الأمم المتحدة

S/2005/274

مجلس الأمن

Distr :.General
2 May 2005

Original: Arabic

# رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

بعد التحية،

أتشرف بأن أرفق طيه الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إليكم من معالي عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والمرفق بها نصوص القرارات، والبيان الختامي، وإعلان الجزائر الصادر عن الدورة ١٧ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

ووفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها وضميمتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى **المحمصاني**
السفير
رئيس بعثة نيويورك

130605 060605 05-33602 (A)
*0533602*

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق لكم وثيقة تتضمن نصوص القرارات، والبيان الختامي، وإعلان الجزائر الصادرة عن الدورة ١٧ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الذي انعقد بالجزائر يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، والتي تضمنت عددا من المواقف والقرارات العربية حول أبرز القضايا السياسية الراهنة وخاصة تلك المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي، وتفعيل مبادرة السلام العربية، وتطورات الوضع في العراق، كما تضمنت قرارات حول مسيرة التطوير والتحديث في الدول العربية، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى عدد من القرارات الهامة ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للدول العربية، راجيا التفضل بتوزيعها كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد حرصي على استمرار التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وتقديري لجهودكم المخلصة في دعم القضايا العربية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

(توقيع) عمرو **موسى**
الأمين العام

**الضميمة**

# مجلس
# جامعة الدول العربية على مستوى القمـة

الدورة العادية (١٧)

الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

١٢، ١٣ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥

- القـــــــرارات.
- البيان الختامي.
- إعــلان الجزائر.
- خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الجلسة الافتتاحية.
- خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.
- قائمة أســماء رؤساء وفــود الدول العربية المشاركين فـي القمة (د.ع ١٧).

# المحتويات


| | الموضوع | رقم القرار | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً : | تقرير رئاسة القمة (د.ع ١٦) عن أعمال لجنة المتابعة والتحرك لتنفيذ قرارات قمة تونس | ٢٨٧ | ٩ |
| ثانياً : | تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك | ٢٨٨ | ٩ |
| ثالثا : | مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي | ٢٨٩ | ١٠ |
| رابعاً : | تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته: | | |
| | – تعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية | ٢٩٠ | ١٠ |
| | – تحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بالقرارات | ٢٩١ | ١٢ |
| | – إنشاء البرلمان العربي الانتقالي | ٢٩٢ | ١٣ |
| | – إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات | ٢٩٣ | ١٦ |
| | – مواصلة دراسة مشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي | ٢٩٤ | ١٧ |
| | – تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي | ٢٩٥ | ١٧ |
| | – تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة | ٢٩٦ | ١٨ |
| خامساً : | الأفكار التي عرضها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمَّان (٢٠٠١) | ٢٩٧ | ١٩ |
| المجال السياسي: | | | |
| سادساً : | الصراع العربي الإسرائيلي: | | |
| | أ – التأكيد على مبادرة السلام العربية | ٢٩٨/ أ | ١٩ |
| | ب– تفعيل مبادرة السلام العربية | ٢٩٨/ب | ٢١ |
| | ج – تطورات القضية الفلسطينية | ٢٩٨/ج | ٢٢ |
| | د – الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني | ٢٩٨/ د | ٢٤ |
| | هـ– الجولان العربي السوري المحتل | ٢٩٨/هـ | ٢٦ |
| | و – التضامن مع لبنان ودعمه | ٢٩٨/ و | ٢٨ |
| سابعاً : | تطورات الوضع في العراق | ٢٩٩ | ٣٠ |
| ثامناً : | احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي | ٣٠٠ | ٣٢ |
| تاسعاً : | الإجراءات القسرية التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسبب النزاع حول قضية لوكيربي | ٣٠١ | ٣٤ |

| | | |
|---|---|---|
| عاشراً : رفض العقوبات الأمريكية أُحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية | ٣٠٢ | ٣٥ |
| حادي عشر : دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان | ٣٠٣ | ٣٦ |
| ثاني عشر : دعم جمهورية الصومال | ٣٠٤ | ٣٩ |
| ثالث عشر : دعم جمهورية القمر المتحدة | ٣٠٥ | ٤١ |
| رابع عشر : التعاون العربي — الأفريقي | ٣٠٦ | ٤٢ |
| خامس عشر : إصلاح منظومة الأمم المتحدة: | | |
| أ – إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن | ٣٠٧/ أ | ٤٣ |
| ب– توسيع عضوية مجلس الأمن | ٣٠٧/ب | ٤٥ |
| المجال الاقتصادي والاجتماعي: | | |
| سادس عشر : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ٣٠٨ | ٤٦ |
| سابع عشر : تطوير النقل فيما بين الدول العربية | ٣٠٩ | ٤٨ |
| ثامن عشر : دعم القطاع السياحي العربي | ٣١٠ | ٤٩ |
| تاسع عشر : الربط الكهربائي العربي | ٣١١ | ٤٩ |
| عشرون : الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | ٣١٢ | ٥٠ |
| حادي وعشرون: التنمية المستدامة | ٣١٣ | ٥١ |
| ثاني وعشرون : التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي | ٣١٤ | ٥٢ |
| ثالث وعشرون: استراتيجية التنمية الصناعية العربية | ٣١٥ | ٥٢ |
| رابع وعشرون: الاستثمار: | | |
| أ – تفعيل الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية | ٣١٦/ أ | ٥٣ |
| ب– الدراسة حول ''المؤسسات المالية العربية ودعم مشاريع التنمية في الدول العربية'' | ٣١٦/ ب | ٥٤ |
| خامس وعشرون: المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس: ١٦–١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني٢٠٠٥) | ٣١٧ | ٥٥ |
| سادس وعشرون: الاستراتيجية العربية للأسرة | ٣١٨ | ٥٥ |
| سابع وعشرون: آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ | ٣١٩ | ٧٧ |
| ثامن وعشرون: إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض | ٣٢٠ | ٧٨ |
| المجال الإداري والمالي: | | |
| تاسع وعشرون: الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية | ٣٢١ | ٧٨ |
| ثلاثون: مخطط الهيكل التنظيمي المعدل للأمانة العامة | ٣٢٢ | ٧٩ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| حادي وثلاثون: | توجيه الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاستضافتها القمة العادية (١٧) في مدينة الجزائر | ٣٢٣ | ٨١ |
| ثاني وثلاثون: | موعد ومكان الدورة العادية (١٨) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة | ٣٢٤ | ٨١ |
| | – البيان الختامي | – | ٨٣ |
| | – إعلان الجزائر | – | ٩٩ |
| | – خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الجلسة الافتتاحية | – | ١٠٧ |
| | – خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية | – | ١١٩ |
| | – قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ١٧) | – | ١٢٧ |

ق/١٧(٠٥/٠٣)/ ٠٤-ق (٠١١٥)

# القـــــرارات

# مجلس
# جامعة الدول العربية على مستوى القمـة

الدورة العادية (١٧)

الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

١٢، ١٣ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥

---

تقرير رئاسة القمة (د.ع ١٦) عن أعمال لجنة المتابعة والتحرك لتنفيذ قرارات قمة تونس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد الاستماع إلى خطاب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، ورئيس الدورة العادية (١٦) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،
- وبعد إطلاعه على التقرير الختامي عن أعمال لجنة المتابعة والتحرك،
- واستناداً إلى القرار رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣ الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (١٧)، بشأن إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،

يقرر

١- توجيه الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة تونس (٢٠٠٤).

٢- قيام رئاسة القمة الحالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالتنسيق مع الأمين العام بدعوة هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات إلى الاجتماع في أقرب الآجال.

٣- تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات وإعداد مشروع النظام الأساسي للهيئة، تمهيداً لعرضه على أول دورة عادية أو استثنائية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري لاعتماده، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣ الخاص بإنشاء الهيئة.

( ق.ق : ٢٨٧ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك بما في ذلك عملية تطوير وتحديث العمل العربي المشترك ومنظومته،

- وعلى ملحق تقرير الأمين العام والخاص بمسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،

يقرر

١- الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك بما في ذلك عملية تحديث وتطوير منظومة الجامعة العربية وتمكين مؤسساتها كافة من الاضطلاع بالمتطلبات القومية ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

٢- الإعراب عن التقدير للخطوات التي اتخذها الأمين العام تنفيذاً لقرارات القمة، ودعوته إلى الاستمرار في جهوده في هذا الشأن.

( ق.ق : ٢٨٨ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ إعلان قمة تونس ٢٠٠٤ بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
- وعلى تقرير لجنة المتابعة والتحرك في هذا الشأن،

- وبعد أخذ العلم بجهود وإنجازات الدول العربية في مجال الإصلاح والتطوير المستندة إلى المبادئ والأسس التي تم اعتمادها في إعلان قمة تونس المُشار إليه،
- وتأكيداً على الحرص على متابعة هذا النهج الإصلاحي في إطار آليات وبرامج وخطط محددة،

يقرر

الطلب من الأمين العام الاستمرار في متابعة نشاطات مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي في ضوء التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء وفقاً لبيان القمة العربية السادسة عشرة في تونس ٢٠٠٤، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري في هذا الشأن.

( ق.ق : ٢٨٩ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

تعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

▪ وعلى ميثاق الجامعة وعلى ملحقه الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة،

- واستناداً إلى أحكام المادتين (١٩) و (٢٠) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- وعملا على مواكبة العمل العربي المشترك لتسارع الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية وتطور النظم المعمول بها في المنظمات الدولية والإقليمية،
- ورغبة في تطوير العمل العربي المشترك نحو تحقيق أهدافه المبتغاة،
- واستناداً إلى قراره رقم ٢٥٦ د.ع (١٦) تونس (٢٠٠٤) بشأن تعديل الميثاق وتطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وبناءً على قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية رقم ٦٤٧٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١//١٣، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٣) رقم ٦٤٨٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣،

يقرر

أولاً: إدخال التعديلات التالية على ميثاق جامعة الدول العربية:

التعديل الأول:

تضاف مادة جديدة إلى الميثاق على النحو التالي:

ينشأ في إطار الجامعة العربية برلمان عربي ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهامه واختصاصاته.

التعديل الثاني:

تعدل الفقرة "٢" من المادة (٦) على النحو التالي:

يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بتوافق الآراء، وفي حالة تعذر ذلك يصدر القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الأغلبية صوت الدولة المعتدية.

التعديل الثالث:

الموافقة على استبدال نص المادة (٧) من الميثاق بالنص التالي:

١- يمثل حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة.

٢- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة، يتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء ما أمكن ذلك.

٣- في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة، يتم اتخاذ الآتي:

أ — يؤجل اتخاذ القرار إلى الدورة اللاحقة.

ب - إذا كان الموضوع ذا صبغة استعجالية، تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد.

ج - إذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت ويكون القرار نافذاً بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.

د — موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة (ج) من هذه المادة، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشرة من الميثاق.

هـ - تُبين الأنظمة الداخلية للمجالس المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة إجراءات اللجوء إلى عملية التصويت في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء.

ثانيا: تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ بعد إيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة من أغلبية الدول الأعضاء.

( ق.ق : ٢٩٠ د.ع (١٧) — ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

تحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بالقرارات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى الخطوات التنفيذية التي قام بها الأمين العام في عملية متابعة تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك،

- واستناداً إلى قراره رقم ٢٥٦ د.ع (١٦) تونس (٢٠٠٤) القاضي بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وفقاً لأحكام المادتين (١٩) و(٢٠) من الميثاق، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٢) رقم ٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤، وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية رقم ٦٤٧٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٣، وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية

(١٢٣) رقم ٦٤٨٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣، وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم ٦٤٨١ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٩ في هذا الشأن،

- وفي ضوء المناقشات والمداولات،

يقرر

تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والأمانة العامة بتحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، وموضوع الالتزام بتنفيذ القرارات وذلك في اجتماع استثنائي يعقد قبل نهاية هذا العام تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الثامنة عشرة.

( ق.ق : ٢٩١ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

إنشاء البرلمان العربي الانتقالي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى أحكام المادتين (١٩، ٢٠) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- ورغبة في تطوير وتحديث مؤسسات وأجهزة الجامعة،
- وإدراكا لأهمية مبدأ الشورى وتوسيع المشاركة الشعبية كأساس للتطور الديمقراطي،
- وإيمانا بتطلعات الشعوب العربية نحو توثيق الروابط التي تجمع بينها، وإسهاما في إقامة نظام عربي يحقق أماني الأمة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة،
- وتجاوبا مع رغبة الشعوب العربية ومؤسساتها التمثيلية في إنشاء البرلمان العربي بما يخدم مصالحها ويعزز تضامنها،
- وتنفيذاً لقراره رقم ٢٥٦ د.ع (١٦) تونس ٢٠٠٤ بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وعملاً بالقرار رقم ٦٤٧٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية في هذا الخصوص،

يقرر

١- إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم، ويتكون البرلمان العربي الانتقالي من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ويعمل وفقاً للنظام الأساسي المرفق بهذا القرار.

٢- تكليف الأمانة العامة إعداد التصور المالي (التكلفة المالية) المتوقعة عند إنشاء البرلمان الانتقالي وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في الاجتماع القادم.

٣- يتولى الأمين العام للجامعة القيام بدعوة البرلمان الانتقالي لعقد أول دورة له بعد إتمام تشكيله.

( ق.ق : ٢٩٢ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

**( مرفق )**

## النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي

---

مادة (١)

ينشأ برلمان عربي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم، ويتكون من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

مادة (٢)

يتم تسمية أعضاء البرلمان الانتقالي من قِبَل المجالس التشريعية أو ما يُماثلها في كل دولة عضو، مع مراعاة تمثيل المرأة.

مادة (٣)

تكون للبرلمان الانتقالي موازنة مستقلة، ويتم إعداد موازنته وتنفيذها طبقاً للوائح المالية والإجراءات المحاسبية التي يحددها البرلمان، على أن تتكون موارد البرلمان في مرحلته الانتقالية من مساهمات متساوية للدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يقرها.

مادة (٤)

يتولى كل برلمان وطني تغطية نفقات ومصاريف ممثليه في البرلمان الانتقالي.

مادة (٥)

أ- يكون مقر البرلمان العربي في الجمهورية العربية السورية.

ب- يجوز للبرلمان الانتقالي عقد اجتماعاته في إحدى الدول العربية الأخرى بقرار منه بناء على دعوة توجه من إحدى الدول الأعضاء.

مادة (٦)

يحدد مجلس الجامعة على مستوى القمة تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان الانتقالي بعد إتمام تشكيله.

مادة (٧)

يعد البرلمان الانتقالي نظامه الداخلي ويشكل مكتبه ولجانه.

مادة (٨)

يقوم البرلمان الانتقالي قبل انتهاء ولايته بإعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم، ويصبح هذا النظام نافذاً بعد إقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة.

مادة (٩)

يمارس البرلمان الانتقالي الاختصاصات التالية:

أ- البحث في سبل تعزيز العلاقات العربية العربية في إطار ميثاق الجامعة وأنظمتها والمواثيق والاتفاقيات العربية السارية.

ب- مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك، وإصدار آراء وتوصيات بشأنها، وإيلاء الاهتمام إلى التحديات التي تواجه الوطن العربي وعملية التنمية فيه، وخاصة في المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي.

ج- مناقشة المسائل التي يُحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة، وإبداء الرأي فيها، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتؤخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة.

د- مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التي يحيلها مجلس الجامعة إليه.

هـ- إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية، بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

و- إقرار موازنة البرلمان الانتقالي والحساب الختامي.

ز- احاطته بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية.

ح- إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي.

مادة (١٠)

أ- يجتمع البرلمان الانتقالي في دوراتٍ عادية مرتين في السنة على الأقل لفترات يتم تحديدها في نظامه الداخلي، ولا تنفض دورته في نهاية العام إلا بعد مناقشة موازنته وإقرارها.

ب- تكون جلسات البرلمان الانتقالي علنية ما لم يُقرر البرلمان جعلها مغلقة.

مادة (١١)

أ- يمارس أعضاء البرلمان الانتقالي مهامه بحرية واستقلال.

ب- يتمتع مقر البرلمان الانتقالي بالحصانات والامتيازات التي سوف ينص عليها في اتفاقية المقر المعقودة بين البرلمان ودولة المقر.

مادة (١٢)

تكون للبرلمان الانتقالي أمانة عامة يرأسها أمين عام، ويحدد النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي مهام وشروط تعيين الأمين العام ومساعديه واختصاصات الأمانة العامة.

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى ميثاق جامعة الدول العربية،
- واستنادا إلى أحكام المادتين (١٩)، (٢٠) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- وعملا بوثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية،
- وإيمانا بأن تحقيق أهداف ميثاق الجامعة العربية رهن بالامتثال لقراراتها وتنفيذها على كافة المستويات والأصعدة،
- وبناء على قراره رقم ٢٥٦ د.ع (١٦) تونس ٢٠٠٤، بشأن تعديل الميثاق وتطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وعملاً بالقرار رقم ٦٤٨٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٣) في هذا الشأن،
- وتأكيدا على أهمية التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها،

يقرر

١- إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

٢- تتألف الهيئة من ممثلين عن الدول أعضاء الترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على مستوى القمة (الرئاسة السابقة والرئاسة الحالية والرئاسة القادمة) وممثلين عن الدول أعضاء الترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية (الرئاسة السابقة والرئاسة الحالية والرئاسة القادمة) بمشاركة الأمين العام.

٣- تتابع الهيئة تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق أو الناشئة عن قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة.

٤- يعتمد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أول دورة عادية أو استثنائية النظام الأساسي للهيئة يبين طريقة أدائها لمهامها وإجراءات عملها.

( ق.ق : ٢٩٣ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

مواصلة دراسة مشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى الخطوات التنفيذية التي قام بها الأمين العام في عملية متابعة تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قراره رقم ٢٥٦ د.ع (١٦) تونس (٢٠٠٤) القاضي بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وفقاً لأحكام المادتين (١٩) و(٢٠) من الميثاق، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٢) رقم ٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤، والقرار رقم ٦٤٧٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٣ الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية في هذا الشأن،
- وفي ضوء المناقشات ومداخلات الوفود واقتراحاتها،

يقرر

الطلب من الأمين العام تشكيل لجان متخصصة تضم ممثلين من الدول الأعضاء بشأن مواصلة النظر في مشروعي محكمة العدل العربية، ومجلس الأمن العربي، وكذلك الاقتراحات الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء تمهيداً لعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (١٨) (مارس/ آذار ٢٠٠٦).

( ق.ق : ٢٩٤ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالإجراءات التي اتخذها نحو تنفيذ قرار قمة تونس رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣،
  - وعلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية نحو المصادقة على تعديل الفقرة (١) من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي،

- وإذ يثمن جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، وبصفة خاصة ما يتعلق بحضور مؤسسات المجتمع المدني أعماله وأعمال المجالس الوزارية العاملة في إطار الجامعة العربية،

يقـرر

أولا: دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على تعديل الفقرة (١) من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، إلى سرعة استكمال إجراءات تصديقها عليها وإيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانيا: دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي إلى التعاون مع الأمانة العامة لإعداد مشروع إستراتيجية العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: أن يتضمن جدول أعمال مجلس الجامعة على مستوى القمة موضوعات اجتماعية تعرض ضمن " الملف الاقتصادي والاجتماعي"، تأخذ في الاعتبار ما تقدمه المجالس الوزارية والمنظمات العربية المعنية بالقطاع الاجتماعي، ويتم عرضها من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويراعى في عرض تلك الموضوعات تطبيق ذات المعايير التي أقرها المجلس بالنسبة للموضوعات التي يتم عرضها على القمة.

( ق.ق : ٢٩٥ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:

تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتنفيذ قراره رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣،
  - وعلى الدراسات التقييمية التي أعدتها المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة والمتضمنة مقترحاتها بشأن تطوير عمل هذه المنظمات،
- وإذ يؤكد حرصه على دعم مؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك، والتطوير المستمر لأدائها بحيث تكون قادرة على مواكبة المستجدات على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية،
- وإذ يعبر عن رغبته وحرصه على أن تكون هذه المنظمات قادرة على تلبية احتياجات الدول العربية كل في مجال اختصاصها، وداعمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بصورة بارزة،
- وإذ يشيد بالمجالس الوزارية المتخصصة التي بادرت بتقييم واقتراح تطوير أعمالها،

يقـــرر

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد تقرير شامل يتضمن مقترحاته بشأن تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة، في ضوء الدراسات التقييمية التي أعدتها المجالس التشريعية لتلك المنظمات، وعرض التقرير على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته القادمة ٢٠٠٦.

( ق.ق : ٢٩٦ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الأفكار التي عرضها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمَّان (٢٠٠١)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على الخطوات التي اتخذتها اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الموضوع والمتضمنة في تقرير الأمانة العامة بشأن الموضوع، [مستند رقم ق/١٧(٠٣/٠٥)/٠٨-د(٠١٤١)]،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة الجزائر (٢٠٠٥)،

يقـــرر

١- استئناف عمل اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الأفكار التي عرضها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمَّان (٢٠٠١)، والإسراع في إنجاز مهمتها وذلك تنفيذاً لقرار قمة عمَّان بشأن الموضوع، وتوفير الإعتمادات المالية اللازمة لذلك.

٢- عرض نتائج أعمال اللجنة على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورة استثنائية تُعقد في القاهرة.

( ق.ق : ٢٩٧ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:

أ- التأكيد على مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يستذكر ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزامًا مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد،
- وإذ يؤكد قرار قمة بيروت رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ الذي اعتمد مبادرة السلام العربية والتي يتمسك بها كأساس للحل السلمي العادل والشامل والدائم في المنطقة،

- وإذ ينوه بالترحيب الدولي الذي لقيته المبادرة العربية والذي لم يحل دون ترجمته إلى تنفيذ فعلي على أرض الواقع إلا رفض إسرائيل واستمرار سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وتهديدها لدول المنطقة،

- وإذ يشير إلى قرار قمة تونس رقم ٢٥٩/أ في مايو/ أيار ٢٠٠٤ الذي يؤكد الالتزام بمبادرة السلام العربية ورفض المواقف التي تتعارض مع الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام،

- وانطلاقًا من الإرادة الدولية الهادفة إلى الوصول لسلام عادل وشامل ودائم في المنطقة،

يقرر

١- التأكيد من جديد أن مبادرة السلام العربية هي المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة والذي حظي بترحيب دولي واسع.

٢- التأكيد على أن عملية السلام قد قامت على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد، وعلى ذلك فإنه لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجري أي تعديل على أي من المرجعيات التي قامت عليها العملية السلمية لغايات التنصل من التزاماتها أو التراجع عنها، وعما وقعت عليه من اتفاقيات.

٣- رفض المواقف التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، التي جاءت في الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي بما في ذلك تلك التي تستبق نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي.

٤- التأكيد على أن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن السلام العادل والشامل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا يتفق عليه طبقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥- مواصلة التحرك طبقًا لما ورد في البند السابع من قرار قمة بيروت رقم (٢٢١) بشأن اعتماد مبادرة السلام العربية، لاستصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني مبادرة السلام العربية كإطار للحل السلمي.

٦- تكليف اللجنة الخاصة بمبادرة السلام العربية التشاور مع اللجنة الرباعية والدعوة إلى عقد اجتماع مشترك معها لاتخاذ الخطوات اللازمة لدفع مسيرة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.

٧- دعوة لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري برئاسة رئيس الدورة الحالية للقمة بالتنسيق مع الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مباشرة العمل لتفعيل خطة التحرك الموضوعة على الساحة الدولية بغية تنفيذ المبادرة وتقديم تقارير عن أعمالها والنتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

٨- في إطار استكمال خطة التحرك التي وضعتها لجنة مبادرة السلام العربية يكلف الأمين العام بالتشاور مع أعضاء اللجنة لوضع خطة لتفعيل الفقرة الخامسة من المبادرة.

( ق.ق : ٢٩٨/أ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:

ب- تفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وبعد أن استعرض الجهود الدولية لإحياء عملية السلام،

يقرر

١- التأكيد على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢ والتي طالبت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل إلى حلٍ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني وكل ذلك وفقاً للشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد، وعندئذٍ تقوم الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً وإنشاء علاقات طبيعية معً إسرائيل في إطار السلام الشامل.

٢- التأكيد على دعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة ووضعها موضع التنفيذ.

٣- تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بالتحرك العاجل لتفعيل المبادرة بما في ذلك التشاور مع اللجنة الرباعية.

( ق.ق : ٢٩٨/ب د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:

ج- تطـــورات القضـــية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد الإطلاع على قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وتقرير الأمين العام،
- وفي ضوء رفض إسرائيل المتواصل للانصياع لقرارات الشرعية الدولية وإصرارها على انتهاك قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني ومواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني ومؤسساته وتصعيد أعمال الاستيطان وبناء جدار التوسع العنصري، ومخططات تهويد القدس،
- وإذ يؤكد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعم نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف،
- وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني،
- وبعد الإطلاع على الخطابين المتبادلين بين الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء إسرائيل واللذين تم الإعلان عنهما في ٢٠٠٤/٤/١٤، والخطة الإسرائيلية لفك الارتباط،
- وإذ يأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية منذ القمة الأخيرة،

يقرر

١- إن التوصل لتسوية فلسطينية – إسرائيلية يجب أن يتضمن حلاً عادلاً لقضية فلسطين من كافة جوانبها على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدئي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وبما يقود إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله الوطني وممارسة السيادة في دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

٢- إن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل يتفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وتحقيق الأمن للجانبين.

٣- الالتزام بمبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق ورفض المواقف التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك التي تحاول استباق نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي.

٤- مطالبة الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى فرض شروطه من خلال سياسة الأمر الواقع.

٥- دعوة اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، على أساس مبادرة السلام العربية وتنفيذ خطة خارطة الطريق،

والتأكيد على أن أي إجراء من أي طرف يجب أن يكون في سياق العمل على تنفيذهما.

٦- اعتبار التفاهمات التي تم التوصل إليها مؤخرًا في قمة شرم الشيخ خطوة أولى على طريق تنفيذ خطة خارطة الطريق، يجب أن تتبعها خطوات تنفيذية تترجم هذه التفاهمات إلى أفعال أمينة وصادقة على الأرض، وتتدرج نحو التنفيذ السريع للمراحل التالية من خطة خارطة الطريق، وتشمل مسارات التفاوض كافة، وصولا إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، وتثمين الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية في قمة شرم الشيخ.

٧- الترحيب بنتائج حوار الفصائل الفلسطينية الذي عقد مؤخرا في القاهرة ودعم الحوار الوطني الفلسطيني والمواقف الفلسطينية الموحدة في مجال التهدئة والوقف المتبادل لإطلاق النار، وفي هذا المجال تأييد الموقف الداعي لعدم استهداف المدنيين في إسرائيل وقبول وقف كافة أشكال العمل العسكري وأعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس متبادل بين الجانبين، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المبدئي كغيره من الشعوب في مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس.

٨- التأكيد على أن أي انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة يجب أن يكون كاملا وأن يكون في إطار خطة خارطة الطريق وبداية لتنفيذها كاملة وهو ما يستدعى اتخاذ خطوات مماثلة في كافة إنحاء الضفة الغربية، والتأكيد على وحدة الأرض الفلسطينية وتكاملها الإقليمي بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم قبول أية تغييرات على الوضع القانوني لجزء فقط من هذه الأرض، واستبعاد خيار الدولة بحدود مؤقتة، والتأكيد بالمقابل على ضرورة الاتفاق على الشكل النهائي للحل والتسوية الشاملة.

٩- توجيه العزاء مجددا للشعب الفلسطيني كافة على وفاة القائد الراحل الرئيس ياسر عرفات ويدعو للالتفاف حول تراثه النضالي والثوابت الوطنية التي حددها. ويشيد أيضا بالقدرة التي أبداها الشعب الفلسطيني في تجاوز محنته ونجاح الانتخابات الديمقراطية الرئاسية ويهنئ الرئيس محمود عباس بانتخابه رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية.

١٠- التأكيد على عروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية، وإدانة إقامة الحائط المسمى ''غلاف القدس'' والذي يستهدف تقطيع أوصال القدس وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعي في الضفة الغربية، وكذلك إدانة الحفريات التي أدت إلى انهيار مقطع من الجسر المؤدي إلى باب المغاربة، والتي تهدد أساسات المسجد الأقصى.

١١- الإدانة الشديدة لاستمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في بناء الجدار التوسعي على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، والتأكيد على ضرورة التصدي لبناء الجدار والآثار التدميرية المترتبة عليه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومياهه وحدوده، ووقف هذا البناء وإزالة الأجزاء القائمة. والتأكيد مرة أخرى على إدانة استمرار استعمار الأرض الفلسطينية من خلال النشاطات الاستيطانية غير المشروعة بكافة أشكالها والتأكيد على ضرورة وقفها بشكل فوري.

١٢- التأكيد على الأهمية الفائقة للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وضرورة التقيد بالالتزامات القانونية المترتبة على إسرائيل، قوة الاحتلال، وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى المنظمة الدولية نفسها. وفي هذا المجال الإشادة بقرارات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة بما في ذلك طلبات الجمعية من سويسرا باعتبارها الدولة الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة، ومن الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء سجل الأضرار الناشئة عن الجدار.

١٣- دعوة الجمعية العامة ومجلس الأمن لمتابعة الفتوى القانونية للمحكمة لضمان تنفيذ الالتزامات القانونية التي حددتها المحكمة ودعوتهما وكافة الدول إلى فرض إجراءات عقابية ضد الهيئات والشركات التي تسهم في بناء الجدار وضد المستعمرين ومنتجات المستعمرات وكافة الجهات التي تتربح من أي نشاطات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

١٤- دعم مبادرة حركة عدم الانحياز بخصوص عقد مؤتمر للمنظمات الإقليمية لدعم العمل من أجل تحقيق التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية وذلك في نيويورك قبيل اجتماع الجمعية العامة.

١٥- تكليف اللجنة الوزارية الخاصة بمبادرة السلام العربية متابعة الموقف في ضوء تلك الجهود وما يستجد من تطورات واتخاذ ما يلزم من خطوات في هذا الشأن، بما في ذلك الإعداد لعقد مجلس الأمن بناء على طلب جماعي عربي في حالة عدم التوصل إلى تحقيق التقدم المنشود طبقا لما جاء في الفقرات المعنية عاليه.

( ق.ق : ٢٩٨/ج د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:

د- الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على الأوضاع الصعبة التي لازال يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة الحصار الجائر والعدوان الإسرائيلي خاصةً في السنوات الخمس الماضية،

▪ وعلى التدهور الخطير الذي يمر به الاقتصاد الفلسطيني والذي وصفه تقرير البنك الدولي بأنه من بين الحالات الأكثر سوءاً في التاريخ المعاصر،

- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت وشرم الشيخ وتونس،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني،

يقرر

١- توجيه الشكر للدول العربية التي أكملت سداد التزاماتها أو جزء منها وفقاً لمقررات القمم العربية السابقة ودعوة الدول التي لم تستكمل مساهماتها إلى الإسراع بالوفاء بالتزاماتها، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع والاستمرار في إصدار تقرير شهري يوضِّح الموقف المالي لعملية السداد، وإبلاغه إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء وحثهم على الالتزام بمواعيد سداد تلك المساهمات.

٢- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق ما قررته القمم العربية السابقة وبنفس الآليات، ولمدة ستة أشهر تبدأ من ٢٠٠٥/٤/١.

٣- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي، ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.

٤- تثمين الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ قراري قمة تونس ٢٠٠٤ رقمي ٢٦٠، ٢٧٤ بشأن الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وكذا الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك لدعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

٥- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية والشعوب الصديقة الأخرى التي شكَّل دعمها وتضامنها وتكافلها عوناً بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني وأسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثيرٍ من الأسر الفلسطينية ومكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه، ويؤكد على أهمية استمرار جمع التبرعات الشعبية من المؤسسات والأفراد، لدعم صمود الشعب الفلسطيني، والطلب إلى الأمانة العامة الاستمرار في فتح حسابات لدى بنوك الدول العربية المختلفة لهذا الغرض.

٦- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي سارعت إلى إصدار تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذاً للقرارات العربية الصادرة بهذا الشأن والطلب من الدول العربية التي لم تُنفذ قرار قمة القاهرة رقم ٢٠٠ د.غ.ع بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢ حول نفس الموضوع الإسراع في التنفيذ.

٧- دعوة الدول العربية لدعم إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين من مباني سكنية لإيواء العائلات المشردة وكذلك دعم مشروع عربي للإسكان في كلٍ من غزة والضفة الغربية.

٨- الترحيب بمبادرة المجتمع الدولي لعقد اجتماع لندن لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في مطلع مارس/ آذار ٢٠٠٥، والإشادة باستعداد الجهات الدولية المانحة وعزمها على تقديم كل أشكال العون لبناء وتطوير المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية.

٩- تثمين الجهد الذي تقوم به الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية الذي يدير صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في مجال استقطاب العون العربي، وتنسيق آلياته، وترشيد استخداماته لتعظيم مردوده التنموي وزيادة إسهامه في إرساء دعائم الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة.

( ق.ق : ٢٩٨/د د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:

هـ- الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يتذكر قرارات القمم العربية وقرارات المجلس على المستوى الوزاري بشأن الجولان العربي السوري المحتل،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقـرر

١- تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما تم إنجازه خلال المفاوضات التي جرت بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

٢- التأكيد مجدداً على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار

الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين رقم ٥٩/٣٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١ والذي أكد على أن قرار إسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغٍ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١).

٣- التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

٤- إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة خاصة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

٥- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية، وإدانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

٦- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل، وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الأطفال تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٧- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يُرتب حقاً ولا يُنشيء التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

٨- حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

٩- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر مدريد للسلام، والاتحاد الأوروبي، إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والتجاوب مع الدعوات السورية المتكررة والتي لاقت ترحيباً دولياً لاستئناف مفاوضات السلام من النقطة التي توقفت عندها.

( ق.ق : ٢٩٨/هـ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الصراع العربي الإسرائيلي:
و- التضامن مع لبنان ودعمه

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وآخرها قرار قمة تونس رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ بشأن التضامن مع لبنان وتقديم الدعم له، وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر

١- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراض لبنانية ومواقع على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها للأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برًا وبحرًا وجوًا، وكذلك إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الموجهة ضد لبنان وسورية واعتبار أي اعتداء عليهما عدوانًا على الدول العربية جمعاء.

٢- مساندة لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية ودعم قراره الحر في إقامة وتعزيز علاقات الأخوة والتنسيق والتعاون مع سائر الدول العربية الشقيقة آخذين في الاعتبار العلاقات التاريخية والخاصة بين سورية ولبنان.

٣- تأكيد حرصه على دعم الدول العربية للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان الشقيق، ورفضه للضغوط التي يتعرض لها، ويدين الاعتداءات الإسرائيلية على سيادته واستقلاله.

٤- التأكيد على دعم لبنان:

أ- في استكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دوليًا، بما في ذلك مزارع شبعا، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) لعام ١٩٧٨، مع احتفاظ لبنان بحقه في مقاومة هذا الاحتلال بشتى الوسائل المشروعة.

ب- في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين المتبقين في السجون الإسرائيلية كرهائن خلافًا لأحكام القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وتأييد حق لبنان في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.

ج- في دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسئولياته والتحرك الفوري لمطالبة إسرائيل بالكف عن تهديداتها وانتهاكاتها لسيادة لبنان، وخرقها لحرمة الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية واللبنانية، وتحملها مسؤولية موقفها هذا وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة.

د- في مطالبته بإزالة مئات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تتسبب به من قتل وإيذاء للمدنيين.

هـ- في حقه في مياهه وفقًا للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.

و- في إدانة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الخط الأزرق، ولاسيما ما يطال المدنيين اللبنانيين مثل قيام قوات الاحتلال بقصف بعض القرى والبلدات اللبنانية في الجنوب.

٥- مطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية القضائية والسياسية بالعمل على:

أ- الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيه قبل فترة الاحتلال وخلالها وبعدها.

ب- تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الإنسانية الأخرى، من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة، والإطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج- العمل على إصدار قرار من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع التعويضات المترتبة عن ذلك للمتضررين وفقًا للقوانين والاتفاقات الدولية.

٦- التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها.

٧- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة اعماره.

٨- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تساهم الدول العربية في مكافحته بفاعلية ورفض إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من منطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب ووضع اتفاقية دولية لمكافحته تتضمن تعريفًا محددًا له يميز بينه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

( ق.ق : ٢٩٨/و د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطورات الوضع في العراق

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى نتائج أعمال لجنة الترويكا العربية،
- واستناداً لقرار قمة تونس رقم ٢٦٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣،
- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الأرقام ٦٣٢٤ و٦٣٢٥ في ٢٠٠٣/٩/٩ الدورة العادية (١٢٠) و٦٣٧٧ الدورة العادية (١٢١) و٦٤٣٧ الدورة العادية (١٢٢)، و٦٤٩٤ الدورة العادية (١٢٣) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣،
- وإذ يرحب بالتوصيات التي صدرت عن المؤتمر الدولي الذي عقد بدعوة من جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ يومي ٢٢ و٢٠٠٤/١١/٢٣ بشأن العراق،
- وبعد استماعه للعرض الذي قدمه السيد رئيس وفد جمهورية العراق،
- وبعد المداولات التي أجراها المجلس،

يقـرر

١- إعـادة التأكيـد علـى احتـرام وحـدة وسـيادة العـراق واسـتقلاله وعـدم التـدخل في شـؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، والتي عبر عنها بالانتخابات التي جرت مؤخراً.

٢- الترحيب بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق بتاريخ ٣٠ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٥، ويعتبرها إنجازاً كبيراً للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة، وخطوة أساسية على طريق استكمال العملية السياسية لإقامة نظام دستوري ديمقراطي في العراق، وتقدير الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في هذا الخصوص.

٣- التأكيد على ضرورة مشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية الجارية في العراق، وخاصة كتابة الدستور الدائم على قاعدة التوافق الوطني، وإجراء الاستفتاء الشعبي عليه والمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٥، كما يدعو إلى دعم الحكومة العراقية الانتقالية التي ستنبثق عن الجمعية الوطنية – في مكافحة الإرهاب والعنف واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

٤- الترحيب بكافة المبادرات وبخاصة مبادرة الحكومة العراقية والرامية إلى إجراء حوار وطني شامل، وحث كافة القوى السياسية وأطياف ومكونات الشعب العراقي على المشاركة في إنجاح هذا الحوار.

٥- الترحيب بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية في العراق، والتأكيد على أهمية اضطلاعها بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار.

٦- التأكيد على أهمية تعزيز دور الجامعة العربية في العراق كونه عضواً مؤسساً فيها، ومواصلة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة لتقديم كافة أشكال المساعدات للعراق في مختلف المجالات، وخاصة في العملية السياسية وإعادة الإعمار.

٧- التأكيد على أهمية التواجد العربي في العراق، بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق إلى مستواها الطبيعي دعماً للجهد السياسي الذي تبذله الحكومة العراقية الانتقالية في هذا المجال.

٨- دعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية للمساهمة الفعالة والنشطة في إعادة إعمار العراق.

٩- إدانة كافة أعمال الإرهاب والعنف في العراق التي تستهدف المدنيين ورجال الأمن والشرطة والقوات المسلحة العراقية وكذلك المؤسسات الإنسانية والدينية والمدنية، وأعمال الخطف التي تطال العاملين في الشركات والمنظمات الدولية والإنسانية العاملة في العراق والتي تساهم

في إعمار البلاد وتقديم العون للشعب العراقي، وكذلك إدانة الأعمال الإرهابية ضد الدبلوماسيين والصحفيين.

١٠- إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين والتابعين لدول أخرى.

١١- تقديم المساعدة في المجالات المختلفة لتمكين جمهورية العراق من إنجاز العملية السياسية، وإعداد الدستور وفي تدريب وتأهيل الكوادر العراقية بضمنها تدريب الشرطة والقوات المسلحة، بما يؤدي إلى الإسراع في تأهيلها لاستلام مهامها في عموم البلاد، وتمكين الحكومة العراقية من إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وقرار قمة تونس رقم ٢٦٤ (٢٠٠٤).

١٢- الترحيب بالالتزامات التي اتخذها الدول الدائنة للعراق، بما في ذلك أعضاء نادي باريس في تخفيض ٨٠٪ من الديون المستحقة عليه، ودعوة هذه الدول لاتخاذ خطوات عملية لمواصلة خفض هذه الديون، وحث الدول العربية الدائنة للعراق أن تعجّل في إلغاء ديونها أو تخفيضها، تماشياً مع قرار نادي باريس، كمساهمة فعالة في دعم الاقتصاد العراقي ومساعدته في النهوض ببرامجه التنموية لصالح الشعب العراقي وازدهاره.

( ق.ق : ٢٩٩ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واسترشاداً بقرارات القمة السابقة وآخرها قرار قمة تونس رقم ٢٦٥ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ بشأن احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر العربية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،
- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في هذا الخصوص، وآخرها القرار رقم ٦٤٩٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣،

يقـــرر

١- التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

٢- استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

٣- إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة.

٤- إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تجرى على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

٥- دعوة الحكومة الإيرانية إلى التوقف نهائياً عن اعتزامها إقامة نصب تذكاري على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمحتلة من قبل جمهورية إيران الإسلامية واعتبار ذلك تغييراً في واقع الجزيرة وانتهاكاً لمعالمها التاريخية والحضارية، وتعدياً على حقوق وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتأكيد على أن إقامة هذا النصب لا يساعد مطلقاً على حل النزاع القائم بين البلدين ويتعارض مع ما يتطلعان إليه من حل لهذا الخلاف بالوسائل السلمية.

٦- دعوة الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن أقامتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث، باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني، ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث، وتعد أعمالا منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ومطالبة الحكومة الإيرانية إتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على هذه الجزر وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

٧- الإعراب عن الأمل في أن تعيد جمهورية إيران الإسلامية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

٨- مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة، التي صدرت عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

٩- التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقا من أن الجزر الثلاث هي أراض عربية محتلة.

١٠- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن، إلى أن تُنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.

١١- الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

( ق.ق : ٣٠٠ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الإجراءات القسرية التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسبب النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يؤكد على قراراته السابقة ذات الصلة،
- وإذ يرحب بقرار مجلس الأمن رقم (١٥٠٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٢، القاضي بالرفع الفوري لتدابير الحظر المفروضة على الجماهيرية العظمى،
- وإذ يُذكر بقراره رقم ٢٢٩ د.ع (١٤) ٢٠٠٢/٣/٢٨، وقراره ٢٦٦ د.ع (١٦) ٢٠٠٤/٥/٢٣، الذي طالب فيه بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية،
- وإذا يُشير إلى القرار رقم ٦٤٩٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الدورة العادية (١٢٣)،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجماهيرية العظمى من جراء العقوبات التي فرضت عليها،

يقـرر

١- الإشادة بالحكمة التي أدار بها الشعب الليبي وقيادته قضية لوكيربي على مدى السنوات الماضية، وتثمين إيفاء الجماهيرية العظمى بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرونتها التي أدت إلى التوصل إلى قرار الرفع النهائي للإجراءات المفروضة عليها.

٢- توجيه الشكر لجميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساهمت في التوصل إلى حل لهذا النزاع.

٣- توجيه الشكر إلى الأمين العام والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الجهود التي بذلت على مدى السنوات الماضية في سبيل رفع العقوبات.

٤- التأكيد على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

٥- تأكيد المطالبة بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف.

٦- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة.

( ق.ق : ٣٠١ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يعرب عن الاستغراب والقلق إزاء إقرار الكونغرس الأمريكي قانون ما يسمى (محاسبة سورية)، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم ٢٠٠٤/٥/١١ القاضي بفرض عقوبات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية،
- وبعد أن أحيط علما بالبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية والتي تعرب عن رفض المجتمع الدولي لتغليب دولة لتشريعاتها الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول وشعوبها،
- وإذ يلاحظ أن فرض القوانين التعسفية أحادية الجانب يتعارض مع أحكام وتوجهات منظمة التجارة العالمية التي تمنع اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة حرية التجارة والملاحة الدوليتين،

- وإذ يستغرب صدور هذا القانون الأمريكي ضد بلد عربي أساسي في استقرار المنطقة وأمنها في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لإقامة تعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي وتحقيق الإصلاحات اللازمة لخلق أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين،
- وإذ يؤكد على قراره رقم ٢٦٣ د.ع (١٦) تونس بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣،

يقرر

١- رفض قانون ما يسمى ''محاسبة سورية'' واعتباره تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتغليبا للقوانين الأمريكية على القانون الدولي.

٢- التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية وتقدير موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجع السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.

٣- الطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر بهذا القانون الذي يشكل انحيازا سافرا لإسرائيل تجنبا لزيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما يشكل مساسا خطيرا بالمصالح العربية.

٤- التضامن التام مع لبنان ضد محاولات استهداف علاقاته الأخوية التاريخية مع سورية ورفض التدخل في شؤونه الداخلية من خلال ما يسمى بقانون ''محاسبة سورية'' أو أي مشاريع أخرى لاحقة.

٥- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

( ق.ق : ٣٠٢ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذا يؤكد تضامنه مع السودان في ترسيخ السلام والاستقرار في ربوعه كافه واحترام سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله ويطلب من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عمليًا ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،
- وإذ يُعرب عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور، والأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الإقليم واللاجئون منهم في تشاد،

يقـرر

أولا: قضية جنوب السودان:

١- الترحيب بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠٠٥/١/٩، بالعاصمة الكينية نيروبي، واعتباره بداية مرحلة جديدة من الاستقرار والسلام والوفاق الوطني في ربوع السودان كافة، ونهاية لأطول صراع في أفريقيا، وتقدير مشاركة الأمين العام في التوقيع على الاتفاق ضمن الشهود عليه والطلب إليه مواصلة جهوده لتأمين مشاركة الجامعة العربية في لجان مراقبة تنفيذ الاتفاق الشامل.

٢- حث الدول العربية على تقديم مساهماتها المالية إلى ''الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه'' لتنفيذ مشروعات تنموية في جنوب السودان، وبخاصة المشروعات المتفق على أولوياتها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣- دعوة الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في ''الاجتماع التنسيقي الرابع للتنمية والاستثمار في جنوب السودان''، وذلك خلال العام الجاري لتنسيق الاستثمارات التنموية في جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب وخاصة في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية ومناشدتها المشاركة بفاعلية في مؤتمر المانحين الدوليين للسودان الذي سيُعقد في منتصف شهر إبريل/ نيسان ٢٠٠٥، في العاصمة النرويجية أسلو.

٤- التأكيد مجدداً على دعوة الدول الأعضاء وصندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية المعنية إلى معالجة الديون السودانية تجاهها، دعمًا لمسيرة السلام وحفزًا لمجهودات التنمية وإعادة الإعمار في ربوع السودان كافة.

ثانيا: الأزمة في إقليم دارفور:

١- دعم الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لمعالجة الأزمة في إقليم دارفور وخاصة رعايته للوساطة السياسية، ودعمه ومراقبته لوقف إطلاق النار الموقع في ٢٠٠٤/٤/٨، بالعاصمة التشادية انجامينا ومطالبة جميع الأطراف الالتزام التام بالشروط الواردة به، ودعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المالي والفني والاسنادي اللازمين إلى الاتحاد الأفريقي لمواصلة وتعزيز جهوده في هذا الشأن، والترحيب بالنتائج التي تم التوصل إليها في القمة الخُماسية التي عُقدت في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في ٢٠٠٤/١٠/١٧ بشأن تسوية الأزمة في إقليم دارفور.

٢- دعوة الأطراف إلى استئناف محادثات السلام السودانية حول دارفور وعلى مستوى عال، ودون شروط مسبقة وأن تعمل بكل عزم للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية في الجولة القادمة في المفاوضات يُمهد الطريق إلى تسوية شاملة ونهائية للأزمة

ومناشدة هذه الأطراف الامتثال التام بتنفيذ أحكام البروتوكولين الأمني والإنساني الموقعين في ٢٠٠٤/١١/٩ في العاصمة النيجيرية أبوجا وان يكون التنفيذ سريعًا وبحسن نية حتى تكون له نتائجه السريعة في تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور.

٣- دعوة مجلس الأمن إلى إتاحة الإطار الزمني الكافي والمناسب للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهُداتها والتزاماتها وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٤/١٥٥٦، واتفاقاتها مع الأمم المتحدة، ورفض أي تلويح بتدخل عسكري قسري في الإقليم، أو فرض أي عقوبات على السودان أو التهديد بفرضها، وتقديم الدعم اللازم لعودة النازحين واللاجئين إلى قُراهم ومزارعهم، وحث المانحين الدوليين والأمم المتحدة على الإسراع في تمويل الاحتياجات الإنسانية للمتضررين في دارفور والى اللاجئين في تشاد.

٤- الترحيب بالمشاركة الإيجابية للجامعة العربية في محادثات السلام بين الحكومة السودانية، والحركات المسلحة في دارفور، التي تُعقّد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في أبوجا/ نيجيريا، وفي اجتماعات آلية التنفيذ المشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة، وفي اجتماعات اللجنة المشتركة المعنية بمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، والطلب إليها مواصلة جهودها مع الأطراف المعنية حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة.

٥- تقديم الدعم العاجل إلى السودان لتعضيد جهوده الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية، واستعادة الأمن والاستقرار في دارفور، وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، ودعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والدعم الفني، وتأكيد الوجود العربي المباشر في إقليم دارفور لتقديم العون الإنساني إلى المتضررين.

٦- توجيه الشكر للدول والمؤسسات والجمعيات العربية التي قامت بالاستجابة الفورية بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من أبناء دارفور،و دعوة الأطراف العربية كافة بما في ذلك المنظمات العربية المتخصصة، والمنظمات الأهلية، إلى تأكيد تواجدها في إقليم دارفور ومعسكرات اللاجئين واضطلاعها بعمليات الاغاثة الإنسانية العاجلة إلى المتضررين.

٧- الإشادة بجهود الأمين العام، والطلب إليه مواصلة جهوده مع الحكومة والأطراف السودانية والجهات الإقليمية والدولية لدعم مسيرة السلام والوفاق في السودان، والإعداد لافتتاح مكتب للجامعة العربية في جنوب السودان يتولى تنسيق العون العربي والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

( ق.ق : ٣٠٣ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

دعم جمهورية الصومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يُشدد على التحديات الهائلة التي يواجهها الصومال في مجال ترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة البناء التي تتطلب تقديم المساعدات العاجلة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي،
- واستنادًا إلى قرارات القمم العربية وآخرها قرار قمة تونس (٢٠٠٤) رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣، الصادر بشأن دعم جمهورية الصومال،

يقرر

١- الترحيب بالتطورات الإيجابية والإنجازات التي حققها مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي برعاية الإيجاد ومشاركة الجامعة العربية، وخاصة انتخاب الرئيس/ عبد الله يوسف أحمد رئيسًا للصومال، وتشكيل البرلمان الصومالي الانتقالي والحكومة الانتقالية ودعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفوري اللازم لتمكين مؤسسات الدولة الصومالية الوليدة من أداء مهامها وخاصة في مجال إعمال النظام والقانون وإعادة إعمار البلاد.

٢- الترحيب بطلب الحكومة الصومالية إرسال قوات عربية وتجهيزات لوجستية لدعم السلام في الصومال، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في تنفيذ وتمويل برامج بعث الأمن والاستقرار في ربوع الصومال. وقيام الدول الأعضاء والأمانة العامة بالتحرك لدى مجلس الأمن لتأمين مشاركة قوات الأمم المتحدة في دعم السلام في الصومال.

٣- تكليف الأمانة العامة مواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية للإعداد وتنفيذ برنامج مشترك لنزع سلاح الميليشيات الصومالية وإعادة دمج أفرادها في مؤسسات المجتمع والدولة الصومالية بالتعاون مع الحكومة الصومالية.

٤- تقديم دعم مالي عاجل قدره ٢٦ مليون دولار أمريكي للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال بالأمانة العامة، ويدفع المبلغ وفقاً لحصص الدول في موازنة الجامعة، لمواجهة الاحتياجات العاجلة للحكومة الصومالية بما في ذلك نفقات انتقالها إلى داخل الصومال وتسيير أعمالها وتنفيذ برامجها العاجلة.

٥- التعبير عن التقدير للجهود التي تبذلها كينيا في إدارة عملية المصالحة برعاية منظمة الإيجاد وبالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومنتدى شركاء الإيجاد ومناشدة المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتمكين الحكومة الصومالية من استكمال المصالحة الصومالية، وبعث الأمن والاستقرار وإعادة إعمار الصومال.

٦- دعوة كافة الفصائل والفعاليات وجميع قطاعات الشعب الصومالي للعمل بكل صدق وإخلاص، وتعاون إيجابي مع المؤسسات الشرعية والرئيس الصومالي المنتخب من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية واستعادة الصومال لموقعه ضمن أسرته العربية ومحيطه الإقليمي والدولي.

٧- قيام الدول الأعضاء بتحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية المعتمدة لديها، وقيام مجالس السفراء العرب بالمساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية الصومالية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية في الخارج لتمكينها من أداء مهامها.

٨- التعبير عن القلق الشديد من عمليات دفن وإلقاء النفايات التي كشفت عنها كارثة تسونامي، والتي تهدد السواحل الصومالية بكارثة بيئية وصحية، والطلب من الأمانة العامة التحرك على الساحة الدولية والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية لإنقاذ وتطهير المنطقة من آثار هذه الكارثة البيئية.

٩- تكليف الأمانة العامة مواصلة جهودها بالتنسيق مع الحكومة الصومالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع يهدف إلى تنمية قطاع الماشية الصومالية ورفع الحظر المفروض على صادرات الصومال منها، وذلك في إطار شراكه تُسهم فيها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

١٠- مواصلة الأمانة العامة جهودها مع الحكومة الصومالية ومنظمة الصحة العالمية لإيفاد فرق طبية من مختلف التخصصات مزودة بالأدوية والأجهزة الطبية إلى مختلف أنحاء الصومال.

١١- قيام المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة بالتنسيق مع الأمانة العامة وبالتعاون مع الحكومة الصومالية إلى تنفيذ برامجها التنموية بشأن إعادة إعمار وتنمية الصومال خاصة في مجالات الصحة – البيئة – والمشروعات الإنمائية وفي مجال الكهرباء والمواصلات وغيرها من المشروعات ذات الصلة بتنمية البنية التحتية.

١٢- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الحكومة الصومالية بعقد اجتماع تنسيقي لإعادة إعمار وتنمية الصومال تُشارك فيه الدول وصناديق التمويل والاستثمار العربية وتتقدم الحكومة الصومالية فيه بالمشروعات المُراد تمويلها أو الاستثمار فيها.

١٣- تكليف الأمانة العامة بالإعداد لافتتاح مكتب اتصال للجامعة العربية في مقديشيو لتولي تنسيق الدعم العربي في مجال إعادة إعمار وبناء الصومال واستكمال المصالحة الصومالية.

١٤- تقديم الشكر إلى الأمين العام ومساعديه على الجهود المقدرة التي بُذلت، والطلب إليه مواصلة جهوده وتقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للمجلس.

( ق.ق : ٣٠٤ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

دعم جمهورية القمر المتحدة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على تقرير الأمين العام بشأن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

١- تأكيد الحرص الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.

٢- دعم التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة القمرية وخاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق موروني للمصالحة الوطنية، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في جمهورية القمر المتحدة للتعاون وبالتنسيق مع الأمانة العامة، تقديم المساعدات التنموية وتمكين جمهورية القمر المتحدة من إحداث تنمية متوازنة بين جزرها.

٣- دعوة صناديق الاستثمار والتمويل العربية للمشاركة في مؤتمر المانحين الخاص بجمهورية القمر المتحدة الذي سيعقد في موريشيوس في النصف الثاني من هذا العام بهدف التعجيل في حشد الموارد المالية الضرورية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية القمر المتحدة، ودعوتها إلى توجيه استثماراتها في مجالات التنمية الاقتصادية بجمهورية القمر المتحدة.

٤- دعوة الدول الأعضاء إلى تحويل مساهماتها المالية إلى حساب دعم جمهورية القمر المتحدة تنفيذاً لقرار قمة بيروت (٢٠٠٢) رقم ٢٣٠/ج حتى تتمكن الأمانة العامة من مواصلة تنفيذ مشروعات تنموية اقتصادية فيها،وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت مساهماتها في هذا الشأن.

٥- الطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والاستثمار العربية وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعم إنشاء جامعة وطنية بجمهورية القمر المتحدة.

٦- الإسراع في فتح مكتب الجامعة العربية في جمهورية القمر المتحدة لدعم دور الجامعة في تحقيق التسوية السياسية والإشراف على تنفيذ المشروعات العربية فيها.

٧- الإعراب عن التقدير لجهود الأمين العام في تنفيذ مشروعات تنموية في جمهورية القمر المتحدة، وعلى جهوده التي بذلها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق المصالحة القمرية، والطلب إليه مواصلة تقديم العون التنموي لجمهورية القمر في ضوء المبالغ التي تَرد إلى صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة بجامعة الدول العربية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمجلس.

( ق.ق : ٣٠٥ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

التعاون العربي – الافريقي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى مذكرة جمهورية السودان بشأن الموضوع،
- وإذ يستذكر إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول بالقاهرة (٧-٩ مارس/ آذار ١٩٧٧)،
- وإذ يأخذ علما بقرارات الاتحاد الافريقي وبرنامج الإخوة الافريقية العربية بشأن تفعيل التضامن العربي الافريقي،
- وإذ يؤكد على أهمية تطوير مسيرة التعاون العربي الافريقي ودعم وتقوية العلاقات العربية الافريقية والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرته ليكون تعاوناً قائما على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن الموضوع،

يقرر

١- التأكيد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الافريقي وتنظيم اجتماعات أجهزته وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وتكليف الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص للوصول بالتعاون إلى مرحلة تعاون حقيقية ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ليكون تعاوناً يرسي المرتكزات التي تصون العلاقات العربية الافريقية ويدرأ عنها الأخطار.

٢- اخذ العلم مع التقدير لتوجهات الاتحاد الافريقي نحو تفعيل وتأصيل علاقات الإخوة العربية الافريقية في إطار استراتيجية تضمن إزالة العوائق التي تعترض التعاون العربي الافريقي.

٣- تأييد مقترح جمهورية السودان الخاص بعقد ندوة حول آفاق التعاون العربي الافريقي بالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٤- الترحيب بإعلان ليبيا استضافة الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي والطلب من الأمين العام إجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد وجدول أعمال هذه الدورة بما في ذلك دراسة قيام منتدى عربي أفريقي لتشجيع الاستثمار بين الجانبين العربي والافريقي وتعزيز أواصر العلاقات على الصعيدين الثقافي والأكاديمي، والترحيب برغبة كل من السودان والمغرب في المشاركة في أعمال الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي.

٥- دعوة الدول العربية الافريقية إلى مواصلة جهودها للتنسيق مع الدول الافريقية بشأن مشروعات إصلاح الأمم المتحدة وبما يضمن حصول القارة الافريقية على تمثيل عادل ومتوازن في مؤسسات الأمم المتحدة.

٦- تكليف الأمانة العامة بتكثيف الاتصالات مع سكرتارية النيباد لدعم سبل مشاركة الدول العربية في تنفيذ برامج ومشروعات النيباد بما يضمن ترقية وتطوير مجالات التعاون والاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق ويدعم المصالح المشتركة على الجانبين العربي والافريقي.

٧- التأكيد على أهمية دور كل من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقدير الدور الهام الذي يقومان به من خلال دعمهما لجهود التنمية في الدول الافريقية.

٨- التأكيد على المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في المعرض التجاري العربي الافريقي السابع المقرر عقده في جمهورية السودان بالخرطوم خلال الفترة ١١/٢٣ إلى ٢٠٠٥/١٢/١ وتكليف الأمانة العامة مواصلة الجهود من أجل ضمان الإعداد الجيد للمعرض التجاري العربي الافريقي بالتعاون والتنسيق مع الدول المضيفة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ومفوضية الاتحاد الافريقي. وقيام الدول الأعضاء بدعوة القطاعات العامة والخاصة والمشتركة للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والتجارية والثقافية المصاحبة للمعرض.

٩- دعوة الدول الأعضاء، والأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكثيف جهودها لتمكين المعهد الثقافي العربي الافريقي من مواصلة جهوده وتنفيذ برامجه ودعوة صناديق التمويل والاستثمار العربية إلى المساهمة في دعم برامج وأنشطة المعهد ودعوة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا إلى المساهمة في دعم برامجه التدريبية.

١٠- تكليف الأمانة العامة تعزيز ودعم بعثات الجامعة في أديس أبابا ونيروبي والإسراع في افتتاح بعثة الجامعة في عاصمة جمهورية جنوب افريقيا، ورصد الإعتمادات المالية اللازمة لذلك بما يدعم ويعزز آليات التعاون العربي الافريقي.

( ق.ق : ٣٠٦ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

إصلاح منظومة الأمم المتحدة:

أ- إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،

- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى القرار رقم ٦٥١٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٣) بشأن إصلاح الأمم المتحدة،

- وإذ يأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة بتقرير اللجنة عالية المستوى التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة لبحث التحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وبالحوار الدائر على المستوى الدولي بشأن خيارات ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة،

يقرر

١- التأكيد على:

أ — ضرورة الالتزام بالمفهوم الشامل لإصلاح الأمم المتحدة، وبالتنفيذ المتوازن والفعال لكافة برامج الإصلاح، دون التقيد بأطر زمنية قد تعوق الدراسة الواجبة لتلك البرامج.

ب- الحاجة لتعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية بما يمكنها من تحقيق المقاصد التي نص عليها الميثاق من حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ج- أهمية تناول قضية إصلاح المنظمة الدولية بصورة متكاملة تجمع بين الإصلاحات المؤسسية والتطوير الموضوعي الهادف إلى تمكين أجهزة الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها المنشئة.

د- عزم كافة الدول العربية على المساهمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة بصورة تعكس وتراعي آمال وتطلعات ومصالح نحو ٣٠٠ مليون عربي تضمهم اثنتان وعشرون دولة عضو بالمنظمة الدولية.

٢- الدعوة إلى التزام عملية إصلاح الأمم المتحدة بالمبادئ التالية:

أ — احترام مبادئ المساواة وسيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، باعتبار أن احترام هذه المبادئ — التي نص عليها الميثاق — يمثل حجر الزاوية في العلاقات بين الدول.

ب- بناء توافق الآراء بشأن الإصلاحات المؤسسية التي يزمع إدخالها على تشكيل وعمل أجهزة الأمم المتحدة، وتفادي الانقسامات والخلافات التي من شأنها عرقلة عمل المنظمة.

٣- المطالبة بأن تهدف عملية الإصلاح إلى تحقيق الأهداف التالية:-

فيما يتعلق بالجمعية العامة:

أ — استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتبارها الجهاز التشريعي الدولي الرئيس الذي يضم العضوية العامة للمنظمة الدولية.

ب- تأكيد دور الجمعية العامة في حل النزاعات وإحلال وبناء السلام، وذلك من خلال إشرافها على لجنة بناء السلام المزمع إنشاؤها.

ج- وضع الآليات الكفيلة باحترام وإنفاذ قرارات الجمعية.

فيما يتعلق بمجلس الأمن:

أ — إصلاح آليات عمل مجلس الأمن وإكسابها الشفافية والديمقراطية وتفادي الانتقائية وازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، وضمان قدر اكبر من مشاركة الدول غير أعضائه في أعماله.

ب- توسيع عضوية المجلس بما يحقق تمثيلاً اكبر للعضوية العامة وإصلاح الخلل الحالي بين نسبة عدد أعضاء المجلس لعدد أعضاء المنظمة.

ج- التأكيد على ضرورة الحد من استخدام حق النقض في مجلس الأمن وجعله في أضيق الحدود، ووضع الضوابط اللازمة لذلك ومنها قصره على القرارات التي تتخذ تحت الفصل السابع وبشروط واضحة.

د- التأكيد على أهمية وضع وإقرار معايير دقيقة ومبادئ واضحة يتم على أساسها اختيار المرشحين للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أ — تفعيل الدور التنموي للمجلس.

ب- الحفاظ على ما رتبه له الميثاق من ولاية على لجانه الوظيفية.

فيما يتعلق بالأمانة العامة:

أ — توفير الامكانات اللازمة لقيام الأمانة العامة بدورها في تنفيذ السياسات العامة والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمة.

ب- احترام الطبيعة الدولية للأمانة العامة التي أكدت عليها المادة ١٠٠ من الميثاق.

( ق.ق : ٣٠٧/أ د.ع (١٧) — ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

إصلاح منظومة الأمم المتحدة:

ب- توسيع عضوية مجلس الأمن

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،

- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى القرار رقم ٦٥١٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٣) بشأن إصلاح الأمم المتحدة،

- وإذ يأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة بتقرير اللجنة عالية المستوى التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة لبحث التحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وبالحوار الدائر على المستوى الدولي بشأن خيارات ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة،

يقرر

١- دعم مساعي جمهورية مصر العربية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في حال توسيع العضوية الدائمة فيه.

٢- استمرار التوافق الحالي الخاص بالوجود العربي المتواصل من خلال مقعد غير دائم من قارتي افريقيا وآسيا بالتناوب.

( ق.ق : ٣٠٧/ب د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم إنجازه حتى الآن من استكمال للمنطقة في ٢٠٠٥/١/١، وإزالة كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عن السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول العربية أعضاء المنطقة،
- وعلى الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة العربية البينية بهدف تفعيل المنطقة بما ينعكس إيجاباً على معدلات التجارة العربية البينية وزيادة معدلات الاستثمار في الدول العربية، وما اتخذه من خطوات نحو إزالة القيود غير الجمركية واستكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية،

- وإذ يثمن جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، ويقدر التزام الدول العربية أطراف المنطقة بالبرنامج التنفيذي المتفق عليه،

- وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة إزالة القيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، واستكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وتنسيق الأحكام والتشريعات بين الدول العربية بما ينسجم وأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،

- وإذ يعبر عن ارتياحه لبدء المفاوضات الثنائية بين عدد من الدول العربية بهدف تحرير تجارة الخدمات وإدماجها ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
- وإذ يرحب بمصادقة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وإعلانها الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

يقرر

أولا:

١- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة المعوقات التي تحول دون انضمام بعض الدول العربية إلى المنطقة، خاصة الدول العربية الأقل نمواً، والعمل على مساعدتها للانضمام من خلال تقديم التسهيلات الممكنة في إطار البرنامج التنفيذي وقرارات القمة العربية في هذا الخصوص.

٢- دعوة مؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل برنامج الدعم الفني للدول العربية الأقل نمواً الذي يعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً لقرار القمة العربية رقم ق.ق ٢٧٢ د.ع ١٦-٢٠٠٤/٥/٢٣ لتسهيل انضمام تلك الدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثانيا:

١- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة جهوده نحو إزالة القيود غير الجمركية في الدول العربية، واستكمال قواعد المنشأ التفصيلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة كفاءة التجارة العربية، وأن تتعاون الدول العربية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق ذلك.

٢- الطلب من الدول العربية الأعضاء التي سبق منحها استثناءات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقف العمل بها دون أي قيود أو شروط.

٣- دعوة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، إلى سرعة الانضمام لهذه المفاوضات، وفقاً للإجراءات التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص.

ثالثا:

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصله جهوده لإعداد برنامج تنفيذي لإقامة اتحاد جمركي عربي استناداً إلى المادة الثامنة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول

العربية، وذلك أسوة بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورفع تقرير بما يتم في هذا الخصوص إلى مؤتمر القمة العربية القادم ٢٠٠٦.

( ق.ق : ٣٠٨ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

تطوير النقل فيما بين الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على الجهود الجارية في إطار مجلس وزراء النقل العرب والهيئة العربية للطيران المدني والاتحادات العربية المعنية بالنقل، والتي تتم بإشراف وتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطوير حركة النقل بين الدول العربية،
- وإذ يعرب عن ارتياحه للتقدم الحاصل نحو استكمال البنية الأساسية لشبكات الربط البري الطرقي فيما بين الدول العربية، يؤكد على ضرورة زيادة التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة في المنافذ الحدودية لتسهيل عملية النقل بين الدول العربية،
- وإذ يشيد بما تحقق في برنامج تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، الذي أسفر عن ارتفاع ملحوظ في حركة النقل الجوي بين البلدان العربية، ويشير على الأخص إلى إعداد اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، استعداداً للمرحلة الأخيرة من ذلك البرنامج، وإقبال عدد كبير من الدول العربية للتوقيع عليها في مؤتمر وزراء النقل والطيران المدني العرب المنعقد بدمشق ١٨-٢٠٠٤/١٢/١٩، بما يهيئ لإنشاء سوق عربية حرة للنقل الجوي،

يقرر

أولا: النقل الجوي:

١- التأكيد على أهمية الإسراع في المصادقة على اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، استعداداً للعمل بموجبها اعتباراً من نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٦ وفق البرنامج الزمني المعتمد من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة ( الدورة العادية ١٤ – بيروت ٢٠٠٢ ).

٢- دعوة الدول العربية إلى سرعة التصديق على ''الاتفاق بشأن آلية التفاوض الجماعي العربي مع التكتلات الإقليمية أو دون الإقليمية في مجال النقل الجوي''، لما يحققه ذلك من حماية للمصالح العربية، وتتولى الهيئة العربية للطيران المدني متابعة ذلك.

ثانيا: النقل البري:

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

١- استكمال الجوانب الاقتصادية ''للاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها''، والتي أقرها مجلس وزراء النقل العرب.

٢- بحث إدخال نظام النافذة الواحدة بالمنافذ الحدودية البرية فيما بين الدول العربية، بما يضمن تحقيق التنسيق اللازم بين كافة الجهات الرسمية لصالح تيسير حركة نقل السلع والمواطنين عبر تلك المنافذ.

ثالثا: النقل البحري:

١- التأكيد على أهمية استمرار الجهود الجارية بشأن وضع إطار قانوني للتعاون العربي في مختلف مجالات النقل البحري، وبما يخلق أرضية صلبة للقطاع الخاص الملاحي العربي لاستغلال إمكانياته بشكل تكاملي أمثل.

٢- تكليف الأمانة العامة بمواصلة متابعتها لتطبيق الهيكل العربي الموحد لتعرفة الرسوم والأجور بالموانئ العربية، والمدى الذي حققته الدول الأعضاء لمواءمة تشريعاتها وأنظمتها مع ذلك الهيكل.

( ق.ق : ٣٠٩ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

دعم القطاع السياحي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- اقتناعاً بالدور الهام والمتنامي للقطاع السياحي العربي في تعزيز اقتصادات الدول العربية،
- وإدراكاً لأهمية تشجيع الاستثمار السياحي الخاص بكافة السبل لتنمية وتطوير صناعة السياحة بالدول العربية،
- وسعياً لزيادة السياحة العربية البينية إلى ما يقارب المعدلات العالمية للحركة السياحية الإقليمية في مناطق العالم المختلفة،
- وإذ يؤكد على العلاقة الوثيقة بين القطاع السياحي والقطاعات الخدمية الأخرى مما يؤثر على درجة الجودة السياحية الشاملة في المجتمعات العربية،

يقرر

١- التأكيد على دور مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في تمويل إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات السياحية العربية المشتركة تشجيعاً للقطاع الخاص على الاستثمار فيها.

٢- مباركة الخطوات التي تتخذها بعض الدول العربية فيما بينها لإيجاد تأشيرة دخول مشتركة وتسهيل حركة النقل الجوى من خلال فتح الأجواء، لما لذلك من تأثير مباشر على أداء القطاع السياحي العربي في مجمله وحث الدول العربية الأخرى على دراسة إمكانية تطبيق تلك التسهيلات.

( ق.ق : ٣١٠ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الربط الكهربائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر قراراته السابقة المتعلقة بالمشاريع العربية للربط الكهربائي بين دول المنطقة وفيما بينها وبين الدول الأجنبية المجاورة،
- وفي إطار متابعته لجهود مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء لاستكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته ليشمل كافة الدول العربية،
- وإذ يلاحظ الصعوبات الفنية والتمويلية لدى الدول العربية الأقل نمواً لاستكمال المنظومة الكهربائية الداخلية، وتحديد احتياجاتها للربط مع الدول العربية الأخرى،

يقرر

١- تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بإعداد دراسة لتقدير احتياجات الدول العربية الأقل نمواً لاستكمال المنظومة الكهربائية الداخلية، كخطوة لازمة لتحقيق ربطها مع الدول العربية كهربائياً، وبما يمكنها من طلب التمويل لهذا الغرض من الجهات التمويلية العربية والإقليمية والدولية.

٢- التأكيد على أهمية مواءمة الأطر المؤسسية والقانونية بالدول العربية مع ما تتطلبه مشروعات الربط الكهربائي العربي من اشتراطات ومواصفات قياسية، تمكنها من ربط شبكاتها الكهربائية مع شبكات الدول المجاورة، وكذلك الإسراع في إقامة مركز المراقبة التنسيقي للدول التي اكتمل ربطها.

٣- تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالتعاون مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدراسة سبل الاستفادة من الغاز الطبيعي في الدول العربية في إنتاج الكهرباء وتصديرها.

( ق.ق : ٣١١ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر قراره رقم ٢١٤ د.ع (١٣) عمان بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٨، والمتضمن توجيه الأطراف المؤثرة في قطاع الاتصالات في الدول العربية إلى العمل على إيجاد تعرفة معقولة ومتوازنة لخدمات الاتصالات بين الدول العربية،
- وبعد الأخذ علماً بالتقدم الحاصل في إجراءات دخول اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيز النفاذ،

يقـرر

أولاً :

١- دعوة الدول العربية إلى تنمية ومراقبة تسويق خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية لمردود ذلك على انتعاش الاقتصاد العربي ومواجهة المنافسة العالمية.

٢- تكليف مجلس وزراء الاتصالات العرب بمتابعة استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لشبكات الربط بالألياف الضوئية.

ثانياً:

١- دعوة الدول العربية إلى الإسراع في تنفيذ مشروعات الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات المتعلقة بالبنية الأساسية للاتصالات والمعلومات والتنمية البشرية والبيئة المعلوماتية والتجارة الإلكترونية، وتوفير قواعد المعلومات على المستوى القطري تمهيداً لإقامة قواعد معلومات (عربية) إقليمية تخلق بنية أساسية تنافسية سليمة للمشغلين الجدد.

٢- حث الدول الأعضاء التي وافقت على اتفاقية المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سرعة استكمال المصادقة على النظام الأساسي للمنظمة حتى يتم الإعلان عن تأسيسها وبدء ممارسة نشاطها قبل المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

( ق.ق : ٣١٢ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

التنمية المستدامة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر القرار رقم ٢٧٣ في الدورة (١٦) للمجلس (تونس ٢٠٠٤) المتضمن اعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وآليات تنفيذها تحت إشراف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،
- وبعد الإطلاع على مخطط مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية،

يقـرر

١- اعتماد مخطط مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

٢- تكليف المنظمات العربية المتخصصة المعنية بتنفيذ ما ورد بالمخطط كل فيما يخصه.

٣- دعوة حكومات الدول العربية إلى تنمية القدرات البشرية وتعزيز وبناء الأطر المؤسسية الوطنية للتنمية المستدامة كشرط أساسي لنجاح تنفيذ المخطط.

٤- دعوة منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى دعم تنفيذ المخطط.

٥- الترحيب بالتنسيق بين مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والمبادرة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد)، ودعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتنسيق جهوده المتعلقة بتنفيذ المخطط مع الجهود التي تتم في الإطار الافريقي، وتكون الأمانة الفنية للمجلس نقطه الاتصال في هذا الشأن.

( ق.ق : ٣١٣ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على نتائج لقاء كبار مسؤولي السياسات الزراعية في الدول العربية ( مقر الأمانة العامة للجامعة ٥-٦/١٢/٢٠٠٤ )،
- وإدراكاً منه للتحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في المنطقة العربية،
- وإيماناً بالدور الهام لقطاع الزراعة في التنمية وفي تحقيق رفاه المواطن العربي وتوفير الغذاء الآمن له،
- وتثميناً للجهود والدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- ولتوفير انطلاقه جديدة للعمل الزراعي العربي المشترك تمكنه من المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية،

يقرر

تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) باستكمال إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبما يحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية، ووضع الآليات اللازمة للتنفيذ وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها.

( ق.ق : ٣١٤ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

إستراتيجية التنمية الصناعية العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر القرار رقم ٢٧٦ المتخذ في الدورة العادية (١٦) للمجلس (تونس، ٢٠٠٤) المتضمن تكليف المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين باستكمال إعداد إستراتيجية التنمية الصناعية العربية قبل نهاية العام ٢٠٠٤، بما يعزز القدرة التنافسية للصناعة العربية ويحقق التكامل في مختلف الصناعات، ووضع الآليات اللازمة للتنفيذ على أن تتضمن الإستراتيجية مقترحات محددة لتنمية وتوطين الصناعة في الدول العربية وفي برنامج زمني للعشر سنوات القادمة،

– وبعد الإطلاع على إستراتيجية التنمية الصناعية العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وتم اعتمادها في الاجتماع الاستثنائي لمجلسها الوزاري الذي عقد في مدينة الخرطوم خلال الفترة ٢٧-٢٠٠٤/١٢/٢٩ برعاية فخامة الرئيس عمر حسن البشير، وحضور معالي السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية،

– وإذ يثمن الجهود المتميزة التي تقوم بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في مجالات عملها،

– ولتوفير انطلاقه جديدة للصناعة العربية لتجاوز التحديات التي تواجهها،

– وباعتبار التنمية الصناعية خياراً استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق رفاه المواطن العربي وزيادة فرص العمل المتاحة له،

يقـرر

١- الموافقة على إستراتيجية التنمية الصناعية العربية بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية العمل الاقتصادي الاجتماعي العربي المشترك.

٢- تكليف المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتنفيذ ما يقع في نطاق اختصاصاته من الاستراتيجية.

٣- قيام الجهات المعنية في الدول العربية وعلى الخصوص وزارات الصناعة والثروة المعدنية بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتنفيذ برامج هذه الإستراتيجية.

( ق.ق : ٣١٥ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الاستثمار:

أ – تفعيل الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتفعيل الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية وخاصة قراراته رقم ١٥٠٩– د.ع ٧٣-٢٠٠٤/٧/١٩ ورقم ١٥٢٣ – د.ع ٧٤-٢٠٠٤/٩/٩ ورقم ١٥٥٥ – د.ع ٧٥ – ٢٠٠٥/٢/١٧،

▪ وعلى توصيات الاجتماع الخاص بتفعيل تلك الاتفاقية الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة يوم ٢٠٠٥/١/١٢ بتنظيم من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة،

يقـــرر

أن تقوم حكومات الدول العربية بالعمل على:-

١- تعديل وتطوير القواعد والأحكام الإجرائية الوطنية المتعلقة بالاستثمار بما يساعد على تشجيع الاستثمارات العربية داخل الدول العربية.

٢- تكثيف ونشر المعلومات وإصدار أدلة قطرية توضح مزايا وضمانات تشريعات الاستثمار، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة ونشرها داخل أوساط رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٣- تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال الترويج للاستثمار.

٤- منح المستثمرين العرب معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

( ق.ق : ٣١٦/أ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الاستثمار:

ب- الدراسة حول ''المؤسسات المالية العربية ودعم مشاريع التنمية في الدول العربية''

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على الدراسة المعدة من قبل صندوق النقد العربي حول '' المؤسسات المالية العربية ودعم مشاريع التنمية في الدول العربية''،
- وإذ يثمن عالياً دور المؤسسات المالية العربية، وصناديق التنمية القطرية، ودورها في التنمية بالدول العربية،
- وإذ يؤكد على أهمية المراجعة المستمرة لأولويات عمل مؤسسات التمويل العربية من قبل مجالس مساهميها لتلبية متطلبات الاقتصادات العربية، بما في ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات الاستثمار والتنمية، والتركيز على تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة،
- وإذ يتوجه بالشكر إلى صندوق النقد العربي على الدراسة القيمة التي أعدها،

يقـــرر

١- الإحاطة علماً بما ورد في دراسة صندوق النقد العربي والعمل على تنفيذ التوصيات الواردة بها.

٢- يتم البحث فيما بين المساهمين في المؤسسات المالية العربية والشركات العربية الحكومية المشتركة حول المجالات التي تغطيها برامج تلك المؤسسات، ومدى الحاجة إلى إعادة صياغة برامجها وإجراءاتها وشروطها بما يستجيب للمستجدات وتغير تسلسل الاولويات.

٣- تدرس مجالس المساهمين للمؤسسات والشركات المذكورة إمكانية زيادة رؤوس أموالها على ضوء الحاجة إلى مد برامجها إلى قطاعات جديدة.

٤- يتم العمل على فتح المساهمة في الشركات العربية الحكومية المشتركة للقطاع الخاص.

( ق.ق : ٣١٦/ب د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ( تونس: ١٦- ١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥ )

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الجمهورية التونسية بشأن المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ( تونس: ١٦-١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥ )،
  - وعلى نتائج المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في جنيف ١٠-١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٣،
- وإذ يثمن القادة العرب التنسيق والتحضير العربي الذي تم تحت إشراف مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قبل المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي انعقدت بجنيف سنة ٢٠٠٣،
- وإدراكا للفرص الإيجابية التي يتيحها حسن تطبيق إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرتين عن القمة العالمية في دعم بناء مجتمع المعلومات العربي،
- وإدراكا لأهمية المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يقـرر

١- تكليف مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمواصلة التحضير العربي الجيد للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٢- مشاركة الدول العربية على أعلى المستويات، وكذلك المشاركة المكثفة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس من ١٦-١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥، والتركيز على إكسابها الطابع العملي والتنموي.

٣- التأكيد من خلال المؤتمر على أن عملية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيعاب مجمل تقنياتها وتطبيقاتها وتقليص الفجوة الرقمية بين دول العالم من الأدوات الرئيسية الهادفة إلى إرساء مجتمع متكافئ ومتوازن وتحقيق التنمية الشاملة.

( ق.ق : ٣١٧ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الإستراتيجية العربية للأسرة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على الإستراتيجية العربية للأسرة،
  - وعلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥ المتعلق باعتماد الإستراتيجية العربية للأسرة،

- وإيماناً بأهمية بناء أسرة عربية سليمة آمنة ومستقرة، وتوفير كافة الشروط الصحية والوقائية والعلاجية لضمان سلامة أبنائها وتمتع كافة أفرادها بحقوقهم،
- وإدراكاً لضرورة بناء أسرة منفتحة على العصر تستفيد وتستوعب إنجازاته العلمية والتكنولوجية مع ترسيخ المقومات الإيجابية القيمية والثقافية والاجتماعية العربية، وتسهم بإيجابية في الثقافة والحضارة الإنسانية،
- وتعزيزاً لمكانة الأسرة وتحسين موقعها بين مؤسسات المجتمع المدني، ولتطوير سياسات وطنية لتضمينها وتأمين اندماجها ومشاركتها في آليات صنع القرار،
- وفي إطار ما حققه المشروع العربي لصحة الأسرة من نتائج ملموسة،

يقـرر

أولاً:

١- اعتماد الإستراتيجية العربية للأسرة، بصفة استرشادية بالصيغة المرفقة.

٢- دعوة الدول العربية الأعضاء إلى الاسترشاد بهذه الإستراتيجية في وضع أو مراجعة استراتيجياتها الوطنية في مجال الأسرة وبما يتفق والمواثيق العربية والدولية المصادق عليها والقوانين والأنظمة المرعية في الدول الأعضاء.

٣- دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك إلى الإسهام في تحقيق الأهداف التي وردت بالإستراتيجية.

ثانياً: موافاة الأمانة العامة بالإجراءات التي تتخذها الجهات المختصة في الدول العربية الأعضاء في هذا الخصوص.

( ق.ق : ٣١٨ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

( مرفق )

ج٠٧ /٢٤ (١٢/٠٤) /٠١- د(٠١٥٦)

## الاستراتيجيـة العربيـة للأسـرة

الديباجة:

انطلاقا من القيم والمبادئ التي دعت إليها الأديان السماوية، ومن مفاهيم التراحم والتكافل بين الأفراد وبين الأسر عبر الأجيال،

وأخذا بالاعتبار لخصائص الأسرة العربية التي ساهمت في تشكيلها الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات العربية،

واستناداً إلى حقيقة الواقع الأسَري العربي الذي أوضحت الدراسات المتخصصة انه في حاجة ماسة إلى الدعم والمساندة،

ووعيا بأهمية التفاعل مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة لتوظيف ما تسفر عنها من ايجابيات وتحجيم آثارها السلبية المحتملة،

وتواصلا مع الجهود الهادفة إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والدعم للأسرة لتمكينها من أداء وظائفها الأساسية في الحفاظ على النوع الإنساني، ودورها في تنشئة الأجيال الجديدة، وإسهامها في تقدم مجتمعها،

وتماشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لقمة التنمية الاجتماعية ''كوبنهاجن'' والإعلان العالمي للمرأة ''بكين''، وما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، والبيان العربي لحقوق الأسرة، وميثاق واستراتيجية العمل الاجتماعي للدول العربية والخطة العربية للشيخوخة والاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة، ووثيقة السياسة العربية للشباب، وخطة العمل العربية الثانية للطفولة وما جاء بهذه المواثيق من أسس ومبادئ تدعو لتعزيز حياة أسرية كريمة،

وإيمانا بأن النهوض بأوضاع الأسرة العربية يقتضى اتخاذ موقف عربي يكرس الالتزام بتأكيد مكانتها في المجتمع، وتعزيز علاقات الترابط بين أفرادها وأجيالها، وتحسين ظروف معيشتها، وتطوير القوانين والتشريعات التي من شأنها دعمها وحمايتها،

وعملا بالقرار الصادر عن مؤتمر الدوحة في يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٣ لوضع استراتيجية عربية للأسرة، تبلور اطر هذا الالتزام، وتحدد مناحي العمل في ضوء التحديات القائمة والمتوقعة، يتم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني العربية خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤.

أهم التحديات:

أجمعت البيانات والمعلومات الواردة في الدراسات المتعلقة بالأسرة على أن الأسرة العربية قد تعرضت ولا تزال إلى بعض العوامل والمتغيرات التي أثرت في تكوينها وبنيتها ووظائفها وأدوارها وفى استقرارها، وفى منظومة القيم وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي أثرت على العلاقات بين أفرادها وأجيالها، وبرغم الإنجازات التي تحققت نتيجة لتطبيق برامج نجحت نسبيا تحت إشراف حكومي خاصة في مجال التعليم والرعاية الصحية وتوفر التأهيل للشباب الذي يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل وتكوين أسر، وخروج المرأة للعمل وظهور تشريعات وقوانين تضبط تكوين الأسرة والعلاقات داخلها، فما تزال الأسرة العربية تواجه تحديات جسام في مقدمتها:

- اتساع الفجوة المعرفية والتقنية بين الأمم والشعوب، نتيجة الإيقاع السريع للتطورات التكنولوجية والثورة المعرفية والتقدم العلمي وتطبيقاته.
- المتغيرات السياسية وعولمة الاقتصاد التي فرضت تدابير قاسية على الدول النامية، ومن بينها الدول العربية مما أدى إلى تراجع الإنفاق الحكومي وانحسار دور الدولة في المجال الاجتماعي.
- ظهور عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة للانعكاسات السلبية على أكثر القضايا الاجتماعية حساسية كقضايا العمل والتعليم وما ترتب عليها من تفاقم البطالة وحرمان قطاعات كبيرة من المواطنين من الحماية الاجتماعية، والوضع التعليمي وتزايد مشكلة الأمية والتسرب وعمالة الأطفال وتدهور مستوى معيشة الطبقة الوسطى وكذلك انتشار ظواهر المخدرات والإدمان والعنف وهي عوامل كلها تهدد الاستقرار والتقدم الاجتماعي.
- غياب الديمقراطية على المستوى السياسي ومصادرة القرار وتراجع حركة البناء والتنمية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر والجريمة وانعكاس ذلك على الأسرة.
- افتقار السياسات الإنمائية لمراعاة الجانب الإنساني وربط عمليات التنمية الاجتماعية وبرامجها المحلية بأولويات أهداف المؤسسات المانحة، أدى إلى تجاوز الحاجات الأساسية للأسر والتراجع في مستويات التنمية البشرية.
- تحول القيم المجتمعية وبالتالي الأسرية نحو الفردية والمادية والنزعات الاستهلاكية مما أضعف العلاقات الأسرية، وأثر على قيم التضامن والتعاون فيها، وساهم في ظهور أنماط جديدة من السلوك الانحرافي واللامجتمعي لدى أفرادها.
- وهن وخلل العلاقات الأسرية نتيجة ضيق فرص التفاعل اليومي بين أعضاء الأسرة مع بروز صور من العنف الرمزي والمادي بين أعضاء الأسرة وانتشار ظاهرة الطلاق ونتائجها على الأجيال داخل الأسرة وخاصة الأطفال.
- هجرة الشباب المتزايدة للدراسة أو العمل في الخارج أدت إلى حدوث تحولات واسعة في خصائص السكان وانعكاس ذلك على الأوضاع الديمغرافية مثل تأخر سن الزواج – العزوبة الدائمة – ارتفاع معدلات الإعالة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية للأسرة وزعزعة استقرارها كما أن تنامي ظاهرة غياب الآباء بسبب العمل بالخارج ساهمت في عدم استقرار الأسرة وظهور حالات انحراف الأبناء.
- الهجرة المكثفة للأسر بكامل أفرادها نحو بلدان لا يتمتعون فيها بحقوق المواطنة، ويتعرضون فيها للتمييز والتهميش وصعوبة الاندماج، في نفس الوقت الذي يفقدون فيه صلاتهم الطبيعية وحقوقهم في بلدانهم الأصلية.

- تنامي ظاهرة المرأة المعيلة للأسرة بسبب الترمل وتفكك الأسرة والطلاق والموت وغيرها، مما يضاعف من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة الأم، خاصة في غياب آليات مؤسسية وبرامج معاونة لها.
- الأخطار المعنوية التي تهدد الأسرة نتيجة للوسائل الإعلامية التي تبث البرامج المتضمنة لمشاهد العنف والانحراف وحجب الحقائق والتضليل لأغراض سياسية أو غيرها.
- ندرة المعلومات والبيانات والأبحاث والدراسات العلمية عن واقع الأسرة، حال دون توفر المراجع ذات المصداقية لصياغة سياسات اجتماعية لصالح الأسرة أو وضع سياسيات أسرية متكاملة.
- ظهور عوامل عدم الاستقرار السياسي وانعدام شروط الأمن بسبب تنامي حالات العنف والترهيب التي عرفتها بعض البلدان العربية.
- ما تتعرض له الأمة العربية من جراء احتلال فلسطين والعراق وتفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية، وتردى الأوضاع الأمنية والاجتماعية، أدى إلى توجيه الجهود إلى مقاومة الاحتلال على حساب معالجة المشكلات التنموية.
- تفشى ظاهرة الإرهاب التي تحرم الأسرة من آبائها وأبنائها، قتلة ومقتولين، ضحايا ومعتدين، فما ينجم عنه خسران الأسرة لإمكاناتها المادية والمعنوية، ويؤدى إلى تفككها، فتفقد طبيعتها كبيئة صالحة لغرس القيم والمبادئ العليا والسلوكيات الحميدة،وتغيب مساهمتها في قيام مجتمع مستقر آمن.

**النظرة المستقبلية**

تمكين الأسرة العربية كي تصبح:

- أسرة مستقرة آمنة يتمتع أفرادها بكامل حقوقهم وتسود الديمقراطية حياتهم ويطبع الحوار علاقاتهم مما يرسخ لدى أبنائها مفاهيم حقوق الإنسان والمشاركة وعدم التمييز والتواصل البناء بين الأجيال وتعمل على تعزيز مبادئ التضامن والتكافل والعدل والمساواة.
- أسرة فاعلة في التنظيم الاجتماعي، قادرة على تطوير وظائفها بصورة إيجابية تتفاعل مع متغيرات العصر ومنجزات العولمة الإيجابية من علوم ومعارف، وتتكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى في تنمية المجتمع وتطويره، وحافظة على القيم الإنسانية والدينية والقومية، وفى حدود تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
- أسرة عربية منفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية المتنوعة تتواصل مع الغير في تفاعل بناء يسهم في الثقافة والحضارة الإنسانية على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل

لتحقيق مستقبل أكثر أمناً للبشرية خال من النزاعات المسلحة والحروب، تسوده العدالة والسلام.

- أسرة عربية تنشئ أبناءها على احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة والقيم الروحية والاجتماعية، واحترام القوانين والتشريعات، واحترام الأديان السماوية، وتعمل على تعزيز مبادئ التضامن والتكافل بينها وبين غيرها من الأسر انسجاما مع هويتها العربية.
- أسرة تحترم كبار السن وتسعى إلى توفير الرعاية لهم وما يتطلبه ذلك من لوائح وقوانين تتعلق بالخدمات الصحية المقدمة لهم.

## المنطلقـــات

١- الأسرة هي أداة توجيه للسياسات الاجتماعية، تركز على الأهداف العامة والرئيسية وعلى المسائل الجوهرية المعتمدة على تفسير الواقع، وتعيين نقاط ضعفه وقوته دون الغوص في التفاصيل الجزئية وتتضمن خطوطا عامة للإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

٢- الأسرة هي كيان طبيعي يضم أعضاءها ويستوعب تفاصيل حياتهم وهى تجمع طبيعي يدعم التواصل بين أفراده في إطار من القيم الدينية والثقافية، وهى مؤسسة اجتماعية تعمل على تحقيق الأمان المادي والمعنوي لأعضائها ومن ثم استقرار المجتمع.

٣- وجود عدة أنماط للأسرة العربية متباينة في أوضاعها وخصائصها من حيث حجمها ونوعية حياتها وأولويات احتياجاتها، كما تتفاوت في عمق تحولاتها وفى علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني.

٤- الالتزام بالمبادئ والأهداف التي يتضمّنها ميثاق جامعة الدول العربية واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية المعبّر عنها ضمن خطط العمل والبيانات العربية المتخصصة وبصفة خاصة المتصلة بشؤون الأسرة والمرأة والطفولة والشباب.

٥- التمسك بمضامين ميثاق الأمم المتحدة، والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمواثيق الدولية والعربية والاستراتجيات والاتفاقيات والبيانات الأخرى ذات الصلة بمؤسسة الأسرة وتتابع تطوير بنودها في ضوء النتائج التي سجلتها.

٦- اعتماد حزمة متنوعة من الإجراءات والبرامج والأنشطة وأساليب التدخل من خلال الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بمعالجة قضايا ومشكلات الأسرة.

المبـادئ:

١- الأسرة هي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع المكلفة بوظائف إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم وجدانياً، وتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً، وهى مؤسسة اجتماعية ذات كيان معنوي يتمتع بالشخصية القانونية الكاملة، وتقوم بتعميق الانتماء وغرس القيم والاستقرار وإكساب المعرفة والتحلي بالسلوك الأخلاقي القائم على الدين والمواطنة.

٢- الزواج الموثق هو منطلق تكوين الأسرة الطبيعية في إطار الارتباط بين الجنسين بموجب الشريعة والقانون.

٣- الأسرة خلية قاعدية تتحقق في إطارها الألفة وتبادل علاقات المحبة والاحترام بين أفرادها.

٤- أفراد الأسرة شركاء حياة ومصير، عليهم الإسهام معا في توفير حياة أفضل استناداً إلى قيم التواد والتراحم والتعاون القائم على مسؤولية الفرد وحرية اختياره وعلى الحوار والتواصل داخل الأسرة وخارجها.

٥- الأسرة هي نواة المجتمع وهى الإطار الطبيعي الأكثر استحقاقا للدعم كي تتمكن من توفير الرعاية الواجبة لأبنائها والتفاعل مع متغيرات العصر، والقيام بأدوارها ووظائفها في مختلف الأوساط الاجتماعية.

٦- الدولة مسؤولة عن تهيئة الظروف المناسبة للحفاظ على سلامة الأسرة العربية وتماسكها وتمكينها وحماية قيمها بما يعزز ثقافتها وهويتها وهوية أبنائها واعلاء قيمة العلم والعمل وكذلك احاطتها بالضمانات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية.

٧- الدولة مسؤولة عن حماية الأسرة من عوامل العنف والتفكك بموجب ما نصت عليه دساتيرها وقوانينها من حيث توفير فرص التعليم والعمل والضمان الاجتماعي بما يحقق الأمن والأمان الاجتماعي لها وتمكينها من العيش الكريم وتوفير فرص العمل ضرورة تتكامل حلقاتها بتعاون الشركاء الأساسيين على كافة الأصعدة والمستويات.. الأسر في المجتمع المحلى والأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام والقطاع الخاص.

٨- تمكين الأسرة وتعزيز قدراتها شرط أساسي كي تنهض بوظائفها المتجدّدة وتسهم في تنفيذ خطط تنمية المجتمع وتقدّمه وتطوير موارده البشرية، ضمن مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي تنتمي إليها.

٩- الحفاظ على مقومات الأسرة العربية التي ساعدت في الحفاظ على القيم والمبادئ والثقافة التي حمت الأجيال من الوقوع في الانحراف والعمل بكل الوسائل للقضاء على الخوف من انهيار الأسرة وتفتتها.

الأهداف والإجراءات:

أولا: بناء أسرة سليمة سوية آمنة مستقرة تلتزم بالشروط الصحية الوقائية والعلاجية منذ تأسيسها لضمان سلامة أبنائها، تعمل على تمتع أفرادها بكامل حقوقهم وأن تسود علاقاتهم الألفة والمحبة والاحترام.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- تنظيم الزواج وشروطه والمسؤوليات الناجمة عنه، وتحدّد العلاقات بين الزوجين والأبناء، وحقوق كل منهم وواجباته في ضوء الشريعة الإسلامية، ووضع تشريعات تلزم بضرورة توافر الشروط الصحية للراغبين في الزواج وحصولهم على شهادات تثبت خلوهم من الأمراض الوراثية أو المسببة لتشوهات أو إعاقات ولادية.

٢- إنشاء ''محاكم الأسرة'' وتأسيس وحدات محلية أو مكاتب للإرشاد الأسَري وإعادة مفهوم المجلس العائلي لمعالجة النزاعات الزوجية والأسرية ومشكلات الأبناء واحتواء تداعياتها السلبية.

٣- وضع اللوائح التنفيذية لضمان تنفيذ الأحكام الخاصة بالإنفاق على الأبناء في حالات الطلاق، أو في حالات الإساءة إلى الأبناء بالإهمال أو العنف البدني أو المعنوي أو سوء المعاملة في المدرسة وفى المجتمع.

٤- اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة التي تكفل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأطفال وصحة المراهقين وصحة المرأة في سن الأمان لضمان أمومة آمنة وطفولة سوية، وتكفل الحصول على خدمات صحية وقائية وعلاجية تشتمل على فحوصات للكشف المبكر عن الأمراض الوبائية والوراثية.

٥- وضع استراتيجية وقائية للحد من العوامل المؤدية لإنجاب أبناء معاقين، وأخرى لرعاية المعاقين تتضمن أفضل السبل لتلبية احتياجاتهم الصحية والذهنية والنفسية واندماجهم في المجتمع سواء من خلال اسرهم أو المؤسسات المتخصصة.

٦- منح الأبناء المولودين من- أب أجنبي بزواج قانوني-، جنسية الأم إضافة إلى جنسية الأب تعزيزا لانتمائهم للمجتمعات التي يعيشون فيها وحصولهم على التعليم والرعاية الأساسية اللازمة لنموهم واستقرارهم.

٧- ضرورة التزام الحكومات بمبدأ الشراكة مع الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين في التداول بشئون الأسرة والتخطيط لنهوضها والتقييم الدوري لما تحققه أو تتعرض له.

٨- وضع خطة توعية تتوزَّع مهام تنفيذها بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على مختلف أنواعها، تهدف إلى التوعية بالمسؤوليات الناجمة عن الزواج وتأسيس الأسرة وأن يتم ذلك عبر كافة وسائل الإعلام وعلى كافة الأصعدة وأن تتعاون منظمات المجتمع المدني مع الحكومات وتشاركها في كافة نفقات التمويل.

٩- قيام وسائل الإعلام بتنفيذ برامج التوعية العلمية والترفيه الهادف والتثقيف من خلال كافة الوسائط الإعلامية، بما يسهم في تدعيم القيم الأخلاقية والأسرية مع أهمية إحكام التواصل بين وزارات الثقافة والإعلام مع وزارات الشؤون الاجتماعية وطنيا وقوميا من أجل تدفق معلوماتي يمكن المخططين من تصميم برامج للطفل والأسرة بمضامين علمية جيدة ومشوقة.

١٠- تشجيع إنتاج البرامج والمسلسلات التلفزيونية التي تسهم في بناء أسر سوية ومتوازنة وتدعم قيم التنوير والمشاركة وحرية الاختيار وتدعو إلى الإقلاع عن الممارسات الضارة الصحية والاجتماعية التي تحوّل الأسر إلى بؤر دائمة للتراع والتفكك.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

١- تنظيم حملات توعية شعبية تستحدث برامج غير تقليدية بشأن:

أ- التوعية بأساليب ممارسة الأمومة الآمنة والأبوّة المسؤولة، وتأمين الرعاية الأساسية لأطفالهم، والمساواة بينهم ذكورا وإناثا، وتعريفهم مبادئ ترشيد الإنفاق، للتحكم بالسلوك الاستهلاكي للأسرة.

ب- أهمية تبادل الاهتمام العاطفي والحوار بين الزوجين وباقي أفراد الأسرة وكيفية التغلب على المشكلات حماية للأسرة من التفكك والانهيار.

ج- الثقافة الصحية والبيئية والوقاية من الإصابة بالأمراض القاتلة كالإيدز والالتهاب الكبدي الوبائي خاصة بين الشباب.

٢- تشجيع إنشاء مكاتب الاستشارات الأسرية التي تسهم في تفادى حدوث المشكلات أو تحجيمها بالنسبة للزوجين أو بالنسبة للأبناء.

٣- إنشاء مؤسسات مختصة ترعى ضحايا العنف الأسرى وتأمين إعادة تأهيلهم وتنظم حملات وبرامج توعية لمناهضة العنف وإدانة مرتكبيه.

٤- إعداد المواد الإعلامية التي تعالج مشكلات الأسرة مثل تأخر سن الزواج أو الإحجام عنه، و مخاطر الممارسات الضارة بالإناث مثل الختان والزواج المبكر، ومشكلات الإنفاق وميزانيات الأسرة، وتنظيم برامج وأنشطة تُنفَّذ بالشراكة بين المؤسسات الحكومية و غير الحكومية تتولى معالجة هذه المشاكل.

٥- تنظيم حوارات إعلامية بين النساء والرجال حول القضايا والمشاكل الأسرية لطرح الحلول وتقريب وجهات النظر حيال المسائل المتسببة في النزاع والشقاق داخل الأسرة وبخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتنشئة الأبناء ودعم قيم المشاركة والحوار الديمقراطي وعدم التمييز.

على المستوى العربي المشترك:

١- وضع دليل تشريعي نموذجي للأسرة ينظم الزواج ويحدد العلاقات بين الزوجين والأبناء وحقوق كل منهم وواجباته في إطار الأسرة، وبما يستجيب للمستجدات.

٢- تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في مجال تأسيس صناديق الزواج والعمل على نشرها في الدول العربية بما يمكنها من القيام بدور هام لمساندة الفئات الفقيرة أو ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك تكريسا للتضامن والتآزر الوطني.

٣- إجراء دراسات حول أنواع الضوابط الاجتماعية في مواجهة السلوك المنحرف مثل تعاطى المخدرات والتطرف والعلاقات المحرمة بين الجنسين وغيرها وتحديد السبل الكفيلة بإعادة التأهيل والتكيف الاجتماعيين لاجتناب هذه السلوكيات الانحرافية ومعالجتها.

٤- تقديم الدعم المالي والفني من المنظمات والصناديق الإقليمية والدولية للهيئات والمؤسسات الخاصة التي تهتم بضحايا العنف في الأسرة صحياً ونفسياً وقانونياً.

٥- تنظيم ملتقيات إقليمية ودولية أو المشاركة فيها للوقوف على هموم ومشاكل الأسرة العربية ولتبادل الآراء والتجارب والخبرات إزاء القضايا ذات الصبغة العالمية.

ثانيا: تمكين الأسرة من القيام بوظائفها الأساسية:

محاربة الفقر وتحسين نوعية حياة الأسر وتمكينها من تطوير قدراتها لمساعدتها على الاستمرار والصمود في أداء وظائفها الأساسية، وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- تبنى سياسات ترعى البعد الإنساني والاجتماعي والصحي في عملية التنمية.

٢- سن وتعديل أو تطوير التشريعات العربية المتعلقة بنظام التامين والمعاشات واعتماد سياسات مالية تخفف من الفروق بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية تساعد الفئات المهمشة والضعيفة على رفع مستوى معيشتها.

٣- تعديل التشريعات العربية لتمكين المرأة في المجتمع.

٤- تنظيم برامج وطنية لمكافحة الفقر والتخفيف من آثاره على الفئات الاجتماعية وخاصة الفقيرة على كافة المستويات الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

٥- تعديل قوانين الاستثمار في الدول العربية لتتلاءم مع واقع الأسرة العربية.

٦- دعم المشاريع الإنتاجية المتنوعة وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بإنشاء أو رعاية صناعات صغيرة تعتمد في تنفيذها على الأسر وبخاصة في المناطق الفقيرة في المدن والريف والبادية.

٧- تبني قانون المشاريع الصغيرة في المدن والريف والبادية تعزيزا لتمكين الأسرة والمرأة في عملية التنمية المستدامة.

٨- تنظيم منح و قروض وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسّرة وبضمانات حكومية وبالأفضلية للمسؤولين عن إعالة الأسر من الرجال والنساء في المناطق الفقيرة أو الريفية أو النائية.

٩- وضع خطط وبرامج لتعزيز بناء القدرات البشرية ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة.

١٠- تطوير مراكز التدريب المهني والتقني الرسمية والخاصة، والارتقاء بمعايير جودة الأداء وتنفيذ دورات تدريبية لتأهيل أرباب الأسر من الجنسين وتطوير مهاراتهم للقيام بأعمال تعزز من اعتمادهم على أنفسهم وكذا ربط برامج الإعداد والتدريب المهنيَّ بحاجات سوق العمل الآنية والمتوقعة على المدى البعيد، والعمل على تجديد برامجها باستمرار.

١١- إنشاء آليات خاصة تعمل بالتعاون مع الأجهزة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني لتسويق منتجات الأسر العاملة في القطاع غير المنظّم، لتأمين استمرارها في الإنتاج والتسويق.

١٢- توفير التعليم الجيد للجميع وإقرار إجبارية ومجانية التعليم ووضع البرامج الكفيلة برفع العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

١٣- قيام الحكومات بتسريع تنفيذ التزاماتها بمكافحة الأمّية في صفوف المواطنين من الجنسين وخفض معدلاتها حتى القضاء التام عليها، ومعالجة التسرب والتفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي واستكمال مراحله.

١٤- ضرورة إيجاد آلية لحث الحكومات على سَنّ وتنفيذ تشريعات تلزم أرباب الأسر الفقيرة والريفية على إلحاق أبنائهم من كلا الجنسين في سن التعليم بالمدارس، وعدم إرسالهم إلى سوق العمل قبل إنهائهم مرحلة التعليم الأساسي، وتوفير الحوافز التي تمكنهم من ذلك.

١٥- وضع خطة لتطوير الخدمات الصحية المتكاملة المتضمّنة الخدمات الطبية الوقائية وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة المدرسية والعمل على انتشارها بكافة المناطق خاصة الفقيرة والريفية والنائية.

١٦- التوسع في إنشاء الحضانات ورياض الأطفال في الأحياء السكنية والتجارية التي يعمل بها عدد كبير من النساء الأمهات لمنحهن الفرص لممارسة الأعمال والتقدم الوظيفي، على أن تلحق بمؤسسات الضمان الاجتماعي أو السلطات المحلية أو أصحاب العمل، ويشارك في تكاليفها الأطراف المعنيون.

١٧- إصدار بيانات إحصائية دورية عن حالة الفقر تبعاً للمؤشرات والمعايير المعتمدة دولياً، يتم الاعتماد عليها في وضع سياسات وطنية لتخفيف حدة التفاوت في الدخل والأوضاع الاقتصادية بين الأسر، ومعالجة العوامل البنيوية المولّدة للفقر بصورة عامة.

١٨- اتخاذ السياسات والإجراءات للوقاية من سوء التغذية ونقص الحديد.

١٩- اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق ورعاية المسنين.

٢٠- وضع شروط سكن صحية بحيث لا تكون المرافق الصناعية بجانب الأماكن السكنية

٢١- توفير مساحات للعب وأماكن عامة للترويح عن الأسرة وأفرادها.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

١- توفير أفكار متجددة عن سبل الاستثمار وتعريف الأسر بالمجالات الجديدة للأعمال المدرة للدخل وإكسابها مهارات الإنتاج والمشورة الفنية والاعتماد على الذات لتأسيس أعمال خاصة.

٢- إعداد برامج للحوار داخل الأسرة بين الزوجين وبين الآباء والأبناء.

٣- بعث فرق عمل للإسهام في تدريب أرباب الأسر - خاصة الأسر التي تعولها نساء - على تنفيذ ومتابعة المشاريع الصغيرة وإدارتها وأفضل السبل لتطويرها.

٤- عقد ورش عمل ودورات تدريبية في المجتمعات المحلية والريفية والبدوية لتوعية الاسر بأهمية تعليم البنات وبانعكاساته الإيجابية عليهن وعلى أسرهم وعلى معيشتهن في المستقبل.

٥- المشاركة في تأسيس شبكات نوعية للجمعيات والهيئات الأهلية المعنية بشؤون الأسرة، والعمل على التنسيق فيما بينها، والتواصل مع الأسر المستفيدة لتقييم البرامج والمشروعات التي ينفذها القطاع الأهلي.

٦- عقد اتفاقات شراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتقاسم مهام توفير الخدمات الاجتماعية والصحية المتكاملة للأسر الفقيرة أو المهجّرة.

٧- تنظيم حلقات نقاش تشارك فيها الهيئات الحكومية وغير الحكومية حول الخطط والبرامج التي تتصل بالاحتياجات الأساسية ذات الأولوية الملحّة لسكان المجتمع المحلي. وإنشاء لجان أهلية لتأمين انطلاق هذه البرامج وتقويمها، ومتابعة إنجازاتها وتأمين استمراريتها.

٨- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنمية قيم الادخار كضرورة تنموية.

٩- تنظيم لقاءات دورية يشارك فيها مختلف العاملين في هذه الجمعيات والمنظمات بهدف الإطلاع على تجارب بعضهم البعض وتبادل الخبرات في كل مجالات التدخل المشترك.

على المستوى العربي:

١- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الرائدة بين الدول العربية للاستفادة منها خاصة الجهود التي استهدفت توسيع شبكات الأمان والضمان الاجتماعي وقيام صناديق التنمية وبرامج التأهيل والتدريب ومشروعات الأسر المنتجة وغيرها.

٢- عقد مؤتمرات عربية للوقوف على هموم ومشاكل الأسرة وتنظيم دورات تدريبية لتبادل الخبرات في مجالات تطويرالبرامج والمشاريع المتصلة بتوفير فرص عمل جديدة للأسرة ولتحسين دخلها، والتدريب على كيفية تصميم البرامج والمشروعات الاجتماعية ووضع ميزانياتها وتدفق تمويلها وغير ذلك من البرامج.

٣- تنظيم وعقد ورش عمل لتبادل الخبرات وتقييم التجارب التعليمية والتربوية العربية بغية إعداد برامج عصرية تركز على أساليب التعلم الذاتي والتعليم المستمر لضمان استمرار تطوير قدرات الأفراد وأبناء الأسر بعد التخرّج، في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي واستجابة لمتطلّبات سوق العمل.

٤- تنفيذ مشروع عربي للتعليم غير النظامي للراغبين، من أجل إتاحة الفرص أمام أفراد الأسر لرفع مستوى تحصيلهم عن طريق المراسلة أو التعليم الجامعي المفتوح، مما يفسح المجال أمامهم لتحسين أوضاعهم.

ثالثا: بناء أسرة منفتحة على العصر تحقق التنمية الشاملة المستدامة في ضوء إنجازات العلوم وإبداعات التكنولوجيا، ترسخ المقومات الايجابية القيمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتسهم بإيجابية في الثقافة والحضارة الإنسانية

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- وضع السياسات الأسرية المتكاملة ضمن نظرة شاملة تعالج قضايا تنمية الأسرة وتأهيلها في مختلف المجالات، وتكرس المنهج الاستشرافي في دراسة أوضاع الأسرة.

٢- إتباع أساليب التعليم الناشط الهادف إلى تعويد الأطفال على التفكير العلمي والنقدي السليم وإبراز قدراتهم الإبداعية في المواقف المختلفة في الأسرة وخارجها.

٣- مراجعة المناهج التعليمية والتربوية وتضمينها الأفكار التي تدعو إلى القيم العلمية الجديدة المتوافقة مع دين المجتمع ودستور الدولة والتقاليد السليمة، والإبداعات التكنولوجية، وتنمية أساليب المناقشة والحوار وتقبل الرأي الآخر ونشر ذلك عبر وسائل الإعلام.

٤- إعداد دراسات حول المتغيرات في أنظمة القيم السائدة من أجل بلورة توجهات قيَميّة وفكرية تُتيح الاستفادة من المستجدات الايجابية المعاصرة.

٥- دعم دور الأسرة في التعليم الذاتي وتوفير متطلبات ممارسته، وتيسير تطبيق مناهجه وأساليبه كي يُتاح للأسرة كجماعة ولأفرادها تحديد معارفهم ومهاراتهم، وتطوير قدراتهم مما يمكنهم من التعامل مع مستجدّات العصر والعولمة.

٦- توعية الأسرة بطرق وآليات تنشئة أفراد الأسرة على قيم الديمقراطية والمشاركة في إدارة مؤسسات المجتمع عموماً والأسرة خصوصاً، والتعريف بهذه القيم وممارستها في البيئة المدرسية ودمجها ضمن البرامج التعليمية المقررة.

٧- صياغة استراتيجية إعلامية تجاه قضايا الأسرة، وإنتاج وتوجيه الرسائل الإعلامية التي تدعم القيم الأسرية الحضارية من ناحية وقيم العلم والمعرفة والحوار من ناحية أخرى.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

١- تشجيع الأسر وتدريب أفرادها على المشاركة وسبل التواصل الناجح بينهم، وإسهام كل منهم برأيه عند اتخاذ القرارات الخاصة بحياة الأسرة ومصالحها.

٢- التعاون مع وسائل الإعلام في نشر ثقافة حرية الرأي وحق الاختلاف فيما بين الناس.

٣- تنظيم ورش عمل للتدريب على أشكال التوزيع الجديد للأدوار في ضوء عمل الأم والأبناء.

٤- تنظيم مؤتمرات وندوات تشارك فيها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العربية وتلك المنتمية لدول الإقامة لمناقشة قضايا الأسرة العربية المهاجرة وتبادل التجارب والخبرات بشأن إيجاد الحلول المناسبة لحماية الأسرة العربية المهددة بالتفكك الأسرى بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها المجتمعات العربية بهدف مضاعفة فرص التواصل والنقاش لتبادل المعلومات والخبرات والآراء بين الأسر المنتمية لدول الإقامة وغيرها من دول أجنبية للوقوف على القضايا

والاهتمامات المشتركة التي تجمعهم، والقيم التي توحّد بينهم، ومصالحهم المشتركة في نبذ الصراعات والسعي إلى التفاهم ونشر أجواء السلام.

على المستوى العربي المشترك:

١- القيام بدراسات ميدانية اجتماعية على مستوى الدول العربية تتصل بأوضاع الأسرة العربية ووظائفها وبالتغير الطارئ على القيم الاجتماعية والسلوك السائد في الأسرة والمواقف المتَّخذة تجاه قضاياها، والتعرف على القيم التي تستند إليها، من أجل التوصل إلى أفضل السبل والآليات لتعزيز القيم الإيجابية وتأكيدها.

٢- تنظيم وعقد مؤتمرات لنشر ثقافة أسرية تؤكد على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى احترام الرأي والرأي الآخر وتبنى مفهوم الديمقراطية وإدماجه في الحياة الاجتماعية وداخل الأسرة.

٣- توسيع فرص التعاون بين الأسرة العربية والأسرة الدولية بما يحقق الاستفادة من خبرات الآخرين بما يتماشى مع قيم الأسرة العربية الدينية والاجتماعية.

رابعا: تعزيز مكانة الأسرة وتحسين موقعها بين مؤسسات المجتمع ومحيطها المباشر وتطوير سياسات وطنية لتنميتها وتأمين اندماجها وإشراكها في آليات صنع القرار.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- تضمين الخطط التنموية برامج لتنمية الأسرة وتمكينها من الاعتماد على الذات ورعاية شؤونها، وتوفير الإعتمادات المالية لتنفيذها ومتابعة نتائجها وتقييمها.

٢- إنشاء مجالس عليا أو لجان وطنية للأسرة، تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المتخصصة، وممثلين عن الهيئات غير الحكومية، والجامعات ومراكز الأبحاث الاجتماعية لتنسيق الجهود من أجل اقتراح سياسات وطنية لشؤون الأسرة ووضع الخطط والبرامج والمشاريع ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

٣- إنشاء – أو تطوير-آليات وطنية تنفيذا لأحكام المواثيق العربية والدولية بما يكفل تكريس الحقوق المتنوّعة للأسرة.

٤- تشجيع إدماج المرأة في الأنشطة التنموية من خلال اعتماد سياسات عمل تراعي ظروفها الأسَرية والإنجابية.

٥- تشجيع العمل التطوّعي وإطلاقه نحو نشاطات تتجاوز العمل الخيري إلى مشاريع تنموية ذات مردود على الأسر وتسهيل تكوين الجمعيات والهيئات الأهلية لدعم وتنمية الأسرة ومعاونتها في أداء وظائفها بكفاءة.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

١- تنظيم وإقامة الندوات وحلقات النقاش حول علاقة الأسرة بالقضايا المعاصرة وقضايا التنمية البشرية والاجتماعية، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لبثّ هذه النشاطات التوعوية على نطاق واسع.

٢- تنفيذ مشاريع تلبّي الاحتياجات المتنوعة للأسر و تُعنى بإقامة صلات التواصل والتعاون بين الأسر وهيئات المجتمع المتنوعة.

٣- توسيع فرص مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي لتدريبهم على الحوار وتحمّل المسؤولية، وعلى التواصل مع مختلف الفئات والأعمار والمستويات التعليمية والاقتصادية.

٤- بناء شبكات التواصل الاجتماعي بين المناطق والأحياء وتبادل الخدمات والمصالح فيما بينها لتعزيز الحسّ الاجتماعي وتعميق الشعور بالمواطنة لديها.

٥- تنظيم مناسبات لإثارة النقاش في الأحياء السكنية حول قضايا عامة ومسائل تتعلق بالاحتياجات المشتركة للأسر من مرافق وبرامج وخدمات.

٦- تنظيم ورش عمل لتوعية الشباب والأطفال بمفهوم التنمية المستدامة، وإلى أهمية الحفاظ على البيئة تأمينا لاحتياجات الأجيال القادمة.

٧- تنظيم ورش عمل وأفلام لتدريب الأسر على أساليب التدخل البناء لتوجيه الأبناء نحو حسن اختيار ما يشاهدونه على التلفاز أو على الانترنت، وتنمية المعايير النقدية لديهم إزاء البرامج والأفلام التي تحض على الانحراف والفساد والعنف.

على المستوى العربي المشترك:

١- دعم التعاون العربي في وضع الخطط والبرامج والمشروعات الهادفة إلى تنمية الأسرة والقدرات البشرية لأفرادها وتفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية وفى صنع القرار.

٢- عقد ندوات متخصصة تتناول المتغيرات المعاصرة وتأثيرها على الأسرة العربية ومناقشة أفضل السبل للاستفادة من جوانبها الايجابية وتجنب سلبياتها المؤثرة على الأسرة وكيانها ووظائفها وعلى المجتمع.

خامسا: تأسيس قاعدة معلومات متجددة عن أوضاع الأسر العربية وخصائصها، وتخصيص موقع على شبكة الانترنت لإفادة الباحثين والمعنيين بشؤون الأسرة وصناع القرار.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- تأسيس قواعد بيانات وطنية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية للأسرة كي تكون مرتكزاً لوضع السياسات التنموية والاجتماعية الوطنية.

٢- إجراء حصر للمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية ومكاتب الهيئات الإقليمية والدولية الناشطة في تقديم خدمات رعاية وحماية وتنمية الأسرة وتقويم أوضاعها وأنشطتها وبرامجها.

٣- عقد اتفاقيات تعاون بين مجالس أو لجان الأسرة الوطنية وبين الجامعات ومراكز الأبحاث المختصة بالدولة من أجل توجيه اهتمام الطلاب والباحثين لإجراء بحوثهم في مجالات الأسرة وشؤونها.

٤- إعداد مسرد بيبليوغرافي ببحوث الأسرة والدراسات الخاصة بها التي تُعدُّ للحصول على شهادات الدكتوراه في مختلف الجامعات العربية، لتشكيل نواة ومقدمة لتأسيس مكتبة عربية للدراسات الأسرية.

٥- إعداد دراسات نقدية للتشريعات الوطنية المتعلقة بشئون الأسرة لتبيّن الفجوات والنواقص التي تعتريها بهدف السعي لتطويرها، بما يرفع من كفاءة مؤسسة الأسرة في القيام بوظائفها وبأدوارها المجتمعية.

٦- تطوير خبرات ومهارات العاملين في مجالات البحث والعمل الاجتماعي، لشؤون الأسرة عن طريق إعدادهم نظرياً وعملياً وتقنياً.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

١- جمع المعلومات وإعداد الدراسات في المواضيع ذات الأولوية للأسرة العربية (العلاقات، الأدوار، الوظائف )، وذلك إضافة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية المؤثرة مثل انحراف الأبناء وتعاطى المخدرات و ظاهرة العنف في بعض الأوساط الأسرية التي ينتشر فيها وأساليبه والأضرار الناجمة عنه.

٢- تأسيس مراصد وطنية للأسرة لمتابعة التغيرات التي تواجهها وتأثيراتها على أوضاع الأسرة وخصائصها ووظائفها ورصد مختلف القضايا والظواهر الاجتماعية، وليكون مرتكزا لإصدار التقرير السنوي عن أوضاع الأسرة، ومعاونا للجان الوطنية للأسرة في وضع برامجها ومشاريعها.

على المستوى العربي المشترك:

١- وضع قواعد موحدة، على مستوى جامعة الدول العربية، لجمع البيانات والإحصاءات وكذلك المؤشرات لقياس الظواهر والخصائص الأسرية، التي تصلح لإجراء مقارنات عربية ودولية.

٢- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال إجراء الدراسات الاجتماعية والأسَرية المقارنة، واعتماد النظم الإحصائية الأساسية، وتوحيد مصطلحاتها من أجل تسهيل القيام بأبحاث ميدانية مشتركة، وتبادل المعلومات وتحليل المشكلات ومعالجتها.

٣- تشجيع الدول العربية على إجراء دراسات وبحوث ميدانية لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية السائدة في بعض المجتمعات العربية ورصد الإعتمادات اللازمة لذلك.

سادسا: تعزيز الصلات مع الأسَر العربية المهاجِرة ودعمها وحماية حقوقها، من أجل بناء الثقة وتجديد الروابط وتبادل المصالح بين هذه الأسر وبلدانها الأصلية.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- سَنّ تشريعات تحمي ملكيات وحقوق اسر المهاجرين والعاملين بالخارج، وتدعم انتماءهم لأوطانهم.

٢- وضع دراسات لظاهرة هجرة الأسر والتعرّف إلى أسبابها ودوافعها وآثارها على الاقتصادات الوطنية من جهة، وعلى حياة الأسر نفسها من جهة أخرى.

٣- إبرام اتفاقيات تعاون بين سلطات البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين سواء كانت عربية أم أجنبية، تحدد القواعد المنظمة للشؤون الأسرية وحقوق الأفراد عند حدوث نزاعات أو انفصال بين الزوجين، حفاظاً على مصالح الأبناء.

٤- تسهيل إقامة الوالد وإعطائه حق العمل لإعالة أسرته عند زواجه من مواطنة تنتمي إلى البلد المضيف.

٥- اعتبار الزواج المختلط تجربة تستحق الحماية والدعم لإغناء وتنويع الصلات بين الشعوب لاسيما في حالة عدم وجود موانع جوهرية تمنع ذلك.

٦- تسهيل الإجراءات اللازمة لجمع شمل أسر العاملين في الأقطار العربية واستفادتهم من الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين وتأمين حق التعليم واستكمال مراحله لأبنائهم.

٧- توجيه دعوات رسمية للشخصيات المتميزة من المهاجرين العرب، لزيارة بلدانها الأصلية، للتواصل وتبادل الرأي في الشؤون والقضايا ذات العلاقة بمصلحة المغتربين ومصالح أوطانهم وبخاصة ما يعزز فرص الاستثمار فيها.

٨- اتخاذ الحكومات العربية مواقف ايجابية داعمة لحقوق ومصالح الجاليات العربية في بلدان الاغتراب والمهجر خاصة إزاء ما قد يتعرضون له من مخاطر ومحن.

٩- توجيه برامج تليفزيونية تتضمن إجراء اتصالات وحوارات مباشرة بين اسر مهاجرة واقربائهم في أوطانهم لتبادل الرأي حول القضايا المشتركة.

على مستوى المنظمات غير الحكومية:

١- تأسيس جمعيات تُعنى بتعزيز الروابط المادية والمعنوية والاجتماعية مع الأسَر المغتربة وحماية حقوقهم و تنظيم رحلات وزيارات إلى الأوطان الأصلية في المناسبات أو

بصورة منتظمة، وعقد لقاءات مع أقربائهم أو مع المقيمين لتبادل الآراء والأفكار والمواقف تجاه قضايا الهجرة وغيرها.

٢- عقد مؤتمرات للتوعية الشعبية حول إيجابيات الهجرة وسلبياتها على الاقتصاد الوطني والهوية وتنمية المجتمعات العربية والتبصير بالمشكلات الناجمة عن الزواج المختلط والحلول.

٣- العمل على احداث أو رعاية واحتضان برامج إعلامية تعزز الروابط الأسرية الاجتماعية والثقافية للمهاجرين بالأوطان الأصلية.

على المستوى العربي المشترك:

١- إعداد برامج متطورة لتعليم اللغة العربية لأبناء الأسر المهاجرة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، لبناء وتفعيل أدوات الاتصال والتواصل مع الجاليات العربية في الخارج وتمكينها من الإطلاع المستمر على شؤون بلادها الأصلية.

٢- إعداد برامج وملفات خاصة عن حياة الأسر العربية المهاجرة والرائدة من إنجازات، وما واجهته من مصاعب وتحديات في حياتها العملية والأسرية، في سبيل الوصول لمواقعها المتميزة.

٣- توسيع إمكانيات الرصد العربي للهجرة ليشمل رصد استشراف أوضاع الأسر العربية المهاجرة وخاصة منها الناجمة عن القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها دول الإقامة.

سابعا: إغاثة الأسر العربية في الظروف الصعبة بسبب الكوارث الطبيعية والمجاعات، وتخفيف معاناتها من وطأة الحروب والاحتلال والتراعات المسلحة و تقديم المساعدات الطارئة لها.

الإجراءات المطلوبة:-

على مستوى الحكومات:

١- وضع خطط إغاثة لمواجهة الظروف الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وآثار الحروب والاحتلال والتراعات المسلحة تتضمن تحديد التدابير الحكومية التي تتخذ في مثل هذه الحالات لتجنّب الخسائر البشرية. ولتقليل الأضرار المادية وحصرها ولتخفيف الآثار الناجمة عن هذه الكوارث.

٢- وضع برامج لتكون على أهبة الاستعداد لتقديم الإغاثة والمساعدة للأسر المنكوبة وتمكينها من استعادة توازنها وأوضاعها المعيشية.

٣- حصر وتحديد الطاقات الذاتية في المجتمعات المحلية – خاصة المعرضة لمثل هذه الكوارث - التي يمكن توظيفها والاعتماد عليها في عمليات الإغاثة والإنقاذ، وتدريب أفرادها عملياً على أداء الأعمال المطلوبة في هذه الظروف الطارئة.

٤- رصد الانتهاكات للأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية ونشر المعلومات المتعلقة بالإصابات والأضرار المادية والمعنوية والنفسية وحالات الترويع والاغتصاب التي تحدث خلال الحروب والتراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي واثارها في المحافل الدولية والسعي إلى إدانة مرتكبيها.

٥- تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام المختلفة تتضمن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان في مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس والتمرّس بأساليب حلّ التراعات وتطبيق الشرعية الدولية استنادا إلى مبادئ منظمة الأمم المتحدة وكذلك طرق مراجعة المنظمات الدولية عند حدوث الانتهاكات.

على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص :

١- وضع خطط لإشراك متطوعين ولتدريبهم على المساعدة في أعمال الإنقاذ والإغاثة وجمع التبرعات والمساعدات لصالح الأسر المنكوبة.

٢- التوعية وتعبئة الرأي العام بضرورة التضامن الإنساني والتكافل الاجتماعي لمواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها إعداد كبيرة من الأسر بسبب هذه الكوارث.

٣- ابتكار برامج وأنشطة غير تقليدية لتقديم الخدمات إلى الفئات الضعيفة والمهمشة والإسهام في تطوير قدراتها الذاتية لتحسين أوضاعها وحياتها المعيشية، وتأمين احتياجاتها الأساسية.

٤- تنظيم ورش العمل للتوعية والتدريب على كيفية التصرف السليم والقيام بأعمال الإغاثة أثناء الكوارث والأزمات أو الظروف الصعبة اقتصاديا لإكساب أرباب الأسر مهارات التدخل السريع والامثل لاحتواء المشكلات الناجمة عن هذه الأزمات عوضا عن الاستسلام لها وانتظار المساعدات.

٥- تنظيم مؤتمرات حول بشاعة ما تُخلِّفه الحروب والتراعات المسلحة، والعمل على تجنّبها من منطلق إنساني، وإدانة المعتدي لدى شعوب العالم في مختلف المحافل الدولية.

٦- تنظيم حملات توعية لنشر ثقافة السلام المبني على الحق والعدل والتعريف بالفروق الجوهرية بين المقاومة المشروعة للمحتل الاجنبي وبين أعمال الترهيب والترويع غير المشروعة.

٧- تنفيذ برامج لإعادة تأهيل الفئات المتضررة من نتائج الحروب والتراعات المسلحة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً والعمل على استعادة تكيّفها مع مجتمعاتها مرة أخرى.

٨- تدريب المتطوعين والمتطوعات للقيام بأعمال الإغاثة والمعاونة وتدابير التداوي والإسعافات الأولية الطبية والنفسية للمتضررين والمصابين من جراء هذه الحروب.

على المستوى العربي المشترك :

١- تقديم الدعم المادي والفني من المنظمات والصناديق العربية والإقليمية والدولية للهيئات والمؤسسات الخاصة التي تهتم بتقديم الدعم والمساندة للأسر في مثل هذه الأوقات.

٢- تنمية وتطوير قدرات هيئات ومؤسسات الدعم والإغاثة والإسعاف والدفاع المدني في الدول الأعضاء، ودعم إمكاناتها وخبراتها، وتمكينها من وضع الخطط وتنفيذ برامج التدخل السريع ورفع مستوى الأداء في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية.

٣- إحداث آليات للتدخل السريع أثناء الكوارث وتمكينها من التدخل الايجابي والفعال ابان الظروف الصعبة التي تواجهها الأسر في الكوارث.

٤- إجراء دراسات وابحاث حول معاناة الأسر والأفراد من جراء العمليات العسكرية وما يرافقها من ممارسات، خاصة الممارسات اللاانسانية للاحتلال الصهيوني في فلسطين وبشاعة الجدار العنصري الفاصل وآثاره المدمرة على الأسرة الفلسطينية، والعمل على نشر هذه الدراسات والأبحاث على أوسع نطاق.

٥- المطالبة بإشراف الأمم المتحدة على عمليات الإغاثة والإنقاذ للأسر المتضررة من الاحتلال الأجنبي، واقتراح البرامج والآليات المناسبة لحمايتها.

٦- تشكيل مؤسسات تهتم بقضايا المرأة والأسرة والطفل في الدول العربية بحيث تتبنى هذه المؤسسات رسم السياسات العامة في الإطار القانوني والاجتماعي لسن تشريعات تنسجم مع الاتفاقية العربية والدولية الخاصة بالأسرة.

## الترتيبات الماليـــة

لوضع استراتيجية الأسرة العربية موضع التنفيذ، يتطلب هذا ان تتَّخذ الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المانحة وصناديق التمويل الترتيبات المالية التالية، بما لا يتنافى والسياسات المعتمَدة في الدولة، ومنها:

أ- اعتماد سياسة لتوفير التمويل وتحديد الموارد اللازمة لتمكين الأسرة العربية ورعايتها ضمن موازنات الخطط التنموية.

ب- رصد المبالغ اللازمة في الميزانيات الرسمية لإنشاء الآليات التي تُعنى بالأسرة ولتنفيذ الخطط والبرامج التي تضمنتها الاستراتيجية.

ج- دعم المنظمات غير الحكومية مادياً، ولاسيما المنظمات الجماهيرية ذات التواجد في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن وإعطائها الأولوية للمشاركة في تنفيذ البرامج وكذلك المؤسسات الاقتصادية.

د- تيسير الإجراءات الإدارية لتأمين احتياجات المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح من أدوات وأجهزة، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، ولاسيما ما يُستخدم منها في المشاريع الإنتاجية والصغيرة في مجالات الأسرة.

هـ- تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة المدرّة للربح (داخل المترل أو خارجه) خاصة التي تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وحاجاتها المعيشية.

و- قيام مؤسسات وصناديق التمويل الإقليمية والدولية بالتنسيق فيما بينها منعاً للازدواجية وتوفير الدعم لإقامة المشاريع وتنفيذ البرامج الواردة في الاستراتيجية، بغية تحقيق التنمية للأسر العربية.

ز- التأكيد على أهمية جعل الصندوق العالمي للتضامن – الذي كانت تونس قد اقترحت إنشاءه والذي اقرته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ – حيز التنفيذ وذلك اعتبارا لما يمكن ان يوفره من موارد لتحسين ظروف عيش الأسر العربية الأكثر احتياجا.

الترتيبات المؤسَّسية لمتابعة تنفيذ مشروعات الاستراتيجية وتقييم نتائجها

١- التنسيق بين البرامج والأنشطة ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تنظمها كل من: إدارة الأسرة و المرأة والطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأسرة العربية.

٢- توفير الدعم المالي والإداري اللازم لإدارة الأسرة والمرأة والطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتمكينها من القيام بمهامها والتعاون مع الأجهزة الوطنية المتخصصة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

٣- دعم التعاون بين المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية الوطنية والعربية المهتمة بالدراسات الأسرية والمنظمات العربية والدولية للقيام بجمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالأسرة، وفق معايير وتصنيفات تراعي أنماط الأسر المتباينة وبيئاتها المختلفة، والقيام ببحوث ودراسات ومسوح ميدانية عن أوضاع الأسرة العربية وتأثير المتغيرات المعاصرة عليها.

٤- دعم آليات البحوث والتدريب في المنظمات العربية والدولية، باعتبارها آليات للمتابعة ولرصد مدى التقدّم المُحقَّق في تنفيذ مضمون الاستراتيجية.

٥- تطوير البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية الوطنية وتعبئة قدراتها وإمكاناتها وتعزيز التضامن والتنسيق فيما بينها بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المعنية.

٦- إنشاء أو تطوير الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بشؤون الأسرة وربطها بأعلى سلطة تنفيذية في الدولة ودعمها بميزانية ملائمة.

٧- إنشاء شبكة عربية تضم الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بالأسرة بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود فيما بينها، وكذلك للتنسيق بينها وبين الشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالأسرة في العالم.

أحكام عامة:

١- أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أحكام هذه الاستراتيجية، وفقا لما تسمح به تشريعاتها وظروفها وإمكاناتها.

٢- أن ترسل الدول الأعضاء إلى إدارة الأسرة والمرأة والطفولة بالأمانة العامة للجامعة العربية بتقارير سنوية عن الإجراءات التي اتخذتها في مجال تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية، مع بيان أهم الإنجازات واهم المشكلات، وأن يتم رفع هذه التقارير إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعاته السنوية.

٣- تُصبح هذه الاستراتيجية نافذة بعد إقرارها من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على مقترح جمهورية مصر العربية المتعلق بإنشاء آلية للتنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ،
- وإذ يؤكد أهمية الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في أنشطة الجامعة العربية ومنظومة العمل العربي المشترك بصفة عامة،
- وإذ يستذكر مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وقرار القمة العربية رقم ٢٧٣ في الدورة العادية السادسة عشرة بتونس (٢٠٠٤) حول البيئة والتنمية المستدامة،
- وانطلاقاً مما تسببه الكوارث الطبيعية من آثار سلبية في حياة الإنسان والسكان والبيئة وفى الاقتصاديات الوطنية والأحوال الاجتماعية بصفة عامة،
- ودعماً لقدرات الدول العربية في معالجة الآثار السلبية للكوارث، وتنسيقاً لجهود الإغاثة والإنقاذ بين الدول العربية في حالات الطوارئ،
- وأخذاً في الاعتبار '' اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة'' النافذة منذ عام ١٩٩٠،

يقـرر

أولاً: تكليف الأمانة العامة للجامعة بدعوة المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومجال أعمال الإغاثة والإنقاذ إلى الاجتماع للتشاور بشأن تنسيق جهودها وبرامجها من خلال إيجاد آلية مناسبة للتنسيق العربي في حالات الكوارث والطوارئ.

ثانياً: دعوة الدول العربية والجهات ذات الصلة إلى موافاة الأمانة العامة للجامعة بآرائها ومقترحاتها بشأن آلية التنسيق، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة مهام الأجهزة القائمة.

ثالثاً: تقدم الأمانة العامة تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة.

( ق.ق : ٣١٩ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على مقترح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الخاص بإنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض،

يقرر

الترحيب بمقترح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الخاص بإنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض، وتكليفها بإعداد الدراسة اللازمة والتنسيق المطلوب مع الجهات المختصة في الدول العربية، ومن ثم عرض الموضوع على كل من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ومجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثم عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجدداً.

( ق.ق : ٣٢٠ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على تقرير الأمين العام بشأن العمل العربي المشترك،
- وبعد العرض الذي قدمه الأمين العام بشأن الوضع المالي الدقيق للأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
- وفي ضوء مداخلات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يقرر

١- ضرورة تقيُّد الدول الأعضاء بسداد مساهماتها كاملة خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية تنفيذاً لنص المادة ٢٩ من النظام المالي وبعُملة الموازنة.

٢- الطلب إلى الدول الأعضاء المتحفظة على نسب مساهماتها الحالية في موازنة الأمانة العامة سحب هذه التحفظات.

٣- التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة بتونس رقم ٢٥٨ بشأن سداد (١٠٪) سنوياً من المتأخرات غير المعترض عليها تُضاف إلى حصة الدولة السنوية.

٤- تكوين احتياطي عام للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمبلغ ٣٥ مليون دولار يتم تسديدها خلال خمس سنوات اعتباراً من موازنة ٢٠٠٦ تنفيذاً لأحكام المادتين ٢٣ و٢٤ من النظام المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٥- تكليف وكلاء الوزارات المختصين بالشؤون المالية للدول الأعضاء بعقد اجتماع خلال شهر من صدور هذا القرار لبحث:

أ- مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للباب الثالث بموازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ب- توزيع أنصبة الدول التي تعجز عن سداد مساهماتها لأسباب يقبلها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري على بقية الدول الأعضاء.

٦- عرض ما تتوصل إليه اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة على اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري خلال ثلاثة أشهر لاتخاذ القرار اللازم حتى يتسنى تطبيق ما يتم التوصل إليه على موازنة الأمانة العامة لعام ٢٠٠٦.

( ق.ق : ٣٢١ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

مخطط الهيكل التنظيمي المعدل للأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة علي مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قراره رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (١٦) بالجمهورية التونسية،
- وعملاً بما جاء في القرار رقم ٦٥٣٩ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٣)،
- وبناءً على القرار رقم ٦٥٤١ د.غ.ع بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين في هذا الشأن،

يقرر

١- اعتماد مخطط الهيكل التنظيمي المعدل للأمانة العامة، وفق الصيغة المرفقة.

٢- التأكيد على أنه لا يضيف أي أعباء مالية جديدة على موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٣- الطلب من الأمين العام وضع التوصيف الوظيفي وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات طبقاً لهذا الهيكل التنظيمي المعدل.

( ق.ق : ٣٢٢ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

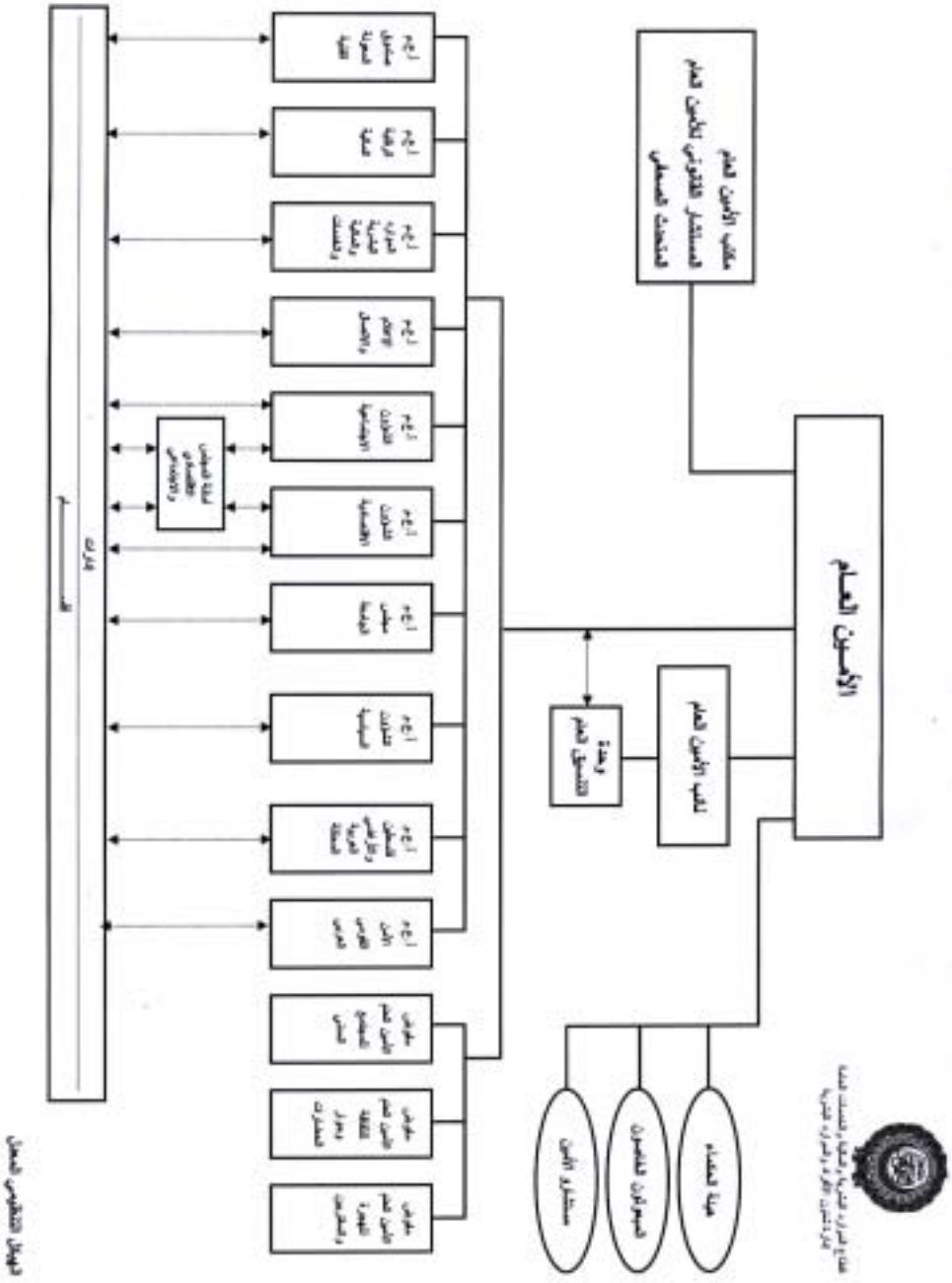
الأمين العام
مكتب الأمين العام
المستشار القانوني للأمين العام
المتحدث الفصحى
نائب الأمين العام
وحدة التنسيق العام
هيئة المفتشين
المبعوثون الخاصون
مستشارو الأمين
الهيكل التنظيمي للعمل

توجيه الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاستضافتها القمة العادية (١٧) في مدينة الجزائر

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديرا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (١٧) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يقرر

١- توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً وحكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية.

٢- الإعراب عن التقدير لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

( ق.ق : ٣٢٣ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

موعد ومكان الدورة العادية (١٨) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة،

- وبناءً على مذكرة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جيبوتي رقم ٠٥/٠٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ بشأن طلب جمهورية السودان استبدال حق جمهورية جيبوتي في استضافة مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (١٨) بدورة السودان الـ٢٠،

يقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (١٨) في جمهورية السودان خلال شهر مارس/آذار ٢٠٠٦.

( ق.ق : ٣٢٤ د.ع (١٧) – ٢٠٠٥/٣/٢٣ )

ق/١٧/(٠٥/٠٣)/٢٨- ص (٠١٨٤)

# البيـــان الختـــامي

# مجلس
# جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (١٧)

الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

١٢، ١٣ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥

---

## البيـــان الختـــامي

الإعـــراب عـــن التقـــدير للجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشـعبية واعتبـار خطـاب فخامـة الرئيـس عبـد العزيـز بوتفليقـة وثيقـة رسميـة من وثائق المؤتمر

- بدعوة كريمة من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انعقد مجلس الجامعة على مستوى القمة في مدينة الجزائر، عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي ٢٢ و٢٣ مارس/ آذار ٢٠٠٥، ويُعرب القادة العرب عن بالغ التقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيسًا وحكومةً وشعبًا على حُسن الاستقبال وكرم الضيافة، وما قدمته من إعداد متميز ساهم في تحقيق أهداف المجلس على مستوى القمة وإنجاز مهامه على الوجه الأكمل.
- واعتبارًا لما تضمنه الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من رؤى ومضامين قيمة، يُقررون اعتماده كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر، ويثمن القادة عاليًا الجهود الكبيرة التي بذلها فخامة الرئيس وما تميزت به إدارته لأعمال المؤتمر من حنكةٍ وحكمة مما كان له أبلغ الأثر في التوصل إلى النتائج الهامة التي توجت أعمال المجلس.

الإعـراب عـن الشـكر لسـيادة الرئيس زين العابدين بن علـى رئـيس الجمهوريـة التونسـية علـى جهـوده خـلال توليـه رئاسـة الـدورة العاديـة (١٦) للقمة العربية

- يوجه القادة خالص الشكر والتقدير لسيادة الرئيس زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية لجهوده القيمة ومبادراته ومساهماته الكبيرة خلال توليه رئاسة القمة السابقة، ورئاسته للجنة المتابعة والتحرك، والترويكا العربية حول العراق مما كان له أكبر الأثر في تعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك، ونصرة القضايا العربية.

تقـديم العـزاء في الـراحلين الكـبيرين الشـيخ زايـد بـن سـلطان آل نهيـان والـرئيس ياسـر عرفـات ودولـة الـرئيس رفيق الحريري

- يستذكر القادة بحزنٍ كبير وأسى بالغ، رحيل مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، وقائدها الفذ المغفور لهٍ بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكذلك المغفور له بإذن الله تعالى القائد الرمز الرئيس ياسر عرفات، زعيم التحرر الوطني الفلسطيني، اللذين ساهما بحكمةٍ وبُعد نظر وثبات وعزم في تعزيز التضامن العربي، والدفاع عن قضايا الأمة وعزتها وكرامتها، ودعم العمل العربي المشترك، ويُرحبون بالانتقال السلس للسلطة في

البلدين وفق دساتيرهما، ويُعربون عن خالص أمنياتهم لقيادتي وشعبي البلدين الشقيقين بالمزيد من التقدم والرقي وتحقيق تطلعاتهم الوطنية. كما يستذكرون ببالغ الحزن والأسى ويُعبرون عن استنكارهم الاغتيال الآثم لدولة الرئيس المغفور له بإذن الله تعالى رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الذي أعطى شعبه وقدَّم لأمته الكثير، ويسألون الله العلي القدير أن يتغمدهم جميعاً بواسع رحمته، ويُسكنهم فسيح جناته مع الصدِّيقين والشهداء.

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك

- يُعبر القادة عن تقديرهم لما تضمنه التقرير الشامل للأمين العام حول تفعيل العمل العربي المشترك وتطوير منظومته، ويشيدون بالجهد الكبير الذي بذله في متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة.

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته

- يُثمن القادة الجهود التي بُذلت في إعداد المشاريع المتعلقة بتعديل الميثاق. ويُقرون إجراء التعديلات التالية:
  - إضافة مادة جديدة حول إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي.
  - إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.
  - تعديل الفقرة (٢) من المادة (٦) بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو.
  - اعتماد نص جديد للمادة (٧) من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات.
  - تكليف الأمين العام التشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة لمواصلة بحث مشروعي إنشاء محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي تمهيدًا لعرضهما على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة (د.ع ١٨).

تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- يعرب القادة عن ارتياحهم لما تم اتخاذه من إجراءات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ قرار قمة تونس رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣، والمتعلق بتطويره، ويدعون الدول الأعضاء إلى سرعة استكمال إجراءات المصادقة على تعديل الفقرة (١) من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإيداعها لدى الأمانة العامة، ويطلبون من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسرعة إعداد الإستراتيجية العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة

- يؤكد القادة مجدداً ضرورة دعم وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك من منظمات عربية ومجالس وزارية متخصصة لتتمكن من أداء المهام القومية المنوطة بها، وأن تعمل هذه المؤسسات على تطوير عملها والارتقاء به لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية العربية والدولية، ويطلبون من المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكمال إعداد تقريره بشأن تطوير أداء هذه المؤسسات وعرضه على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة (د.ع ١٨).

| | |
|---|---|
| الأزمة المالية للأمانة العامة | - تدارس القادة الوضع المالي للأمانة العامة في ضوء العرض الذي قدمه الأمين العام حول الأزمة المالية البالغة الخطورة التي تمر بها الأمانة العامة وآثارها السلبية على أنشطتها وبرامجها وعلى مجمل العمل العربي المشترك، وشدد القادة على ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات المتعلقة بمعالجة الوضع المالي للأمانة العامة وعلى رأسها قرارات القمم العربية السابقة في هذا الشأن خاصةً فيما يتعلق بـ:<br>▪ ضرورة تقيُّد الدول بسداد الحصص السنوية كاملة في مواقيتها المحددة وبعملة الموازنة، ورفع الدول لتحفظاتها على نسب مساهماتها.<br>▪ سداد المتأخرات وفق الجدولة التي أقرتها قمة تونس.<br>▪ تكوين احتياطي عام للأمانة العامة بمبلغ ٣٥ مليون دولار يتم سدادها خلال خمس سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٦.<br>▪ يُكلف القادة وكلاء الوزارات المختصين بالشؤون المالية في الدول الأعضاء بعقد اجتماع خلال شهر لبحث مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج والأنشطة وتوزيع أنصبة الدول التي تعجز عن سداد مساهماتها المالية على بقية الدول الأعضاء، وعرض النتائج على اجتماع غير عادى لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري خلال ثلاثة أشهر لاتخاذ القرار اللازم. |
| مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي | - يجدد القادة العرب تأكيدهم مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تجاوباً مع تطلعات الشعوب العربية وانسجاماً مع التحولات التي يشهدها العالم وتقديرهم لما لقيه بيان القمة العربية في تونس ٢٠٠٤، من اهتمام واستحسان المجتمع العربي والدولي، وهو ما يؤكد مرة أخرى الدور الذي ما انفكت تضطلع به أمتنا العربية في هذا المجال على مر العصور، ويطلبون من الأمين العام الاستمرار في متابعة نشاطات التطوير والتحديث في الوطن العربي في ضوء التقارير التي ترسلها الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية. |
| الأفكار التي عرضها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمَّان (٢٠٠١) | - يؤكد القادة أهمية استئناف عمل اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الأفكار التي عرضها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمَّان (٢٠٠١)، والإسراع في إنجاز مهمتها وذلك تنفيذاً لقرار قمة عمَّان بشأن الموضوع، وعرض نتائج أعمالها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورة استثنائية تُعقد في القاهرة. |
| الصراع العربي الإسرائيلي: التأكيد على مبادرة السلام العربية وتفعيلها | - يُجدد القادة الالتزام بمبادرة السلام العربية باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، ويرفضون المواقف والممارسات التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام، وفي هذا السياق يؤكدون أن عملية السلام كُل لا يتجزأ وتقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد، |

ولا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجري أي تعديل على أي من المرجعيات التي قامت عليها العملية السلمية لغايات التنصل من التزاماتها أو التراجع عنها وعما وقعت عليه من اتفاقيات، ويدعو القادة لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري والأمين العام إلى مباشرة العمل لتفعيل خطة التحرك الموضوعة على الساحة الدولية بغية استصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني مبادرة السلام العربية كإطار للحل السلمي، والعمل على عقد اجتماع مشترك مع اللجنة الرباعية لاتخاذ الخطوات اللازمة لدفع مسيرة تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، كما يؤكدون على تفعيل مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢ والتي طالبت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل إلى حلٍ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني وكل ذلك وفقاً للشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد، وعندئذٍ تقوم الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل، كما يؤكدون على دعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة ووضعها موضع التنفيذ، وتكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بالتحرك العاجل لتفعيل المبادرة بما في ذلك التشاور مع اللجنة الرباعية.

تطورات القضية الفلسطينية

- يؤكد القادة أن التوصل إلى تسويةٍ فلسطينية — إسرائيلية يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد، وبما يقود إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله الوطني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس الشرقية، ويؤكدون أن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. ويعتبرون أن أي تعديل أو مساس بهذه المرجعيات استباقًا غير مقبول لنتائج المفاوضات وانتهاكًا للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويدعون اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس مبادرة السلام العربية، وكذلك خطة خارطة الطريق، وفي هذا السياق يُشددون على أن أي انسحاب أُحادي الجانب من المناطق الفلسطينية يجب أن يكون جزءا من خطة خارطة الطريق ومنسجماً مع تفاهمات شرم الشيخ وخطوة لتحقيق الانسحاب الكامل إلى خطوط ١٩٦٧ تحت إشراف دولي وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات مماثلة في كافة أنحاء الضفة الغربية والتأكيد على وحدة

الأرض الفلسطينية وتكاملها الإقليمي بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم قبول أي تغييرات على الوضع القانوني لجزء فقط من هذه الأرض، واستبعاد خيار الدولة بحدود مؤقتة. كما يؤكدون على عروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية، وإدانة الحائط المُسمى ''غلاف القدس'' الذي يستهدف تقطيع أوصال القدس وعزل سكانها، كما يدينون بشدة استمرار إسرائيل في بناء الجدار التوسعي، ويؤكدون على الأهمية الفائقة لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في هذا الشأن، والقاضية بضرورة التقيد بالالتزامات القانونية المترتبة على إسرائيل وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى المنظمة الدولية نفسها، بما في ذلك طلبات الجمعية العامة من سويسرا باعتبارها الدولة المودع لديها اتفاقية جنيف الرابعة ومن الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء سجل الأضرار الناشئة عن الجدار، ويطالبون الدول والمنظمات الدولية بضرورة التصدي لبناء الجدار والآثار التدميرية المترتبة عليه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومياهه وحدوده ووقف هذا البناء وإزالة الأجزاء القائمة منه. كما يؤكدون على إدانة استمرار استعمار الأرض الفلسطينية من خلال النشاطات الاستيطانية غير المشروعة بكافة أشكالها وعلى ضرورة وقفها بشكلٍ فوري.

- يرحب القادة بنتائج حوار الفصائل الفلسطينية الذي عقد مؤخراً في القاهرة، ويدعمون الحوار الوطني الفلسطيني والمواقف الفلسطينية الموحدة في مجال التهدئة والوقف المتبادل لإطلاق النار.

الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني

- يوجه القادة الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بكامل التزاماتها أو بجزء منها، في صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس والدعم الإضافي ودعم الموازنة، ويحثون الدول الأخرى الإسراع في سداد الالتزامات المستحقة عليها، كما يوجهون الشكر للشعوب العربية والشعوب الصديقة الأخرى والصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الطوعية العربية لدورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقديم العون المالي والفني والمؤسسي ودعوتها إلى الاستمرار في ذلك. كما يتوجهون بالشكر للدول الأعضاء التي قامت بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذاً لقرار قمة القاهرة رقم ٢٠٠ د.غ.ع في ٢٠٠٠/١٠/٢٢، ويدعون الدول الأخرى إلى الإسراع في القيام بذلك، ويُقررون دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق ما قررته القمم العربية وبنفس الآليات ولمدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٠٠٥/٤/١.

- يُثمن القادة دور صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وفي مساعدة الأرامل والأيتام وتأهيلهم للنشاط الذاتي ومعالجة الجرحى والمعاقين، ويدعون لتوسيع قاعدة موارد الصندوقين تنفيذاً لقرار قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بشأن الزيادة الإضافية

| | |
|---|---|
| | لمواردهما والاستجابة لدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لانضمام دوله الأعضاء إلى الصندوقين، ويُباركون توجه المجلس الأعلى بإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصرف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني وتُنفذ وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية. |
| الجولان العربي السوري المحتل | - يؤكد القادة دعم الدول العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سوريه العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، استنادًا إلى أُسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما تم إنجازه خلال المفاوضات التي جرت بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ويجدد القادة تأكيد قراراتهم السابقة التي تنص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل واعتبارها غير قانونية ولاغيه وتشكل خرقًا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. |
| | - كما يؤكد القادة أن استمرار احتلال الجولان السوري العربي المحتل يُشكل تهديدًا مستمرًا للسلم والأمن في المنطقة والعالم ويدينون الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في بناء المستوطنات وتوسيعها ويحثون المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية. كما يجددون دعمهم لصمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية. |
| التضامن مع الجمهورية اللبنانية | - يؤكد القادة إدانتهم لاستمرار إسرائيل في احتلال أراضي لبنانية ولانتهاكاتها المتكررة للسيادة اللبنانية برًا وبحرًا وجوًا ويُساند القادة حق لبنان السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية ودعم قراراته الحرة في إقامة وتعزيز علاقاته مع سائر الدول العربية أخذًا في الاعتبار العلاقات التاريخية والخاصة بين لبنان وسوريه. كما يؤكدون دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبنان ورفض كافة الضغوط التي يتعرض لها. |
| | - يجدد القادة دعمهم للبنان في استكمال تحرير أراضيه وفي مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ويطالبون مجلس الأمن بمنع الانتهاكات الإسرائيلية وضرورة تقديمها التعويضات عن اعتداءاتها على أراضيه، وضرورة تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ورفض كافة أشكال التوطين التي تتناقض مع مبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة. |

| | |
|---|---|
| تطورات الوضع في العراق | - يؤكد القادة مجدداً على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ويُرحبون بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق بتاريخ ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ ويعتبرونها إنجازاً كبيراً للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة، وفي الوقت الذي يُرحب فيه القادة بكافة المبادرات الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل وخاصةً مبادرة الحكومة العراقية، فإنهم يؤكدون على ضرورة مشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية بكافة مراحلها، كما يُرحبون بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية في العراق ويؤكدون على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدورٍ مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار في العراق، وعلى تعزيز دور الجامعة العربية في العراق بالتنسيق مع الأمم المتحدة لتقديم كافة أشكال المساعدة الخاصة في استكمال العملية السياسية وإعادة الإعمار، كما يرحبون بما اتخذته الدول الدائنة للعراق بتخفيض ٨٠٪ من ديونها المستحقة عليه، ويدعون الدول العربية الدائنة للعراق أن تُعجل في إلغاء أو تخفيض ديونها. كما يدينون أعمال الإرهاب والعنف كافة التي تحدث في العراق والتي تستهدف المدنيين ورجال الأمن والشرطة والقوات المسلحة العراقية والمؤسسات الدينية والإنسانية والمدنية.<br>- يدين القادة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام السابق أثناء احتلاله دولة الكويت وخاصةً ما يتعلق منها بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة. ويطالبون مواصلة الجهود المبذولة للكشف عن مصير أولئك الأسرى والمفقودين، ويؤيدون إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم العراقية المتخصصة. |
| احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي | - يُجدد القادة تأكيدهم المُطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ويؤيدون كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة، ويدعون الحكومة الإيرانية مجددًا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض ممارسة سياسة الأمر الواقع بالقوة، والتوقف نهائياً عن اعتزامها إقامة نصب تذكاري على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتبرون ذلك تغييراً في واقع الجزيرة وانتهاكاً لمعالمها التاريخية والحضارية وتعدياً على حقوق وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.<br>- ويدعو القادة الحكومة الإيرانية أن تُعيد النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، وان تُترجم ما أعلنته عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، إلى خطوات عملية وملموسة، وذلك بالاستجابة إلى الدعوات المخلصة الداعية إلى إيجاد حل للنزاع حول هذه الجزر بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية الاستمرار في متابعة هذا الموضوع. |

| | |
|---|---|
| الإجراءات القسرية التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى | - يُشيد القادة بحكمة الشعب الليبي وقيادته في إدارة قضية لوكيربي ويثمنون إيفاء الجماهيرية العظمى بكافة متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرونتها التي أدت إلى قرار الرفع النهائي للإجراءات المفروضة عليها.<br>- يوجه القادة الشكر إلى جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والى الأمين العام والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الجهود التي بُذلت على مدى السنوات الماضية في سبيل التوصل إلى حل لهذا النزاع ورفع العقوبات.<br>- يؤكد القادة دعمهم لحق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها. كما يؤكدون مطالبتهم بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار استمرار حجزه (رهينة) انتهاكاً لكل القوانين والأعراف. |
| رفض العقوبات الأمريكية أُحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية | - يؤكد القادة رفضهم للقانون المسمى ''محاسبة سوريه'' واعتباره تجاوزًا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. ويُعلنون تضامنهم التام مع الجمهورية العربية السورية مقدرين موقفها الداعي إلي تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول لحل الخلافات فيما بينها، ويدعون الإدارة الأمريكية إلي الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجح السبل لتسوية الخلافات بين البلدين كما يدعونها إلي إعادة النظر في هذا القانون الذي يشكل انحيازًا سافراً لإسرائيل وإجهاضاً لفرص تحقيق السلام العادل والشامل، كما يشكل مساساً خطيراً بالمصالح العربية واستهدافاً للعلاقات الأخوية التاريخية بين سورية ولبنان وتدخلاً في الشؤون الداخلية اللبنانية. |
| دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان | - يؤكد القادة العرب تضامنهم مع السودان في ترسيخ السلام والاستقرار في ربوعه كافة واحترام سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله ويطلبون من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عملياً ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه، ويرحبون بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠٠٥/١/٩، بالعاصمة الكينية نيروبي، واعتباره بداية مرحلة جديدة من الاستقرار والسلام والوفاق الوطني في ربوع السودان كافة، ونهاية لأطول صراع في أفريقيا، ويقدرون مشاركة الأمين العام في التوقيع على الاتفاق ضمن الشهود عليه ويطلبون منه مواصلة جهوده لتأمين مشاركة الجامعة العربية في لجان مراقبة تنفيذ الاتفاق الشامل، ويحثون الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية على مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في تنمية جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب وخاصة في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية، والمشاركة بفاعلية في مؤتمر المانحين الدوليين للسودان الذي سيُعقد في منتصف شهر أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، في العاصمة النرويجية أوسلو، ويؤكدون مجدداً دعوة الدول الأعضاء |

وصندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية المعنية إلى معالجة الديون السودانية تجاهها دعماً لمسيرة السلام وحفزاً لمجهودات التنمية وإعادة الإعمار.

- ويعرب القادة عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور، والأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الإقليم واللاجئون منهم في تشاد، ويقررون دعم الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، ويرحبون بالنتائج التي تم التوصل إليها في القمة الخماسية التي عُقدت في طرابلس – ليبيا بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٧ بشأن تسوية الأزمة في إقليم دارفور، ويدعون الأطراف إلى استئناف محادثات السلام السودانية حول دارفور وعلى مستوى عال، ودون شروط مسبقة وأن تعمل بكل عزم للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية في الجولة القادمة من المفاوضات بما يُمهد الطريق إلى تسوية شاملة ونهائية للأزمة ومناشدة الأطراف المعنية الامتثال التام بتنفيذ أحكام البروتوكولين الأمني والإنساني الموقعين في ٢٠٠٤/١١/٩ في العاصمة النيجيرية أبوجا وان يكون التنفيذ سريعًا وبحسن نية حتى تكون لهما نتائجهما في تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور، ويدعون مجلس الأمن إلى إتاحة الإطار الزمني الكافي والمناسب للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها والتزاماتها، ويرفضون أي عقوبات على السودان أو التهديد بفرضها، أو التلويح بتدخل عسكري.
- يدعو القادة الدول العربية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والدعم الفني، وتأكيد الوجود العربي المباشر في إقليم دارفور من خلال تقديم العون الإنساني إلى المتضررين.

دعم جمهورية الصومال

- يرحب القادة بالتطورات الإيجابية والإنجازات التي حققها مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي برعاية الإيجاد ومشاركة الجامعة العربية، وخاصة انتخاب الرئيس/ عبد الله يوسف أحمد رئيسًا للصومال، وتشكيل البرلمان الصومالي الانتقالي والحكومة الانتقالية ويدعون الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفوري اللازم لتمكين مؤسسات الدولة الصومالية الوليدة من أداء مهامها وخاصة في مجال إعمال النظام والقانون وإعادة إعمار البلاد ويطلبون من الأمين العام مواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية للإعداد وتنفيذ برنامج مشترك لنزع أسلحة الميليشيات الصومالية وإعادة دمج أفرادها في مؤسسات المجتمع والدولة الصومالية بالتعاون مع الحكومة الصومالية. كما يرحبون بطلب الحكومة الصومالية إرسال قوات عربية وتجهيزات لوجيستية لدعم السلام في الصومال، ويدعون الدول الأعضاء إلى المشاركة في تنفيذ وتمويل برامج لتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع الصومال، وقيام الدول الأعضاء والأمانة العامة بالتحرك لدى مجلس الأمن لتأمين مشاركة قوات الأمم المتحدة في دعم السلام في الصومال، ويحثون كافة الفصائل والفعاليات وجميع قطاعات الشعب الصومالي العمل بكل صدق وإخلاص، وتعاون إيجابي مع الرئيس الصومالي المنتخب والمؤسسات الشرعية الصومالية من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية واستعادة الصومال لموقعه ضمن أسرته العربية

| | |
|---|---|
| | ومحيطه الإقليمي والدولي. ويُقررون تقديم دعم مالي عاجل قدره ٢٦ مليون دولار للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال بالأمانة العامة وفقاً لحصص الدول في موازنة الجامعة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للحكومة الصومالية بما في ذلك نفقات انتقالها إلى داخل الصومال. |
| دعم جمهورية القمر المتحدة | - يؤكد القادة حرصهم على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامتها الإقليمية، ويُرحبون بالتطورات الايجابية التي شهدتها جمهورية القمر المتحدة على صعيد المصالحة والوحدة الوطنية، ويدعون الدول الأعضاء ومؤسسات وصناديق التمويل والاستثمار العربية إلى مواصلة تقديم الدعم لجمهورية القمر، ويُقدرون الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية في دعم التنمية فيها. ويدعون الدول الأعضاء إلى تحويل مساهماتها المالية في حساب دعم جمهورية القمر بالأمانة العامة كي تتمكن من مواصلة تنفيذ المشروعات التنموية فيها. |
| التعاون العربي – الأفريقي | - وانطلاقًا من التمازج الحضاري والمصالح المشتركة التي تجمع الأمة العربية مع دول القارة الأفريقية استأثر التعاون العربي الأفريقي باهتمام القادة فتدارسوا مختلف جوانبه ويؤكدون على مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيله، وتنفيذ برامج مشتركة تكفُل الانتقال به إلى مرحلة تعاون حقيقية، ومنفعة مشتركة، تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، تعاونًا يرسخ المرتكزات التي تصون العلاقات العربية الأفريقية ويدرأ عنها الأخطار، ويقوي تضامنها باعتباره صمام الأمان لشعوبها والأمن الواقي للأمن العربي والأفريقي على السواء، ويكلف القادة الأمين العام متابعة جهوده واتصالاته في هذا الشأن، كما يُرحبون بإعلان ليبيا استضافة الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي والطلب من الأمين العام إجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد وجدول أعمال هذه الدورة بما في ذلك دراسة قيام منتدى عربي أفريقي لتشجيع الاستثمار بين الجانبين وتعزيز أواصر الصداقة على الصعيدين الثقافي والأكاديمي. |
| الحوار العربي – الأوروبي | - يؤكد القادة أهمية تنشيط وتفعيل الحوار العربي الأوروبي بما يخدم المصالح المشتركة للمجموعتين ويُعزز الروابط القائمة بينهما والتعاون الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من نظرة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب العلاقات بين الجانبين. |
| القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية | - يُجدد القادة تأكيدهم على أهمية انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية، ويدعون إلى المشاركة العربية الفاعلة فيها، بهدف توطيد وترقية العلاقات مع دول هذه المجموعة وتطويرها بما يخدم مصالح الجانبين. |
| علاقات الشراكة الدولية | - يؤكد القادة أهمية مواصلة بناء علاقات شراكة مع المجموعات والدول الفاعلة في العالم بهدف إرساء جسور للحوار والتعاون خدمةً للمصالح المشتركة. |

| | |
|---|---|
| جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل | - يُعرب القادة عن القلق الشديد من تأخر تجاوب المجتمع الدولي مع المبادرات العربية الداعية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، رغم الدعم الذي لقيته في العديد من القرارات الدولية. |
| | - ويؤكدون أن استمرار انفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية ورفضها النداءات الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُمثل خطراً بالغاً على المنطقة ويعيق أي ترتيبات مستقبلية لتحقيق الأمن الإقليمي. وفي هذا الإطار يؤكدون مطالبتهم بعقد مؤتمر للأمم المتحدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة. |
| إدانة الإرهاب | - يُجدد القادة إدانتهم القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته ورفضهم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة، والخلط بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي. ويشددون على ضرورة معالجة جذور الإرهاب، وعلى أهمية المزيد من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان، ويؤكدون على أهمية ما توصل إليه المؤتمر الدولي للإرهاب الذي عُقد في الرياض في فبراير/ شباط ٢٠٠٥ خاصةً فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، والندوة الإقليمية العربية حول مكافحة الإرهاب التي عُقدت مؤخراً في مقر جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة. |
| إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن | - يؤكد القادة أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة في إطار مبادئ المساواة وسيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، وأن تتضمن هذه الإصلاحات استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإصلاح آليات عمل مجلس الأمن بما يضمن الشفافية والمصداقية في عملية اتخاذ القرار فيه مع ضرورة الحد من استخدام حق النقض إلى أضيق الحدود، ويقررون دعم مساعي جمهورية مصر العربية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في حالة توسيع العضوية الدائمة فيه. |
| متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية للقمة | - استعرض القادة ما تم اتخاذه من إجراءات نحو تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمراتهم السابقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعربون عن ارتياحهم لمستوي الإنجاز في تنفيذ تلك القرارات، ويدعون كافة الجهات المعنية- من الدول الأعضاء، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك – إلى بذل المزيد من الجهد نحو استكمال تنفيذها لتحقيق أهدافها ودفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي. |
| التطورات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية | - يعرب القادة العرب عن ارتياحهم للنمو في الاقتصاد العالمي واستمرار تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية على الرغم من التطورات والأحداث غير المواتية التي شهدتها منطقتهم، ويدعون لمعالجة المخاطر والاختلالات التي تواجه استمرار معدلات النمو. |

- ويؤكدون أن استمرار تحقيق معدلات نمو مضطردة وملائمة في دولهم مرهون بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواصلة استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي في دولهم والعمل على إقامة بنية اقتصادية تتسم بالكفاءة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمارات، وتسريع نقل التقنية.
- ويؤكد القادة سعيهم المتواصل لتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة بهدف حفز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.
- ويعربون عن الارتياح لما تم التوصل إليه من نتائج بشأن الزراعة ضمن جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، ويأملون في التوصل إلى نتائج إيجابية حول بقية الموضوعات المتعلقة بالتنمية في الدول النامية وتعزيز فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية.
- ويؤكدون على دعم طلبات انضمام الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويدعون الدول الأعضاء في المنظمة إلى عدم فرض شروط متشددة لقبول انضمام الدول العربية إليها.
- ويعربون عن تأييدهم للعمل من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية لاسيما فيما يتعلق بخفض معدلات الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية، ويرحبون بإعلان عمل نيويورك ضد الفقر والجوع الذي صدر عن قادة دول العالم في اجتماعهم في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤، ويدعون إلى تفعيل التوصيات الصادرة عنه من خلال عمل مشترك وتدابير محددة قابلة للتنفيذ.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- يعبر القادة عن اعتزازهم باستكمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥/١/١، وتحرير تجارة كافة السلع الزراعية والصناعية ذات المنشأ العربي بين الدول العربية أعضاء المنطقة بإزالة كافة الرسوم الجمركية عنها، ويدعون بقية الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى المنطقة إلى سرعة الانضمام إليها.
- ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة جهوده نحو إزالة المعوقات التي تعترض التجارة العربية البينية خاصة القيود غير الجمركية، والعمل على سرعة استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، ويدعون الدول العربية إلى التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق ذلك.
- ويؤكد القادة عزمهم على مواصلة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، بالعمل على إقامة اتحاد جمركي عربي. وفي هذا السياق يكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع برنامج تنفيذي يتضمن الخطوات العملية والجدول الزمني لإقامة هذا الاتحاد.

| | |
|---|---|
| | - كما يؤكد القادة على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويدعون الدول الأعضاء إلى زيادة سرعة وتيرة المفاوضات فيما بينها لتحقيق ذلك. |
| تطوير النقل فيما بين الدول العربية | - يعرب القادة عن ارتياحهم للتقدم الذي تحقق في مجال استكمال بنية الربط البري بين الدول العربية، ويؤكدون على أهمية زيادة التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة في المنافذ الحدودية لتيسير عملية نقل التجارة وعبورها كما يدعون إلى استكمال إنجاز الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب فيما بين الدول العربية لتشجيع وتسهيل حركة السياحة العربية البينية. |
| | - ويؤكد القادة على أهمية إسراع الدول العربية في المصادقة على اتفاقية تحرير النقل الجوى بين الدول العربية استعداداً للمرحلة الأخيرة من برنامج فتح الأجواء العربية وذلك قبل نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٦ موعد بدء تلك المرحلة وكذلك المصادقة على اتفاق آلية التفاوض الجماعي العربي مع التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال النقل الجوى، حفاظاً على المصالح العربية. |
| دعم القطاع السياحي العربي | - يبارك القادة الخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية فيما بينها لتشجيع الحركة السياحية من خلال تأشيرة دخول مشتركة وفتح الأجواء. |
| الربط الكهربائي العربي | - تابع القادة باهتمام مسيرة الربط الكهربائي العربي، وإذ يعربون عن اعتزازهم بذلك المشروع التكاملي الهام، يكلفون مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بإيجاد آلية، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لمساعدة الدول العربية الأقل نمواً لاستكمال المنظومة الكهربائية لديها بما يؤهلها للربط مع الدول العربية. |
| القمة العالمية لمجتمع المعلومات | - يشيد القادة بجهود التحضير العربي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ويدعون الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني العربية والقطاع الخاص إلى المشاركة على أعلى المستويات في المرحلة الثانية للقمة التي ستعقد في تونس من ١٦ – ١٨ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥، كما يدعون دول العالم للمشاركة في تلك القمة، مع التركيز على الجوانب العملية والتنموية لتقليص الفجوة الرقمية. |
| | - كما يؤكدون على أهمية العمل على دخول اتفاقية المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيز النفاذ قبل المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. |
| التنمية المستدامة | - يثمن القادة جهود مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج ٢٠٠٢)، من خلال مخطط تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وجهودهم في التنسيق مع المبادرة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد). |
| التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي | يُثمن القادة جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية، ويُكلفون المنظمة وجمعيتها العمومية بإعداد استراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، تكفُل تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية. |

| | |
|---|---|
| استراتيجية التنمية الصناعية العربية | - يُثمن القادة جهود المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إعداد استراتيجية التنمية الصناعية العربية، ويؤكدون على أهمية توفير مقومات النجاح لتنفيذ الاستراتيجية، وتضافر جهود المؤسسات العربية المعنية والدول العربية لتنفيذ برامجها. |
| الاستثمار | - يؤكد القادة أهمية مواصلة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية، ويدعون القطاع الخاص العربي للاستفادة من آليات دعم الاستثمار المتمثلة في مؤسسات التمويل الوطنية والقومية، وما توفره الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية من إطار ملائم في هذا الشأن، وأن تعمل مؤسسات التمويل العربية على إيلاء المزيد من الاهتمام لتمويل القطاع الخاص. |
| آلية تنسيق عربية معنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ | - يؤكد القادة أهمية إيجاد آلية تنسيق مناسبة بين المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومعالجة آثارها السلبية، وتنسيق أعمال الإغاثة والإنقاذ بين الدول العربية في حالات الطوارئ، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة الموضوع. |
| إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض | - يرحب القادة بمقترح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض واستعدادها لإعداد الدراسات اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المعنية. |
| الإستراتيجية العربية للأسرة | - يؤكد القادة على أهمية دور الأسرة في حياة المجتمع وتماسكه وتطوره، وحرصاً منهم على هذا الدور يعبرون عن دعمهم لتمكين الأسرة العربية لتكون مستقرة وآمنة، وقادرة على تطوير وظائفها بصورة ايجابية تتفاعل مع متغيرات العصر، مع الحفاظ على سلامتها وحماية قيمها وثقافتها وهوية أبنائها وإعلاء قيمة العلم والعمل، وإحاطة الأسرة العربية بالضمانات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية اللازمة لرفعتها وتقدمها. |
| عقد الدورة العادية الثامنة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في جمهورية السودان | - استناداً إلى ما جاء في ملحق ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وأخذاً في الاعتبار الاتفاق الذي تم بين جمهورية جيبوتي وجمهورية السودان، بأن تتولى جمهورية السودان رئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة (د.ع ١٨)، وجمهورية جيبوتي رئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة (د.ع ٢٠) عام ٢٠٠٨، يرحب القادة بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الثامنة عشرة) بجمهورية السودان خلال شهر مارس/ آذار عام ٢٠٠٦. |

ق/١٧(٠٥/٠٣)/١٠ - ع (٠١٤٥)

# إعـــلان الجزائـــر

# مجلس
# جامعة الدول العربية على مستوى القمـة

الدورة العادية (١٧)

الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

١٢، ١٣ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥

---

## إعـلان الجزائـــر

نحن قادة الدول العربية المجتمعون كمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشرة بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي ١٢و١٣ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ليومي ٢٢و٢٣ مارس(آذار) ٢٠٠٥ م،

- تخليدا للذكرى الستين لتأسيس جامعة الدول العربية وتعظيما للإنجازات التي تحققت في إطارها وتمسكا بمبادئ وأحكام ميثاقها ومواصلة العمل على تحقيق أهدافها وتوسيع مهامها وتعزيز دورها،
- والتزاما منا بالقيم الإنسانية السامية التي كرسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة وأحكام الشرعية الدولية،
- وسعيا منا لتعزيز التضامن العربي وتمسكا بالروابط القومية وأواصر الأخوة التي تجمع ابناء الأمة العربية ووحدة الهدف بين شعوبها،
- وانطلاقا من مسؤولياتنا العربية، في الارتقاء بالعلاقات العربية وتمتين أواصرها وترسيخ أسسها بما يدعم الأهداف العليا للأمة ويحقق تطلعات شعوبها، ويحفظ أمنها القومي، ويصون كرامتها وعزتها،
- وتأكيداً على مركزية قضية فلسطين وضرورة استعادة الحقوق العربية وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة،

نعلن:

- تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ومنهجا، بما يكفل صون الأمن القومي العربي، واحترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقها في الدفاع عن مواردها ومقدراتها وحقوقها، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، أو استخدام القوة أو التلويح بها.

- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية وتفعيل آلياتها لمسايرة التطورات العالمية المتسارعة، ومواصلة بناء مجتمع عربي متكامل في موارده وقدراته، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وتمكين الجامعة العربية وكافة مؤسساتها وأجهزتها من تطوير أساليب عملها والارتقاء بأدائها، والاضطلاع بمتطلبات الشعوب العربية وتطلعها إلى مزيد من تشابك المصالح بينها، ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

- تثمين ما أنجزناه من خطوات في إطار إصلاح منظومتنا العربية والمتمثلة في إنشاء برلمان عربي انتقالي وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات وتعديل قواعد اتخاذ القرارات ونظام التصويت وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في نشاطات الجامعة العربية ومؤسساتها، والمصادقة على وثيقة ''الإستراتيجية العربية للأسرة''، وإنشاء قمر صناعي عربي علمي لمراقبة كوكب الأرض من النواحي البيئية ورصد الكوارث الطبيعية ومواصلة عملية الإصلاح بشكل متدرج لمنظومة العمل العربي المشترك ومنهجية عملها.

- مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تعزيزا للممارسة الديمقراطية وتوسيعا للمشاركة السياسية وترسيخا لقيم المواطنة والثقافة الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وفسح المجال للمجتمع المدني وتمكين المرأة من لعب دور بارز في كافة مجالات الحياة العامة.

- تأكيد سعينا لتحقيق التكامل العربي من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي، خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتنمية الشراكة والاستثمار بما يعزز الاقتصادات والتجارة العربية، وجعلها قادرة على مواجهة الاختلالات القائمة في نظم التجارة الدولية.

- إطلاق مبادرات واستراتيجيات وخطط عمل تهدف إلى تحقيق المساواة، وتعزيز الوعي بالمبادئ والقيم العربية الإسلامية التي تكفل حقوق المرأة ودورها في المجتمع وسن التشريعات اللازمة لحمايتها ورفض كل أشكال التمييز ضدها، وضمان مشاركتها في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل في كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- التأكيد مجددا على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي الإسرائيلي مؤكدين في هذا السياق على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد القائمة على أساس الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، واستغلال الأجواء المستجدة التي أنعشت الآمال في استئناف العملية السلمية وما يمثله ذلك من

فرصة لإعادة قوة الدفع لها من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا إلى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا يتفق عليه طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

- التشديد على أن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها.

- إعلان الدعم الكامل والمساندة التامة، للشعب الفلسطيني في تعزيز وحدته الوطنية وصلابة جبهته الداخلية، والإعراب عن التأييد لجهود الحوار الوطني الفلسطيني ودعم صموده في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

- تثمين دور صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني ومساعدة مختلف فئات الشعب الفلسطيني، والدعوة لتوسيع قاعدة مواردهما ودعوة أعضاء البنك الإسلامي للتنمية للانضمام للصندوقين وإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لتمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني.

- الإشادة بالأجواء التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية الفلسطينية والتي تعكس الخيار الديمقراطي والتأكيد على مواصلة الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز دورها والتضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الشرعية في إطار الثوابت والمبادئ التي أرستها القمم العربية.

- الإعراب عن تضامننا المطلق مع سورية الشقيقة إزاء ما يسمى ''قانون محاسبة سورية'' واعتباره تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول.

- تجديد التأكيد على وحدة أراضي العراق واحترام سيادته واستقلاله والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤، القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه.

- الحفاظ على علاقات الأخوة العربية-الإيرانية، ودعمها وتطويرها، ودعوة الحكومة الإيرانية إلى التجاوب مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى إتباع الإجراءات القانونية والوسائل السلمية لاستعادة جزرها الثلاث.

- الترحيب بالتوقيع على اتفاق السلام في جنوب السودان والتأكيد على التضامن معه ومساندة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لمعالجة الوضع في إقليم دارفور، ودعوة كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية للعمل على إيجاد حل سلمي عاجل لهذه القضية بما يحقق وحدة السودان ويحفظ سيادته وسلامته، بعيدا عن أساليب الضغوط الأجنبية.

- الإشادة بالتطورات الإيجابية في الصومال والمتمثلة في انتخاب رئيس للجمهورية وبرلمان فيدرالي انتقالي كخطوة هامة في طريق استرجاع الصومال لوحدته واستقراره وأمنه وإقرار دعم مالي عاجل للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال لمواجهة الاحتياجات العاجلة لها.

- التأكيد على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.

- التشديد على ضرورة إصلاح النظام الدولي، بما يمكن الأمم المتحدة من زيادة فعاليتها وكفاءتها وقدرتها، والمطالبة بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وتمكين مختلف التجمعات والثقافات في العالم من المشاركة في إدارة النظام الدولي، وبما يعكس مبدأ الشراكة الدولية ويحقق التوازن والعدالة والمساواة في المنظومة الدولية.

- الإدانة الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، واستنكار الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية التي تشكل انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وتمثل تهديدا للسلامة الوطنية للدول العربية وأمنها وزعزعة استقرارها، والدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووضع تعريف للإرهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتفريق بين هذا الأخير وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

- الترحيب بعقد القمة الأولى بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لإرساء فضاء من التعاون والتضامن والحوار البناء بين المجموعتين.

- مواصلة بذل الجهود لتعزيز التعاون العربي الإفريقي وتفعيله بما في ذلك عقد اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة تمهيدا لعقد مؤتمر القمة الثاني للتعاون العربي الإفريقي.

- استئناف الحوار العربي الأوروبي وتكثيف الاتصالات لتنشيط العلاقات بين المجموعتين.

- العمل على إقامة جسور للتعاون والشراكة بين الدول العربية والدول الفاعلة في العالم.

- تثمين الجهود التي بذلتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في سبيل دعم العمل العربي المشترك، وخاصة من خلال استضافتها ودعمها المستمر والمتواصل للمعهد العربي العالي للترجمة، ومشروع الذخيرة اللغوية العربية، والمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل.

- الإعراب عن بالغ الامتنان للجزائر أرض النضال والتحرر ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية وللحكومة والشعب الجزائري على استضافة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشرة والتقدير العالي لما وفرته الجزائر من رعاية كريمة وعناية فائقة ودقة في الإعداد للقمة العربية بالتشاور مع باقي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- الإشادة بالجهد المتميز الذي بذله فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إدارته لجلسات قمتنا والحكمة والتبصر اللذين تحلى بهما في تسيير أعمال هذه القمة وإنجاحها، والتأكيد على الثقة الكاملة في قيادته الرشيدة على رأس القمة العربية لدفع دفة العمل العربي المشترك نحو تحقيق المزيد من الإنجازات واستعادة روح المبادرة الجماعية التي تعزز التضامن والتآزر بين أفراد الأسرة العربية، وتصون مصالحها المشتركة، مع التنويه بالجهود التي يبذلها السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في النهوض بالعمل العربي المشترك.

صدر في الجزائر يوم ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٠٥

ق ١٧(٠٣/٠٥)/١٥ – خ (٠١٦٣)

# خطاب
# فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
# رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## في الجلسة الافتتاحية

*بسم الله الرحمن الرحيم*

*والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين*

---

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

استقبالكم اليوم شرف عظيم لبلدكم الجزائر حيث أرحب بكم، باسم الشعب الجزائري، شاكرا لكم تلبية دعوتنا. ذلك أنني كلي يقين من أن مشاركتكم في هذه القمة ستتيح لنا الاستجابة لتطلعات الشعوب العربية، والرد على ما هو مطروح من التحديات على العالم العربي قاطبة.

دعوني أبدأ بإسداء أخانا، فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، ما هو أهل له من الثناء على ما تحلى به من الحكمة والتفاني في تحمل مسؤولية الرئاسة خلال العام المنصرم، فلقد وفق، بفضل جهوده وسداد إدراكه لما يواجهنا من مشاكل، إلى توجيه نشاطاتنا وإعطاء صورة مشرفة عن العالم العربي.

هذا، وأتوجه بالشكر، كذلك، إلى أميننا العام، معالي عمرو موسى، على مساعيه الدؤوبة في خدمة منظمتنا وسائر القضايا العربية، وأخصه بالعرفان والامتنان على إسهامه المشهود في الإعداد لهذه القمة، إذ تولى توضيح مواقف بلداننا والتوفيق بينها.

ولا يفوتني أن أدعوكم إلى الترحم على روح كل من الرئيسين العربيين اللذين انتقلا إلى عفو الله، خلال السنة الماضية، وأعني بهما سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي طالما نهلنا من فيض حكمته وأريحيته في الأوقات العصيبة التي عشناها، وأخانا فخامة الرئيس المجاهد ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي أفنى عمره في خدمة قضية شعبه، والذي كان محل إكبارنا لما كان عليه من شجاعة الأبطال الأسطوريين وشيم القادة العظام. وقد لحق، ويا للأسف، بالراحلين عنا، فقيدنا الرئيس رفيق الحريري الذي خلف مصابنا فيه، في نفوسنا حسرة ما بعدها حسرة، وفي خلدنا ذكرى رجل دولة من الطراز العالي كفاءة واقتداراً. فليتغمد الله بواسع رحمته ومغفرته هؤلاء العظماء الذين شرفوا الأمة العربية وسعوا من أجل رفعتها ومجدها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنني في غاية من السرور بتكرم صديقي خوسي لويس ثاباتيرو Josè Luis Zapatero، رئيس الحكومة الأسبانية، بتلبية دعوتي وتجديد تأكيده، بحضوره معنا، للأواصر التاريخية العريقة القائمة بين بلده والعالم العربي، ولما تكتسيه من طبيعة خاصة إلى يوم الناس هذا.

كما يروقني أن أسدي شكري إلى أخينا، كوفي أنان Kofi ANNAN ، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على مشاركته في هذه القمة. وبودي أن أعرب له عن اكبارنا لشجاعته وتفانيه في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام. ونحن مدينون له بالعرفان على تعاطفه وتفهمه لمشاكلنا، ولمشاكل العالم الثالث بصفة عامة، ونؤازر مواصلته مهمته التي نقدر مدى أهميتها وما هي عليه من تعقيد.

وإننا لنعد حضور كل من أخينا ألفا عمر كوناري Alpha Oumar KONARÉ، رئيس لجنة الاتحاد الافريقي، وأخينا الأستاذ اكمال الدين إحسان اوغلو Ekmeluddine IHSANOGLU، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، علامة من علامات تضامن المجموعتين الإقليميتين، اللتين يمثلانهما، مع العالم العربي تبعث في أنفسنا كل التفاؤل.

ولا يفوتني، أخيرا، أن أنوه بحضور ممثلي الاتحاد الأوروبي وروسيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا واليابان والبرازيل بيننا، وهم إذ لبوا دعوتنا، إنما يبرهنون عما يولونه من اهتمام للعالم العربي ولصيرورته.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن العالم العربي، رغم تحقيقه بعض التقدم لا سبيل لنكرانه، لم يقلص، بالقدر الملموس، من التأخر الذي هو عليه في مجال التنمية، ولا رفع العوائق الناجمة عن تبديد وتشتيت جهد البلدان العربية، وعما يفرقها من ضروب الانقسام.

فمن المؤكد أن ما تتمتع به امتنا العربية على الساحة الدولية من قدرة على النفوذ وموقع لا يتناسب، لا من حيث القوة الاقتصادية ولا الرخاء الاجتماعي، مع ما يتوفر لديها من الموارد الطبيعية والبشرية. ونحن، على صعيد التنمية الثقافية والعلمية والتقنية، أبعد ما نكون عن الانسجام مع رصيدنا الحضاري المرموق. وهل من سبيل إلى تجنب الاستسلام

للتحسر والرثاء لضعف التعاون والاندماج البيني العربي، في وقت تتضاعف فيه التكتلات الجهوية وتزداد عنفوانا وقوة؟

لا ريب أن هذا الواقع ناتج أساسا عن عوامل خارجية تولدت، بطبيعة الحال، عن مخلفات السيطرة الاستعمارية، وكذلك عن المأساة المفروضة على الشعب الفلسطيني وتداعياتها العدوانية والتوسعية ضد البلدان المجاورة، وما انجر عنها من آثار وخيمة على تنميتها وتقدمها. وقد ساهمت لعبة الأطماع الخارجية والتنافسات الجيوستراتيجية في إذكاء الخلافات في الفضاء العربي، بقصد تبديد موارده واستنزاف طاقاته.

ان المعاينة هذه ينبغي ألا تعفينا من الاعتراف، بكل وعي وتبصر، بنقائصنا واخطائنا واخفاقاتنا، وهذا توخيا لمواءمة سياساتنا وتنسيق أعمالنا ومساعينا على نحو أفضل.

لقد انضافت تهديدات مستجدة لهذه التحديات القديمة، ذلك أننا، بحكم العولمة وبروز تكنولوجيات إعلام جديدة نجد أنفسنا أمام مطالبات متنامية الإلحاح بإدخال العدد العديد من التغييرات على ما بأنفسنا؛ هذا إن كنا لا نريد أن نوضع رهن التهميش، أو أن يصبح وجودنا وعدمنا سيان، أو أن نخضع للتبعية السياسية وللاستلاب أو التصحر الثقافي.

هذا، ولقد أدت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ في الغرب إلى انفجار عداء بعض الأوساط، فراحت تتذرع بالفظائع الإرهابية التي اقترفتها جماعات البغاة المتطرفين، وتحاول الحط من شأن الإسلام وتسعى، وثمة يكمن الخطر، إلى اختلاق صراع بين الحضارات وتأجيج ناره.

إنه لمن واجبنا التصدي لشانئي الإسلام، مع تجنب الدخول في منطق صدام بين الحضارات يخدم المتطرفين، كل المتطرفين. إنه لمن الأهمية بمكان، بالنسبة لنا، أن نحدث، بكل حزم، القطيعة مع سلبية الحنين إلى الماضي المجيد، وأن نعجل بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الدقرطة المؤسساتية اللذين يفرضهما فرضا تطور مجتمعاتنا وما استجد من تطلعاتها، إنه لمن صالحنا توثيق الأواصر بيننا وبين قوى السلام والتقدم عبر العالم، دون التنازل عن شخصيتنا وبتملكنا مجددا للقيم العالمية التي تتفق مع معتقداتنا وتشكل أفضل ما ينطوي عليه رصيدنا التاريخي.

إن السياق الدولي السريع التحول هذا يضع العمل العربي المشترك أمام تحدي تكييف أطره وترشيد مناهجه وتحسين أداء أدواته. وانعقاد القمة العربية على أساس دوري سنوي، وبالتناوب بين الدول الأعضاء، يشكل، ولا ريب، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وإصلاح أمانة الجامعة، وبعض المؤسسات، من مثل المجلس الاجتماعي والاقتصادي، وكذا مشروع

إنشاء برلمان عربي قد جاءا في الوقت المناسب ويفيان بالغرض المنشود. ونفس الشيء يقال بالنسبة للتوجهات التي رسا الاختيار عليها لمراجعة ميثاق جامعة الدول العربية.

أما الالتزامات الهامة المتخذة في قمة تونس بقصد إفاضة الديمقراطية في بلداننا وتحديثها، فقد أكدت، حقا، استجابتنا لمقتضيات المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في بلداننا. إن المسعى هذا لا يزال في حاجة ملحة للرؤى السياسية المجددة وللمناهج العملياتية المنسقة والمتمحورة حول استراتجيات متشاور بشأنها ديمقراطيا، وهذا في وقت لا يسمح لنا فيه تسارع عجلة التاريخ بالتكييف المتأني والتدريجي لبرامج عملنا ولمؤسساتنا.

من هذا الباب، إننا نعترف بأنه بات لا مندوحة لسائر المجتمعات، وبخاصة منها المجتمعات العربية، عن الإصلاحات. لكن ينبغي الاعتراف، كذلك بأننا كنا السباقين إلى ذلك لأننا شرعنا في تنفيذ هذه الإصلاحات قبل بضع سنوات، وضاعفنا وتيرتها للوصول بها إلى أبعد مدى ممكن. فالإصلاحات هذه لم تفرض علينا، ولن تفرض علينا. لقد طبقناها، عن قناعة ومن تلقاء أنفسنا وبلا إكراه، من حيث أننا مدركون لما تجنيه منها شعوبنا من مزايا وفوائد. ولما كنا نعلم اختلاف الأوضاع من بلد إلى آخر، فإن الواقعية تملي تفهم لجوء كل طرف إلى اعتماد المناهج الأكثر فعالية والأكثر عقلانية التي يراها لائقة لتنفيذ هذه الإصلاحات، بالوتيرة التي تناسب، حسب تقديره، المقتضيات التي تفرضها ظروفه السياسية والثقافية والاجتماعية.

فليكن واضحاً، لدى الجميع، أننا متمسكون بالحفاظ على كياننا العربي الذي لا يمكن فصمه عن هويتنا وحضارتنا ومصيرنا المشترك.

إننا نبقي متمسكين متشبثين بخصوصياتنا التي ينبغي لا أن تفرض على غيرنا ولا أن تذوب في ثقافات ليست لنا.

إن الرهانات الكبرى لعصرنا وطرق عمل أطراف العولمة الفاعلة تهدد بتثبيط أشد أهداف عملنا المشترك مشروعية، ما لم تتحول اجتماعاتنا إلى قوة اقتراح، وما لم يستجمع فضاؤنا الجيوستراتيجي والاقتصادي مقومات الاستقلالية الجماعية المزودة بالقدرة على التحكم في العوامل المؤثرة في مصيرنا.

ومن هذا المنظور، تمثل إشكالية كل من أمننا الجماعي والمصالحة العربية الحقة، والسعي إلى تطوير أوجه التكامل الاقتصادي بيننا إلى أقصى حد عن طريق الشراكة والاستثمار، وتملك المجتمعات العربية مجدداً للقيم العالمية التي لا يمكن فصمها عن تراثها

الأصلي، تمثل جميعها حتميات تستوقف امتنا من حيث قدرتها على التحكم في مستقبلها بصفتها أمة تتكفل بنفسها على الوجه الأوفى، في كنف الاصالة والحداثة.

إنه لمن المصلحة الحيوية للبلدان العربية، مثلما برهنت على ذلك الآثار الوخيمة للغاية الناجمة عن اجتياح الكويت واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، إنه لمن المصلحة الحيوية للبلدان العربية جعل الشرعية الدولية الحصن الحصين حيث تحتمي حقوقها المشروعة، حتى وإن انتهك البعض، بحكم قوته أو بالاعتماد على تحالفات قوية، القانون الدولي بلا حسيب ولا رقيب. ويتعين على هذه البلدان أن تجد، في الوقت ذاته، في نفسها وبنفسها، المقاليد لإحداث تحول هيكلي، فردي وجماعي، يكون، من حيث قوامه ومداه، حقا وصدقا، بمثابة العمل النهضوي العربي الحقيقي الشامل. وإن السعي في سبيل النهضة هذا يكتسي من إلحاح الحاجة إليه ومن الاستعجال ما يجعل منه، قطعا، أمراً إلزامياً لا ينبغي أن يحول أي حائل أو عائق دون تحقيقه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن تلبية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، واسترجاع سوريا ولبنان لكافة اراضيهما المحتلة، شرطان يتوقف عليهما نهوض العالم العربي من كبوته. والأمر هذا يكتسي صفة التحدي الحضاري بقدر ما هو مسعى لإحلال العدالة والسلم.

إن تمادي السلطات الإسرائيلية في التقتيل ورفضها الدائم للامتثال لمقتضيات سلم شامل وعادل ودائم، مثلما يدعو إليه العالم العربي بكل قوة، يفرضان علينا مؤازرة الشعب الفلسطيني وقيادته فيما يواجهونه من محن. ويتعين علينا، في ذات الوقت، السعي، بكل مثابرة وتبصر، لإشهاد المجموعة الدولية والضمير العالمي، والشعب اليهودي نفسه، على الطبيعة الاستراتيجية لخيار السلم العربي. من هذا الباب، يصبح من الأهمية القصوى بمكان، بغض النظر عن أعمال المقاومة الشعبية المشروعة للاحتلال والسيطرة الأجنبيين، وبغض النظر عن المطالبة بالحماية الدولية الملائمة للأهالي المدنيين وللبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية، يصبح من الأهمية القصوى بمكان تحميل الجانب الإسرائيلي لوحده مسؤولية تصعيد العنف والتماطل عن الوفاء باستحقاقات مسار السلام كما هو محدد في ''خارطة الطريق'' ومقبول نظريا لدى الجميع.

إن مبادرة السلام التي عرضها علينا سمو الأمير عبد الله، والتي تبنتها قمة بيروت رسميا، كانت قائمة على المبدأ العالمي ''الأرض مقابل السلام'' ونصت على "الانسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعد ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧

مقابل ''سلم كامل'' و ''خارطة الطريق''، التي زكاها المجتمع الدولي، تأخذ الموقف العربي هذا بعين الاعتبار وتكرس فكرة وجود دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية تتعايشان تعايشا سلميا. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يتم، اليوم، التأكيد بكل قوة على خيار السلام الاستراتيجي للعالم العربي ودعمه باحداث آلية سياسية عالية المستوى للتنفيذ والاتصال والمتابعة والتقييم، قصد ترقيته وتجسيده في اقرب الآجال. ويتعين علينا، بشكل أخص، مضاعفة الجهد من أجل أن يردف ذكر ''دولة فلسطين'' للمرة الأولى من قبل مجلس الأمن في قراره رقم ١٣٩٧، ويتبع، خلال السنة الجارية، بالقيام القانوني والسياسي لدولة فلسطينية معترف بها وقابلة للدوام.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن العالم العربي، بالتزامن مع إدراكه لثقله ونفوذه على الساحة الدولية، يجب أن ينكب على تثمير مؤهلاته ومعالجة مثبطاته، في إطار مسعى تضامني عربي فعلي متعدد الأبعاد والجوانب، مسعى يتوقف عليه كل مشروع نهضوي ذي مصداقية يحسن التعامل مع الواقع.

إن الأمر يتعلق، بدءا، بمصالحة ينبغي ترقيتها وتحقيقها بين البلدان العربية الشقيقة التي تفصل بينها التنازعات وحتى النزاعات. إن مصالحة كهذه، ناهيك عن فضها للخلافات نهائيا، بما فيها تلك ذات الطابع النفساني، يجب أن يكون مبتغاها بناء علاقات ثنائية، على أسس عقلانية، قوامها المثل والمبادئ المشتركة بين شعوبنا، علاقات تغذيها توافقات موضوعية ومصالح مشتركة مستدامة.

وفي هذا السياق، إن الوضع في العراق يستوقف، بقوة، ضمائرنا وعقولنا، من حيث أن المحن العصيبة والقاسية التي يكابدها الشعب العراقي الشقيق تثير فينا عميق القلق والانشغال. إنه لمن طبيعة التضامن العربي الحق أن يجدد جمعنا هذا تمسكنا، دون لبس ولا إبهام، بسيادة ووحدة العراق شعباً وتراباً، واستعداد العالم العربي للوقوف إلى جانب الشعب العراقي في كل الظروف وفي محاولاته استعادة استقلاله وسلامته الترابية.

إن واجب التضامن هذا ذاته يملي الدعوة إلى رفع جميع العقوبات، المتعددة الأطراف أو الثنائية، المفروضة على كل بلد عربي شقيق، وكذا إلى الاحترام الكامل لوحدة السودان، وجزر القمر، والصومال وسيادة هذه البلدان وسلامتها الترابية.

إن استعادة دولة الإمارات العربية المتحدة، بالطرق السلمية، سيادتها على جزرها الثلاث المحتلة، ستكون عاملاً للتطهير الضروري لعلاقات العالم العربي مع جواره، بروح من الاحترام المتبادل ومن التفاهم. وإذ نجدد التأكيد على هذا الموقف الثابت، فإننا نتمنى أن يجنح

الطرفان إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، بغية التوصل إلى حل نهائي يخدم مصالح المجموعة الإسلامية.

إن مكافحة الإرهاب تُشكل، اليوم، موضوعاً بارزاً ضمن مناقشاتنا. وبلداننا – والجزائر على وجه الخصوص – كانت أول من تكبد ويلات تفشى هذه الآفة. وهو ما يجعلها أكثر ارتياحاً لإدانة الخلط الرامي إلى النيل من الإسلام في جوهره وفي عطائه، ووضعه في خانة العدو اللدود للتقدم وللغرب. كما يراد تسفيه الحق في مقاومة الاحتلال والقهر بإلحاقه تعسفاً وظلماً بالإرهاب.

إن التجربة التي عشناها في الجزائر حافلة بالدروس والعبر. والمأساة تلك لم تكن وليدة ما عرفه الجزائريون من ضيق العيش فحسب. حقاً، إننا عرفنا كغيرنا، فترات عسيرة نكراء للغاية حيث تحولت خيبة التطلعات الاجتماعية إلى تذمر وسخط. لكن، من يستطيع أن يتجاهل اليوم أن العنف غير المسبوق الذي عشناه وجد، كذلك، بل على وجه أخص، مصدره في أزمات أخرى ومآسٍ أخرى في أفغانستان وفي الشرق الأوسط وغيرهما من أنحاء العالم؟

سيأتي الوقت الذي يكشف فيه التاريخ أسراره، ويمكن للأمة العربية عندها أن تتعرف تعرفاً أفضل، من خلال ما وقع في الجزائر، على جانب من الجوانب الخفية للعولمة، وأعني به العنف والتوترات وتوسع رقعتها، التي لم تعد معها الحدود، كانت ما كانت، كافية لوضع أشد البلدان إحكاماً من حيث التنظيم في مأمن منها.

لكن الجزائر استعادت اليوم استقرارها. والشعب الجزائري عاكف على تعزيز أركان مجتمعه ودعائم دولته، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على حد سواء.

إننا نُسجل بارتياح العناية التي تحظى بها الجزائر اليوم على الصعيد الدبلوماسي وبالأخص على الصعيد الاقتصادي. وللمؤسسات العربية ورجال الأعمال العرب فضل في ذلك، لكنني لا أستطيع أن أخفي خيبة أملي أمام ما ضاع من الفرص العديدة في حين أن سبل التعاون البيني العربي الكثيرة تبقى كلها غير مستغلة بما فيه الكفاية، رغم الجهود المعتبرة المسجلة، حقاً، منذ بضعة أشهر.

إنه ليحدونا كبير الأمل في أن يتعزز هذا التعاون ويتوسع، فنحن تحدونا اليوم إرادة غير مسبوقة، ولدينا، أكثر من أي وقت مضى، الوسائل المالية والبشرية اللازمة للمضي قدماً صوب تحقيق المثل العليا التي حملتها أجيال وأجيال، أباً عن جد، في كل بلد من بلداننا.

على بلداننا أن تطالب، إلى جانب سعيها من أجل تعزيز التنسيق العربي البيني، بتعاون دولي غير انتقائي في مكافحة الإرهاب. إنه ليتعين عليها، حقاً، أن تحارب بحزم، كل في فضائها الوطني، كل ما من شأنه أن يغذى هذه الآفة، لكنه من واجبها، كذلك، أن تدعو في الفضاءات الأخرى، ولاسيما في الغرب، إلى محاربة حازمة لكافة أشكال الدعاية وللمنشورات التي تروج صورة سلبية ومشينة عن العرب والإسلام، وتحرض على الاستهانة بالغير وكراهيته ونبذه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يعاني العالم العربي، في عهد التجمعات الكبرى، من تأخر ملحوظ في مسعاه إلى الاندماج الاقتصادي مع العلم أنه يمتلك مقوماته. إنه يتعين عليه تحديد محطات لا رجعة منها نحو تحقيق هذا الهدف، كما يتعين عليه امتلاك تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة والتحكم فيها ووضعها في خدمة التحسين المستمر للوسط المعيشي للشعوب العربية ومستوى معيشتها.

إن التفاوض الاقتصادي الدولي يعد مجالاً آخر يكون فيه من مصلحة بلداننا أن تقول كلمتها لتعرب عن تضامنها الموضوعي مع بلدان الجنوب في مطالبتها المشروعة بقواعد أكثر إنصافاً لإدارة التجارة الدولية وبمعالجة فعالة لمشكلة المديونية وبالإنصاف في الحصول على التكنولوجيا وبتوسيع آليات تمويل التنمية ومكافحة الفقر، وأخيراً بدقرطة المؤسسات المالية الدولية.

إنه لمن المحبذ، على صعيد العلاقات الاقتصادية، وبالنظر إلى ما يجمع العالم العربي بأفريقيا من تواشج وترابط تاريخي، أن يتم تشجيع وتطوير تعاون وشراكات مع هذه القارة، التعاون والشراكات اللتين تعدان بجم المنافع المتبادلة والأكيدة. إن الاتحاد الأفريقي، الذي هو كيان استراتيجي ننتمي إليه، قد اعتمد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي تمثل برنامجاً واسعاً من شأنه أن يهم العالم العربي، ذلك أنه يتعين علينا، ونحن مقبلون على إحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ، يتعين علينا جميعاً أن نذكى ونقوى شعلة التضامن الأفريقي الآسيوي.

إن ما تملكه الأمة العربية من موارد طبيعية، ووزن وحيوية ديمغرافية، وشساعة وموقع جغرافي في ملتقى ثلاث قارات، وما لها من رصيد ثقافي، هي كلها مكسبات ومؤهلات يمكن لها توظيفها لتفرض نفسها في عالم الغد الجاري بناؤه في جو من التوجس وبالغ الصعوبة.

لذا، ينبغي أن نتجاوز خلافاتنا ونعزز تضامننا الطبيعي بتضامن موضوعي قائم على المصالح والمشاريع المشتركة، مع استجماع الشروط للعودة بمجتمعاتنا إلى طريق الرقي الاجتماعي والتقدم الفكري.

فاعتباراً لكل هذا، تتحمل قمتنا مسؤولية خاصة للغاية. وإنني على يقين من أننا سنبذل ما أوتينا من جهد للاضطلاع بها على أتم الأوجه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن العالم العربي جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي، وهو، من هذا الباب، معني بالنقاشات الكبرى التي تتناول تصميم عالم الغد، والتي ينبغي أن يدلي بدلوه فيها، ويتولى الدفاع عن مصالحه المشروعة بشأنها. والأمر هذا ينطبق على أمنه الذي ينبغي ضمانه بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وبتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة سلام وتعاون، في عامنا هذا الذي سيتم فيه إحياء الذكرى العاشرة لمسار برشلونة. هناك فرص أخرى علينا أن نغتنمها. منها الفرصة التي تتيحها دعوة البرازيل إلى مؤتمر يجمع البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية، ذلك أنه فضلاً عن الآفاق الواسعة التي فتحها تعاوننا مع هذا البلد العظيم الصديق، لابد لنا أن ندرك ما لنا من مصلحة في تعزيز الحوار مع أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وحري بنا، أخيراً، تشجيع تحرير طاقات مجتمعاتنا المدنية وإحداث ''مواطنة'' عربية تشاركية من شأنها أن تسهم في تعريف الرأي العام العالمي بالقيم الأخلاقية وبالتطلعات العميقة لشعوبنا.

يجب علينا ألا نخفى على أنفسنا أنه لا مناص للعالم العربي من أن يكون صانعاً للتغيير حتى لا يخلف موعده مع الاستحقاقات الكبرى لعالمنا المعاصر. ذلك أنه ما من شيء سيكون أشد إضراراً بنا من الخضوع لما يثبط حركتنا من معيقات، ومن الرضي بالسكون والإحجام عن الفعل والحركة. فنحن لن نستطيع أن نضمن لأجيالنا الآتية مستقبلاً تعمه السعادة والكرامة إلا بالتفافنا واتحادنا حول نظرة متبصرة، نصرة خيرة، إلى عالم عربي يحشد بكل حزم قدراته وموارده ليضعها في خدمة سعادة الإنسان وعزته في ربوعه، وحتى خارج ربوعه.

أشكركم جزيل الشكر على كرم إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/١٧(٠٥/٠٣)/٠٩- خ (٠١٤٤)

# خطاب
# السيد عمرو موسى
## الأمين العام لجامعة الدول العربية

## في الجلسة الافتتاحية

السيد الرئيس،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسرني في هذا المحفل الرفيع أن أحيي الجزائر في أعيادها، وأن أعبر عن تهاني وتمنيات مخلصة وهي تتهيأ لرئاسة القمة العربية في عامها الذي يبدأ اليوم، وأن أحييكم شخصياً سيادة الرئيس وأنتم من عُرفتم بروحكم العربية العالية وحركتكم السياسية النشطة وحنكتكم الدبلوماسية المتمكنة.

وفي هذا المقام نفسه أودع الرئاسة التونسية التي قادت المسار العربي في دورته الماضية وعامه الفارط.. قادته بإقتدار وفهم عميق للواقع العربي بكل ما له وما عليه. إني أحيي الرئيس زين العابدين بن علي متمنياً له ولتونس كل التوفيق والسداد.

كما أهنئ الأمة وملوكها ورؤساءها وأمراءها بالعيد الستين لإنشاء الجامعة العربية، تلك المنظمة العتيدة التي خدمت العالم العربي وجمعت دوله وشعوبه تحت علم واحد، وحمت هويته من التناثر والاندثار، ولم يكن فشلها- حيث فشلت- بأكثر من إنجازاتها، وهي في هذا - ولوجه الحقيقة والتاريخ- قادرة على الفعل والتأثير وعلى قيادة حركة تنموية عربية ونهضة حضارية لولا المعوقات التي توضع في طريقها والشد إلى الخلف الذي تتعرض له.

السيد الرئيس،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

ونحن في غمار هذا الحدث الكبير دعونا لا ننسى زعماء كباراً قضوا خلال العام العربي المنقضي.. الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بكل قوميته وشموخه، ياسر عرفات بكل ثوريته ومجيد كفاحه، ورفيق الحريري بكل ما رمز إليه من إخلاص وطني وقومي وما أسهم به في إعادة بناء بلاده.

إن عصراً جديداً يطلع على العالم، مشرق في العديد من جوانبه.. علم وتقنية، أدب وفن وإبداع، عمل وإنتاج فثراء غير مسبوق، حرية في الرأي والفكر وفي إدارة شؤون الحياة، دور لكل إنسان رجلاً أو امرأة في تقرير مستقبل أمته.. يعملون لخلق جنة على الأرض، ويحاولون أن يلحقوا بالخيال لينقلب إلى واقع يحققونه. إلا أن هذا العصر المشرق له جانب مغرق في السلبية، فهناك عودة الرجعية والأصولية المتطرفة العنيفة وذلك في مشارق الأرض ومغاربها، وهناك تيارات متطرفة تنادي بصراع الحضارات وتدعم الاحتلال العسكري، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتغيير المجتمعات ولو بالقوة، كما أن هناك إرهاباً يأخذ بتلابيب مجتمعات عدة، إضافة إلى الفقر والجهل والمرض المتفشي في أرجاء كثيرة من العالم.. والمؤسف في ذلك كله أنه بين الوجه المشرق للعصر والوجه السلبي له، يصنف العرب وثقافتهم مع الوجه الثاني، ويتساءل كثيرون ما هو الإسهام العربي في تقدم العالم.. في فنونه وآدابه... في علومه وإبداعاته، أو في القضاء على آفاته، ويتهمون العرب بأنهم يسهمون فقط في إنتاج الإرهاب وآلياته.

ومع كل ذلك، فمن الإنصاف القول بأن العالم العربي الذي يغلب على مجتمعاته الاعتدال والوسطية، ويتوق إلى الإسهام في مسيرة العالم نحو غد أفضل قد أطلق عدداً من المبادرات وسار خطوات إلى الأمام في إطار التطوير والتحديث والإصلاح.

وفي هذا فقد طرحت القمة العربية في تونس رؤية بل خطة للتحديث والتطوير في العالم العربي وضعته في إطاره الصحيح، فالمبادرات التي وفدت عبر البحار والمحيطات، رغم أنها تحدثت عن برامج إصلاحية، إلا أنها جاءت معيبة في رؤيتها الإستراتيجية كما شابت منطلقاتها دوافع تعبر عن رؤية أمنية في المقام الأول... وليس هكذا يعاد بناء المجتمعات. وقد قدمت إلى مقامكم الرفيع في هذا الشأن تقريراً عن مسيرة التطوير والتحديث في العالم العربي.

السيد الرئيس،

لم يكن تأكيد عملية التحديث وانتشار مظاهرها الإيجابيةَ الوحيدة فيما بين قمة تونس وقمة الجزائر. ففي اليوم الأول من العام الحالي انطلقت مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية التي تضم ثمانية عشرة دولة، وهي وإن كانت لا تزال تسير ببعض التردد، إلا أنها انطلقت بالفعل وأصبحت مساراً حقيقياً يقدم فرصاً جديدة، ومهمتنا هي أن نسهل لها انطلاقتها ونعالج مشاكلها، وأن ندفع بمجتمعاتنا لاستثمار تسهيلاتها في دفع عجلة التجارة البينية العربية.

واستكمالاً لهذه الخطوة وبالتوازي معها بدأ العمل في عقد اتفاقية عربية لتجارة الخدمات وبدأت بالفعل مرحلة المفاوضات الثنائية بين خمس دول عربية، وأعربت خمس دول عربية أخرى عن عزمها الدخول في الجولة القادمة للمفاوضات التي تستأنف في مايو/ أيار القادم، وقد تم استكمال الأحكام العامة لاتفاقية يمكن أن تعقد في إطار زمني نهايته آخر العام الحالي، ليتم تحرير عدد من القطاعات الخدمية في مجموعة من الدول العربية، قد تبلغ العشرة.

ولا أخالني مبالغاً إن قلت أن إطلاق السوق العربية المشتركة لم يعد مجرد حلم، وإنما أصبح هدفاً يمكن تحقيقه، وأقترح أن ترعى القمة وتتابع الحكومات العربية في تعاملها مع هذه المنطقة التجارية الوليدة حيث لم تعد هناك حجة سائغة نعلق عليها قلة التجارة البينية، وفي الوقت نفسه أرجو أن تعطوا توجيهاتكم ببدء العمل الجاد من أجل إقامة اتحاد جمركي عربي، وسوف أعمل على أن يعرض على القمة القادمة البرنامج التنفيذي لقيام هذا الاتحاد، يتضمن المراحل الزمنية المقترحة لاستكماله في نهاية فترة قد لا تتعدى العشر سنوات أي في موعد غايته عام ٢٠١٥، ليتلوه إطلاق السوق العربية المشتركة.. كل هذه أهداف ممكنة، بل أن حركة التجارة الدولية والتجمعات الإقليمية المماثلة تجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للعالم العربي.

هذه الخطوات التي أعرضها هي أجزاء في سلسلة من الأسس التي تعمل الجامعة العربية على إطلاقها وتنسيقها ومتابعتها تنفيذاً لقراراتكم كي نبنى اقتصاداً إقليمياً جديداً عربي اللحمة وإن كان منفتحاً على الآخرين في إطار ما سوف نراه من معطيات في قادم السنين، خصوصاً في ضوء ما هو متوقع من إطلاق مناطق تجارة حرة في البحر المتوسط عام ٢٠١٠، والأخرى الشرق أوسطية التي تحدث عنها الرئيس الأمريكي بوش في عام ٢٠١٣ وهما تدعوان عدداً مختلفاً من الدول العربية لعضويتهما، الأمر الذي يستلزم أجهزة تدرس وتنسق هذا الواقع الجديد ومتطلباته وتداعياته الإقليمية تنموية وسياسية.

وفي ضوء كل ذلك فنحن الآن في مرحلة صياغة مشروع إستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتكامل الاقتصادي العربي وفقاً لما نصت عليه وثيقة العهد التي تم إقرارها في مؤتمركم السابق في تونس، ويتم ذلك بالتنسيق مع مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك، وتحت إشراف مباشر من الأمانة العامة للجامعة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وسوف نعمل على تقديمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أقرب تاريخ ممكن.

وكذلك في الإطار الاجتماعي لعملية التنمية العربية بدأ العمل العربي المشترك يسترد بعضاً من العافية، فكما أقرت قمة تونس تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان والإستراتيجية العربية لمكافحة الفقر واعتمدت العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة ستنطلق في هذه القمة الإستراتيجية العربية للأسرة، وآمل أن تمثل انطلاقة لتمكين الأسرة العربية من أن تكون مستقرة، آمنة، محافظة على ثقافتها وهويتها، وتكون قادرة في الوقت نفسه على التفاعل مع متغيرات العصر، كما ستنطلق في قمة الجزائر آليات لتمكين العالم العربي من مواجهة الكوارث بفعالية أكبر.

إن الأمثلة عديدة في هذا وغيره من المجالات التي نعمل فيها بجد وإخلاص ولو تمكنت الجامعة العربية، أو بالأحرى لو مُكنت، لانطلقت في عمل إيجابي كبير جنبنا الكثير من الانتقادات والنواقص التي من الممكن بالعزيمة والعمل المشترك علاجها وتخطيها، ولأصبح العمل العربي المشترك، بالتأكيد في بعض جوانبه على الأقل، مثالاً يحتذى ومرجعاً يستند إليه.

واستكمالاً لما أنطلق في قمة تونس من مسار تطوير منظومة العمل العربي المشترك فمطروح على قمتكم قرارات هامة أولها المتعلق بإقامة البرلمان العربي والثاني خاص بإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وثالثهما يحدث تطويراً لآليات اتخاذ القرار بالجامعة العربية، وينظم آلية التصويت في مجالسها. وسوف نكمل هذه المسيرة في العام الحالي تحت رئاسة الجزائر بمتابعة الاقتراحات والمبادرات الأخرى سواء الخاصة بإقامة محكمة العدل العربية أو إنشاء مجلس للأمن والسلم العربي أو غيرها من الأفكار السابق اقتراحها والاتفاق عليها.

السيد الرئيس،

إن كل هذا الجهد قد يذهب أدراج الريح.. حيث لا يمكن تحقيق الإصلاح وترسيخ أركانه دون أن يقف على قدمين ثابتتين.. الإرادة السياسية المحركة، والوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات تستهدف الصالح الجماعي العربي.

وبالرغم من القرارات العربية التي صدرت عن مجالس الجامعة فيها ما يتيح توفير الموارد حتى تقوم الجامعة العربية بأداء دورها وتحمل مسؤولياتها، إلا أن معظم هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق.. فالجامعة العربية تمر بأزمة مالية طاحنة بسبب تراكم متأخرات الدول الأعضاء وتوقف عدد كبير من برامج التنمية المشتركة وخصوصاً خلال العامين المنصرمين وذلك في مختلف مجالات العمل العربي المشترك من الطفولة للبيئة، ومن برامج الأسرة إلى تلك المتعلقة بالتجارة البينية والاستثمار... إلخ.

السيد الرئيس،

كادت الأزمة المالية أن تعصف أيضاً بالمشاركة العربية كضيف شرف في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب.. لولا تضافر جهود عربية غيورة تفهمت احتياجنا الشديد لهذه المشاركة في ضوء ما تواجهه الثقافة العربية من تحديات لما اشتركنا.. وكانت مشاركة ناجحة وإنجازاً مهماً.. واعتبره من اللحظات المضيئة في العمل الثقافي العربي المشترك.. حيث أقيمت الجسور.. وتواصل الحوار.. وتفاعلت أوروبا مع الطرح الثقافي العربي وثرائه.. وأستشعر العالم أن للعرب وجها مشرقاً حقاً. إني أشكر ألمانيا على ما قامت به من معونة وما قدمته من دعم مكننا من القيام بتلك المشاركة على النحو المأمول.

كم أود أن أحيي رئيس وزراء أسبانيا الموجود بيننا اليوم، وهو الذي يحمل إلينا مبادرته الخاصة باقامة تحالف بين الحضارات، ونشكره على ذلك ونتطلع إلى الاستماع إليه.

السيد الرئيس،

لقد طلع علينا هذا القرن ونحن في موقف دفاعي لا نحسد عليه، وإذا كان التحدي الحضاري هو أخطر ما نتعرض له والذي يحتم عملاً مجتمعياً مختلفاً وجريئاً فإن الوضع السياسي والأمني في العالم العربي يدعو هو الآخر إلى التحسب.. فهذا هو العراق مهدد في استقراره ويعيش مرحلة تتطلب رعاية ودعماً عربيين، والسودان الذي ضمد جراحه وتوصل إلى اتفاق سلام بين شماله وجنوبه يتوقع دعم الجامعة العربية لإنهاء مشكلة دارفور بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من الجامعة وصناديقها وأجهزتها العمل على مساعدته لإعادة البناء في مختلف ربوعه، والصومال يرجو مساعدته بل يستحقها بعد أن وحد صفوفه وانتخب برلمانه ورئاسته وعين حكومته، وأخيراً هناك لبنان الذي تحيط به قلوبنا في المرحلة الدقيقة التي يمر بها وهو يتطلع إلى مساندة عربية صادقة فاعلة.

أما فلسطين فيداعبها أمل أرجو ألا يكون كاذباً.. فما زالت إسرائيل مستمرة في ممارساتها الاستعمارية الاستيطانية حتى اللحظة التي نجتمع فيها الآن.. تضغط لتحصل على تنازلات دون مقابل، وتتصور أن الحقوق سوف تنسى.. وأن ما تحظى به من دعم وحصانة سيسمح لها بالاستمرار في بناء المستوطنات، واقامة الحائط الاستعماري، والاحتفاظ بالأراضي المحتلة أو معظمها، وأن العرب مع كل ذلك سيتنازلون بل وسيطبعون العلاقات معها دون مقابل أو دون مقابل يذكر كما ذكر وزير خارجية إسرائيل أول أمس.. وهو ما لا يجب أن يكون دون مقابل حقيقي.. يجب أن يكون الالتزام مقابل الالتزام.. وعندئذ يمكن أن نصل إلى سلام متوازن.. وأن تغلق ملفات النزاع، لتقام العلاقات بالتوازي مع الانسحاب الشامل وإقامة دولة فلسطين الحقيقية.

ثم إن للسلام إطاراً يجب أن يتوفر، ولابد له من نظام للأمن الإقليمي يحقق التوازن ويأخذ أمن الجميع في الاعتبار ويمنع وجود أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية دون استثناء اسرائيل.. وإلا فلن تنجو المنطقة من سباق للتسلح بمختلف أشكاله يهدد الاستقرار والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والبحر المتوسط.. وكل هذا بسبب التواطؤ النووي مع إسرائيل الذي يجعل سياسة نزع السلاح النووي ومنع انتشاره سياسة ذات وجهين لا فعالية لها ولا تستحق الاحترام.

السيد الرئيس،

إن عصراً جديداً ونظاماً دولياً مختلفاً على وشك البزوغ، وهناك تطورات ومقترحات تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وتطوير مجلس الأمن، ونظريات تتعلق بالتدخل الإنساني، والحروب الاستباقية، وصراع الحضارات وغيرها، الأمر الذي يجعل من الضروري أن نتعامل معها من منطلق مسؤوليتنا كأعضاء في الجماعة الدولية، وستناقش القمة العربية ولأول مرة أحد عناصر هذا الموضوع الهام والمتمثل في إصلاح الأمم المتحدة والجامعة العربية، كجزء من النظام الدولي، تحتاج إلى تطوير عملها بما يسمح لها بالإسهام وبلورة موقف عربي في هذا المجال الحيوي.

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أشير إلى الأهمية البالغة لأن تبادر السياسة العربية تحت رعايتكم إلى مد جسور الحوار، حوار عربي أفريقي، حوار عربي أوروبي، حوار عربي آسيوي، لتتواصل مع هذه التجمعات والتكتلات ولتفعل التعامل العربي معها، على نحو ما سنقوم به بعد انتهاء هذه القمة حيث سنعد في مراكش للقمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

قدمت إليكم في هذه الدورة كشف حساب عن أنشطة العمل العربي المشترك خلال العام الماضي، وسوف أستمر في استكمال ما بدأته في تنفيذ تكليفاتكم، وذلك في العام القادم وهو العام الأخير لي في ولايتي، بكل عزيمة وحماس حتى اللحظة الأخيرة متطلعاً إلى دعمكم ومساندتكم لنضع الجامعة العربية على الطريق الصحيح لكي تكون منظمة إقليمية فاعلة على مستوى التحدي الذي تواجهه وتواجهونه.

والسلام عليكم ورحمة الله

ق/١٧ (٠٣/٠٥)/١٢ - نث (٠١٤٩)

# قائمة
# أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ١٧)

## قائمة

## أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ١٧)

## مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

---

- دولة السيد فيصل الفايز ..... رئيس الوزراء – المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي ..... عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الفجيرة – دولة الإمارات العربية المتحدة
- صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة..... ولي العهد القائد العام لقوة الدفاع مملكة البحرين
- سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ..... رئيس الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ..... رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله .....رئيس جمهورية جيبوتي
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل .....وزير الخارجية — المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير ..... رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد.....رئيس الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس عبد الله أحمد يوسف .....رئيس جمهورية الصومال
- فخامة الشيخ غازي عجيل الياور ..... رئيس جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود بن محمد آل سعيد .....نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء – سلطنة عُمان
- فخامة الرئيس محمود عباس..... رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني .....أمير دولة قطر
- معالي السيد محمد الأمين صيف اليمني .....وزير العلاقات الخارجية والتعاون جمهورية القمر المتحدة
- سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح..... رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

— معالي السيد محمود حمود ..... وزير الخارجية والمغتربين – الجمهورية اللبنانية

— الأخ القائد معمر القذافي ..... الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

— فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ..... رئيس جمهورية مصر العربية

— صاحب الجلالة الملك محمد السادس ..... ملك المملكة المغربية

— فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ..... رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

— الفريق الركن عبد ربه منصور هادي ..... نائب رئيس الجمهورية اليمنية